المرأة في الأمن الغذائي في اليمن

الصراع يفاقم أزمة الأمن الغذائي للنساء في اليمن

النساء النازحات في اليمن الأكثر تضرّرًا

المزارعات اليمنيات.. ركيزة الاقتصاد المحلي للأسرة

أمراض سوء التغذية تلاحق المرأة اليمنية وبانتظار تدخلات عاجلة

CWDP
المـــــــرأة في التنميـــــة والســـــــلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
صحيفة متخصصة في شؤون المرأة اليمنية - شهرية - تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر

العدد (20)
20 صفحة
السعر (مجانا)
2024/2/15

المرأة في الزراعة المستدامة، مؤشر للأمن الغذائي والنمو الاقتصادي

تعدُّ برامج التنمية الزراعية المستدامة من أبرز القطاعات التي توفر فرص عمل للنساء على المستويين المحلي والدولي، وتعدّ من أهم مصادر دخلهنّ مقارنة بالرجال في معظم بلدان العالم.

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

إحدى المرشدات في القطاع الزراعي، بمحافظة لحج، المهندسة (فتحية أرشد)، تقول: «تعدّ المرأة اليمنية شريكًا فاعلًا في التنمية الزراعية في البلاد، لا سيّما المرأة الريفية؛ إذ تغطي مجموعة كبيرة من الأعمال المنزلية والزراعية، بما في ذلك تربية المحاصيل، وإعداد الطعام، ورعي الماشية، وجلب المياه، ورعاية الأطفال، وإدارة شؤون الأسرة».

وأضافت (أرشد): «وهناك مجموعة من البرامج الزراعية المستدامة التي تقوم بها المرأة، مثل زراعة الأشجار المعمرة في المزارع، مثل المانجو والبرتقال والتفاح والبُن وغيرها، وبرامج زراعة الخضار في المحميات الزراعية، والحدائق المنزلية، والأشجار الجراحية والدوائية، والمحاصيل الزراعية والحبوب، فضلًا عن برامج الثروة الحيوانية من خلال توزيع الأغنام والماعز والأبقار والدواجن على الأسر الفقيرة، ودعمها بجميع الوسائل والمستلزمات اللازمة لتحقيق هذه البرامج».

وأوضحت (أرشد) أنّ البرامج الزراعية المستدامة للمرأة سوف تعمل على تعزيز رفاه النساء وأسرهنّ، والحدّ من الجوع، وزيادة الدخل، وتحسين القدرة على الصمود، وأنّ تمكينهنّ زراعيًا يؤدي دورًا محوريًا في تحقيق النتائج الاقتصادية والاجتماعية أيضًا.

تحديات فنية ومعرفية

واستعرضت (أرشد) مجموعة من التحديات ..... البقية ص2

العدد (20) 2024/2/15

التي تواجه المرأة المزارعة، بقولها: «وتواجه النساء الزراعيات مجموعة من التحديات، من أهمها: ارتفاع مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة، وارتفاع أسعار الوقود وتكاليف شبكات الري الباهظة، وتدني معرفة العاملات الزراعيات وخبراتهنّ للتقنيات الزراعية الحديثة، وعدم إشراكهنّ في الاستفادة من دعم البيوت المحمية لزراعة الخضار، بالإضافة إلى عدم توفر معامل لإنتاج العصائر من محاصيل الفاكهة المتوفرة محليًا ومعامل إنتاج البهارات، وخاصة الفلفل الأحمر، الذي يتوفر بكميات كبيرة في بلادنا، فضلًا عن ضعف التوسع في زراعة الحمضيات، وانتشار الإصابات بين أشجارها، وعدم اتّباع عملية التقليم الصحيح لها، الذي يساعد على تحسين مستوى التوازن الغذائي لأشجار الحمضيات».

تحديات مجتمعية

من جهته الأستاذ شاهر سعد (مدير إعلام وزارة الزراعة) قال: «على الرّغم من وجود التحديات التي تواجه برامج التنمية الزراعية المستدامة التي تقوم بها المرأة، سواء من ناحية ضعف الموارد والإمكانيات الفنية والمعرفية، وعدم توفر الدعم الكافي للمرأة المزارعة، فإنّ ثمة تحديات مجتمعية أخرى تواجه المرأة المزارعة وتقف عقبة أمامها، ولعلّ التحدي الأصعب هو غياب المساواة بينها وبين الرجل؛ فمع كون المرأة شريكًا فاعلًا في المجال الزراعي في بلادنا، لكنّها لا تجني ثمار جهدها الذي تبذله، كما أنها تُحرم من فرص التدريب والتأهيل وبرامج الإرشاد الزراعي والمدخلات الزراعية والأراضي، سواء تلك المقدمة من جهات حكومية، أو من منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال».

في تقرير أعدّه المركز الدولي للزراعة الملحية (إكبا) بعنوان: (المرأة الريفية؛ قوة دافعة لتحقيق الأمن الغذائي والرخاء)، في نوفمبر 2023م، فإنّ النساء في المتوسط يشكّلن أكثر من 40% من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية، وما يتراوح من 20% في أمريكا اللاتينية، إلى 50% أو أكثر في أجزاء من إفريقيا وآسيا.

وبحسب التقرير، فإنّ هؤلاء لا يتقاضين أجورًا لقاء معظم أعمالهنّ، وإنّه من المرجح أيضًا أن يشاركنَ في عمل غير مدفوع الأجر والعمل الموسمي والعمل بدوام جزئي، وغالبًا ما يتقاضين أجورًا أقل مقابل عملهنّ مقارنةً بالرجال.

وأفاد التقرير أنّه إذا أتيح للنساء فرص الحصول على الموارد مثل الرجال، فإن الإنتاج الزراعي يمكن أن يزيد بنسبة تصل إلى 30%–20، مع إمكانية الحد من انعدام الأمن الغذائي لنحو 150–100 مليون شخص على مستوى العالم.

لا يمكننا أن نحقق الأمن الغذائي في ظل غياب المساواة بين الرجل والمرأة

مشيرًا إلى أنّ عدد الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على الغذاء الكافي قد ارتفع بنحو 20% في العام2020م، ليصل عددهم إلى أكثر من 2,3 مليار شخص، وأنّ معظمهم من النساء الريفيات.

وفي هذا السياق قال شاهر: «لا يمكننا أن نحقق الأمن الغذائي في ظل غياب المساواة بين الرجل والمرأة، خصوصًا أن المرأة في الريف اليمني من أكثر الأفراد تأثيرًا وتأثرًا بتحقيق الأمن الغذائي؛ فغياب المساواة قد يعوق قدراتهنّ على تنمية أنفسهنّ ومجتمعاتهنّ، ويضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، ومن ثم يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي المراد تحقيقه عبر تعزيز برامج الزراعة المستدامة».

توصيات ومعالجات

أكد شاهر سعد أنّ نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة يعتمد إلى حدٍّ بعيد على تأهيل المرأة الريفية وتطوير مهاراتها، وتوفير فرص عمل لائقة بها، بما يحقق لها ولأسرتها سبل تحسين مستوى المعيشة، ويجعلها شريكًا فاعلًا في المجالات المختلفة.

من جانبها قالت مديرة تنمية المرأة الريفية بمكتب الزراعة والري بعدن، المهندسة ندى عبد الحليم، إنه في سبيل تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في التنمية الزراعية، ولتعزيز البرامج الزراعية المستدامة، من الضروري خلق فرص عمل للمرأة في القطاع الزراعي والحيواني، وضرورة التنسيق التام بين إدارة تنمية المرأة الريفية المخصصة لهذا العمل والمجتمع، والنهوض بالإرشاد الزراعي والحيواني في قطاع المرأة، ونشر الوعي والمعرفة التامة بالتقنيات الجديدة والحديثة، بالإضافة إلى تشكيل جمعيات وتعاونيات ولجان مجتمعية تنموية، وعمل خطط تنموية للاستخدام الأمثل في الزراعة والإنتاج الحيواني وإشراك المرأة فيها، وإقامة دورات تدريبية وتأهيلية للمزارعات والمهتمات بمجال التربية الحيوانية.

ودعت ندى عبد الحليم إلى «ضرورة التنسيق التام مع الوزارات والإدارات الموجودة في كل محافظة، ومع المنظمات والجمعيات واللجان المجتمعية، إلى ضرورة تفعيل دور المرأة في برامج التنمية الزراعية، وضرورة الدعم والمساندة للمرأة في إنجاح مشروعها في المجالين الزراعي والحيواني، من خلال تنفيذ هذه المشاريع المقدمة من قبلها، وتقديم التقنيات الحديثة للمرأة وتدريبها عليها».

فرص تمويلية

وأضافت ندى عبد الحليم، قائلة: «يمكن للمرأة المزارعة أن تعزز إسهاماتها في التنمية المستدامة في القطاع الزراعي؛ من خلال الحصول على الفرص التمويلية، سواء بالاقتراض من البنوك، أو من تقديم طلب تمويل لمشروعها من المنظمات العاملة في هذا المجال، أو من خلال الجمعيات التي تمتلك صناديق ادّخار»، داعية الجهات كافة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة إلى استهداف النساء، ودعم المشاريع والبرامج التنموية الزراعية التي يقدمُنَها، وتفعيل دورها اللازم في دعم هذا القطاع.

دور تمويلات القطاع الخاص في تمكين المرأة وتعزيز الأمن الغذائي

تُعد تمويلات القطاع الخاص في مجال المرأة والأمن الغذائي محورًا حيويًا في جهود تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويعد تحقيق الأمن الغذائي أمرًا حاسمًا لضمان صحة المجتمعات ورفاهيتها. وتعزيز دور المرأة في هذا السياق يعزز من فرص التنمية المستدامة وتحقيق المساواة الجندرية.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

وتتطلب مكافحة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي تعاونًا شاملاً بين القطاعين العام والخاص، وتقديم استثمارات مستدامة وابتكارية لتمويل المشاريع والمبادرات التي تعزز القدرة التحميلة للمجتمعات وتعمل على تحسين حالة المرأة.

دور تمويلات القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي

تعاني اليمن أزمةً إنسانية خطيرة تتضمن تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي، وتشكل هذه التحديات تهديدًا خاصًا للنساء في المجتمع، ويلعب القطاع الخاص دورًا حاسمًا في تعزيز الأمن الغذائي للمرأة في اليمن؛ لامتلاكه الموارد والقدرات اللازمة لدعم مشاريع مبتكرة ومستدامة وتنفيذها لتسهم في تحقيق التغذية الصحية والمستدامة.

هذا ما أشارت إليه التربوية أنيسة البريد قائلة: «يعد تحقيق الأمن الغذائي للمرأة أمرًا حيويًا لضمان صحتها وتمكينها من المشاركة الفعالة في المجتمع. وفي هذا السياق، يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الغذائي للمرأة، ومن بين القطاعات التي لعبت دورًا إيجابيًا في هذا المجال القطاع التربوي الأهلي».

وتواصل: «يتميز القطاع التربوي الأهلي بتوفير فرص عمل للنساء في مجال التدريس والإدارة والعمالة المدرسية. وقد ركز على تأهيل المرأة وتدريبها لتكتسب المهارات والمعرفة اللازمة للعمل في هذا المجال. وبفضل هذه الفرص، حصلت المرأة على مساحة أوسع في سوق العمل، مما يعزز استقلاليتها الاقتصادية ويعطيها فرصة للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي لنفسها ولأسرتها».

وتوضح أنه على الرغم من أن الرواتب في القطاع التربوي الأهلي قد تكون متدنية، فإن المرأة تجد في هذا القطاع فرصة للعمل وتحقيق الاستقلالية المالية، كما أن العمل في مجال التعليم يمنح المرأة فرصة التأثير الإيجابي على الأجيال القادمة؛ إذ تلعب دورًا هامًا في تطوير المهارات والقدرات لدى الأطفال وتنميتها.

فيما يقول مؤسس مؤسسة «تمدين شباب»، ومنسق مبادرة البرنامج الوطني للتعافي الاقتصادي، الأستاذ حسين السهيلي: «أدت سنوات النزاع في اليمن إلى تدهور اقتصادي كبير، وإحداث اضطرابات شديدة في الأعمال التجارية، مما ألقى بظلاله على قدرة اليمنيين على شراء الطعام. إن احتياج ثلثي السكان إلى المساعدة الإنسانية، واستيراد اليمن لنحو 90% من الغذاء، يترك كثيرين عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، والاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد».

ويواصل: «يدعم القطاع الخاص اليمني اقتصاد البلاد من خلال نشاطه التجاري المستمر، وتنفيذ مبادرات خيرية متعلقة بتوفير الغذاء في حالات الطوارئ والتحويلات النقدية المباشرة، وتوفير التمويل متناهي الصغر للمجتمع، بالشراكة مع المنظمات الإنسانية في اليمن».

ويشير إلى أن هذا الإسهام لا يركز على تحقيق أثر مستدام وطويل الأجل؛ لذا يجب على القطاع الخاص إعداد إستراتيجية، مع القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع المانحين؛ لإشراك المرأة في جميع مراحل سلسلة القيمة في القطاعات الاقتصادية الحيوية في اليمن، وتعزيز مشاركة النساء الريفيات وقيادتهن في نظم الأغذية الزراعية، مصحوبة بجهود طويلة الأمد لمعالجة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي قيَّدت مشاركة المرأة.

تقول التربوية أنيسة البريد: «يعد القطاع الخاص شريكًا حيويًا في تحقيق الأمن الغذائي للمرأة، إذ يقدم مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تركز على تلبية احتياجاتها الغذائية وتحسين وضعها الاقتصادي. وتعد المساعدات الغذائية من قِبَل بعض المنظمات أحد الأمثلة الرئيسية لهذه المشاريع؛ إذ يتم توزيع مواد غذائية أساسية -مثل الدقيق والزيت وغيرها من المواد الغذائية- للمرأة؛ لتعزيز تغذيتها وتأمين حاجاتها الغذائية الأساسية».

وأضافت: «وتعد التغذية المدرسية مبادرة مهمة يقدمها القطاع الخاص لتحسين الأمن الغذائي للمرأة. تتضمن هذه المبادرة توفير وجبات غذائية مدرسية، مثل البسكويت، للتلاميذ؛ مما يسهم في تحسين التغذية اليومية للأطفال، وبالتالي يؤثر إيجابيًا على أسرهم، بما في ذلك النساء.

وأشارت إلى أن تقديم بعض المنظمات والمؤسسات حوافز مالية للمرأة في قطاع التعليم الأهلي والقطاع الخاص بشكل عام يعزز دورها ويشجعها على المشاركة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي؛ فعلى سبيل المثال، تقدم بعض المنظمات حوافز موسمية للعاملات في القطاع التربوي بمبلغ معين، مما يسهم في تحسين دخلهن وتأمين احتياجاتهن الأساسية.

وتواصل: «وتقدم بعض المنظمات الحوافز المادية والإسهامات المجتمعية الشهرية للمعلمات، وهذا يعزز دورهن ويعطيهن دافعًا إضافيًا لتحقيق الأمن الغذائي لأنفسهن ولأسرهن. وكما ذكرت، يتم توفير حوافز موسمية للمعلمات من صندوق دعم المعلم، مما يعزز استقرارهن المالي ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي لهن ولأسرهن».

يقول د. أحمد الحضرمي -رئيس مؤسسة التنمية المستدامة، محافظة إب-: «يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في مجال الأمن الغذائي، وتمكين المرأة في اليمن. ومن أبرز تلك الأدوار التي يقوم بها القطاع الخاص في هذا المجال الاستثمار في البنية التحتية الزراعية من خلال إنشاء الآبار ونُظم الري ودعمها وتطويرها وتحسين التقنيات الزراعية، وهذا يعزز إنتاجية القطاع الزراعي والأمن الغذائي للمرأة اليمنية».

وعن المشاريع والمبادرات التي تقدمها بعض القطاعات الخاصة للمرأة اليمنية في مجال التغذية والأمن الغذائي يقول الحضرمي: «بالنسبة للمشاريع الخاصة التي تقدم للمرأة اليمنية في مجال التغذية والأمن الغذائي، هناك عدة مبادرات ومشاريع تستهدف تحسين الوضع الغذائي لها، من بينها برامج التغذية الأمومية والرضاعة الطبيعية. وتوفر هذه المشاريع التوعية والتدريب للنساء الحوامل والأمهات حول التغذية الصحية للأطفال والرضاعة الطبيعية، كما توفر الدعم الغذائي للأمهات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية».

ويواصل: «وأيضًا مشاريع تعزيز المشتريات المحلية التي تسعى إلى تعزيز القدرة الشرائية للمرأة اليمنية، ودعم الأسر المحلية من خلال تشجيع استهلاك المنتجات المحلية وتسويقها، وهذا من خلال توفير فرص التدريب والتطوير في مجال التسويق والتوزيع، وتوفير القنوات لبيع المنتجات».

حسين السهيلي

القطاع الخاص ودوره في التمكين الاقتصادي

تقول شيماء مجلي -رئيسة مؤسسة الشيماء للتنمية، محافظة إب-: «يقوم القطاع الخاص بدور مهم في مجال الأمن الغذائي والمرأة، من خلال توفير سلال غذائية من رجال الأعمال والشركات الخاصة في مواسم الخير -مثل رمضان وغيره- وأيضًا في حالات الطوارئ والحالات المتضررة. وتشمل المساعدات أيضًا النساء المطلقات والأرامل والمتضررات، وتنفذ عددٌ من المبادرات المجتمعية الخيرية وفرص عمل للنساء والفتيات».

وتوضح مجلي أن المؤسسة قامت بتنفيذ عدة أنشطة ومشاريع تمكين المرأة، ومبادرات سهلت عليها الحصول على احتياجاتها الأساسية. ومن هذه البرامج التمكين الاقتصادي؛ فالمؤسسة تعمل في هذا المجال منذ عام 2019، من خلال تمكين النساء في المعجنات والحلويات والخياطة وصناعة البخور، وإعطاء المشاركات الأدوات اللازمة التي من خلالها يستطعن فتح مشاريعهن الخاصة.

وتواصل حديثها: «كذلك قمنا بتدريب النساء من الأرامل والمطلقات على برامج الحاسوب، ومكنَّاهن بأجهزة حواسيب، ودربنا النساء في مجال الإسعافات الأولية بشكل مهني، وأغلب المتدربات خرجن إلى سوق العمل في المستشفيات والعيادات الخاصة. ونفذت المؤسسة عددًا من المبادرات في تسهيل وصول الاحتياجات الأساسية للنساء والأطفال، مثل تسهيل وصول المياه في المناطق البعيدة».

وعن نوعية هذه المبادرات وأماكن تنفيذها تقول مجلي: «من هذه المبادرات تنفيذ مشروعين في توصيل المياه في قرية منور، عزلة المعشار مديرية جبلة محافظة إب، وعزلة الربادي؛ إذ كان لدى الأهالي مركز مائي في منطقة بعيدة عن القرية، والطريق إليها وعر؛ فعملنا على توصيل المياه إلى وسط القرية وتوفير خزان لتجميع المياه. كان الماء يصب من الجبل إلى داخل الخزان مباشرة، فسهل ذلك توصيل المياه، وتم توزيع خزانات للأهالي فعادت كثير من الفتيات إلى التعليم».

فيما تقول المختصة الاجتماعية بشرى الشدادي: «يمكننا أيضًا أن نلاحظ أن القطاع الخاص لا يؤدي دورًا فاعلاً في توفير الأمن الغذائي للمرأة؛ لأن أغلب المشاريع الخاصة بالمرأة والأمن الغذائي قائمة على مبدأ الربح. وفي ظل الظروف الحالية قد يكون من الصعب على القطاع الخاص الإسهام بشكل فعَّال من خلال إنشاء مشاريع تستوعب اليد العاملة من النساء وتعزز الأمن الغذائي».

وتواصل: «وعلى الجانب المشجع، هناك جهود داعمة للمرأة في اليمن من خلال التمكين الاقتصادي، مثل اتحاد نساء اليمن الذي يلعب دورًا مهمًا في تمكين النساء اقتصاديًا، خاصة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري وتأثرن بالصراعات الاقتصادية. تسعى هذه الجهود إلى توفير فرص العمل الملائمة، وتعزيز الوعي والمهارات الاقتصادية للمرأة، وبالتالي تمكينها من تحقيق الأمن الغذائي».

التحديات

قد يكون للقطاع الخاص دور في تعزيز الأمن الغذائي للمرأة عبر المشاريع الاجتماعية والمبادرات التي تركز على تلبية احتياجات المجتمع وتمكين النساء اقتصاديًا، مع ذلك، يجب أيضًا الاعتراف بأن هناك تحديات وعقبات تواجه هذا الدور يجب التعامل معها من خلال التعاون والشراكة بين القطاعين الخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تقدم مستدام في تعزيز الأمن الغذائي للمرأة في اليمن.

يقول حسين السهيلي: «تدهورت بيئة الأعمال في اليمن بصورة متزايدة مع تفاقم الأزمة السياسية منذ عام 2011، التي تحولت لاحقًا إلى صراع مستمر. ودخل القطاع الخاص حقبة جديدة اتسمت بتحديات سياسية واقتصادية وأمنية متعاظمة، وألحقتْ أضرارًا بالغة به. إضافة إلى أنه يعاني من القيود المفروضة على البنوك، ونقص السيولة، ويفتقر للدعم الحكومي اللازم لتنفيذ المشاريع الخاصة التي تستهدف النساء والتنمية الزراعية، إلى جانب ارتفاع نسبة الأمية المالية للنساء خصوصًا في الريف».

فيما تقول شيماء مجلي -رئيسة مؤسسة الشيماء للتنمية-: «يواجه القطاع الخاص صعوبة في الحصول على التمويل اللازم؛ لتمويل مشاريع تعزيز الأمن الغذائي للمرأة، وقد يكون ذلك بسبب قيود التمويل المصرفي أو نقص الوعي حول أهمية الاستثمار في هذا المجال، ومن التحديات أيضًا صعوبة الحصول على تصاريح من الجهات المختصة، خصوصًا في مجال عمل المرأة، فقد كنا قبل الصراع نعمل في برامج التمكين الاقتصادي بشكل مستمر، سواء بتمويل أو غير تمويل، أما الآن فمن الصعب جداً أن نخرج تصريحًا من أجل عمل برامج التمكين الاقتصادي وغيرها من المشاريع التنموية للمرأة».

ويشير الحضرمي إلى أن أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن هي شحة التمويل وعدم الاستقرار الأمني، بسبب استمرار النزاعات المسلحة؛ مما يؤثر سلبًا على البنية التحتية والاستثمارات في قطاع الأمن الغذائي الذي يتطلب إيجاد الاستقرار الأمني لخلق بيئة ملائمة للقطاع الخاص للعمل وتنفيذ المشاريع.

وأوضح في حديثه أن اليمن تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك تدهور العملة وارتفاع معدلات البطالة، وأن هذا يؤثر على القدرة الشرائية لدى النساء، ويعوق تنفيذ المشاريع الخاصة في مجال التغذية.

ويرى الحضرمي أن قلة الوعي والتوعية بأهمية الأمن الغذائي والتغذية الصحية في المجتمع اليمني تسبب صعوبة لدى القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع إذا لم يتم توعية النساء والأسر بأهمية تناول الطعام الصحي وتحسين التغذية.

التوصيات

يرى السهيلي أن على مؤسسات التمويل ومقدمي الخدمات المالية والجهات التنظيمية وبنوك التمويل الأصغر، وغيرها من الجهات الفاعلة في المنظومة المالية، العملَ معًا لزيادة التمويل المقدم للمشروعات الزراعية والغذائية التي تقودها نساء.

ويؤكد على ضرورة الاستثمار في رائدات الأعمال ومساندة تمكينهن؛ لدفع عجلة التنمية المستدامة في اليمن، فضلاً عن تقديم المساعدة الفنية والتوجيه والتدريب لمساندة نمو منشآت الأعمال المملوكة للنساء في اليمن، والمساعدة في إعداد خطط العمل وإستراتيجيات التسويق.

فيما يقترح الحضرمي بـ"تخصيص منح مباشرة أكبر لهذه البرامج التي تتناول المرأة والأمن الغذائي؛ إذ يحتاج القطاع الخاص في اليمن إلى رفع مستوى الوعي في تعزيز مشاركة المرأة في تمكين المجتمع وتنميته اقتصاديًا، وكذلك إقامة المنتديات النسوية التي تعزز ريادة الأعمال".

فيما تشدد شيماء مجلي على ضرورة تعاون الجهات المختصة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتسهيل عملها في مجال المرأة والأمن الغذائي، ورفع القيود المفروضة عن تلك المشاريع والمبادرات النسائية.

WDP
المرأة في التنمية والسلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE

صحيفة اجتماعية- تنموية- شاملة- مستقلة (شهرية) تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر للبحوث والإعلام

يتخصص يمن إنفورميشن سنتر في الدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي الذي يعالج قضايا التنمية والسلام في اليمن

الرؤيـــة

مجتمع يؤمن بأهمية المرأة في إحلال السلام، ويرفع مستوى الوعي العام؛ لتستطيع المشاركة في جميع المجالات التي تمكنها من المشاركة في بناء المجتمع وتنميته.

رئيس التحرير
عبدالعزيز علي عوضه

مكتب صنعاء
د. سوزان مفتاح
د. عبدالجبار التام
عبدالله عُبَاد
حنان حسين
باسل باهارون
يمنى أحمد

مكتب عدن
حنين الوحش
علياء محمد
ليزا عبدالله الحصيني
نورنديم محمد غلام

مكتب الحديدة
ياسمين عبدالحفيظ
أفراح بورجي

مكتب إب
د. عبدالقوي الشميري
هبة محمد

مكتب حضرموت
محمد باوزير
أحمد عمر

المراجعة اللغوية
د.صدام علي حسين
هاجر سامعي

الإخراج والتنفيذ
هاني الناشري

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر
www.yemeninformation.org
yic@yemeninformation.org

أمراض سوء التغذية تتوسع بين النساء اليمنيات

«أحايين كثيرة نتناول وجبة واحدة في اليوم، أنا وأولادي وزوجي، بالمقابل تلك الوجبة لا تحتوي على أيِّ أهمية غذائية تذكر، يمكنها أن تعوض الجسم عن بقية الوجبات التي نعجز عن توفيرها؛ بسبب الحالة المادية الصعبة التي نمرُّ بها.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

الفقر الذي تعيشه كثير من الأسر في اليمن، تضررت منه النساء بالدرجة الأولى من بين فئات المجتمع». هكذا تصف خلود إبراهيم معاناتها جراء الظروف المادية التي تمرّ بها عائلتها.

تتابع خلود حديثها: «ساعدتني كثير من الصديقات لزيارة الأطباء وعلى نفقتهنّ الخاصة، كانت نصائح الأطباء لي تدور حول تناول الأغذية المهمة، ومنها الإكثار من الفواكه والمشروبات الطبيعية والوجبات الغنية بالفيتامينات، التي تعالج الجسم من الأمراض وتقوي المناعة».

وبنبرة حزن واستنكار على الواقع الأليم تتابع: «لكن الفقر الذي نعيشه جعلني عاجزة عن الأخذ بكلام الأطباء ونصائحهم، فلم يعد أمامي إلّا الصبر وانتظار الفرج. كلّ الأمراض التي أعاني منها ناتجة عن سوء التغذية، لستُ وحدي مَن يكتفي بشراء ما يسد جوعه وإن كان خبزًا يابسًا، ولا يفكر بالقيمة الغذائية لما يتناوله، فهناك كثير من النساء غيري».

حالات عديدة تعاني من سوء التغذية بمفاهيمها المختلفة، ومع انتشار الصراع في اليمن، إيمان علي هي الأخرى تعاني من أمراض سوء التغذية؛ إذ تعرّضت لمرض السمنة المفرطة؛ ممّا أدّى إلى تعرضها لطفح جلدي ظهر في أجزاء من جسمها؛ بسبب الحرارة الشديدة التي تعيشها مدينة الحديدة حيث تسكن، فزيادة وزنها فاقم معاناتها.

تقول إيمان: «كنتُ أعاني كثيرًا بسبب زيادة وزني، ممّا جعلني أفكر بتناول علاج تخفيف الوزن؛ لم أكن أدرك أنّ السمنة ناتجة عن سوء التغذية أيضًا، إلا حينما التقيت بطبيبة، وشرحت لها طبيعة الوجبات التي أتناولها. أشعر بقلق من الآثار التي قد تصيبني نتيجة لتناولي علاج تخفيف الوزن الذي نصحتني به إحدى صديقاتي».

وتضيف: «كنتُ كلّما نظرت لشكلي في المرآة خفت من تعرضي لبعض الأمراض المزمنة، التي يتعرض لها الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن، مثل السكري، وأمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، والأمراض التنفسية، وغيرها، وهو ما دفعني أيضًا إلى تناول علاج تخفيف الوزن، إلى جانب معاناتي من التسلخات الجلدية».

وتتابع: «كنت أتناول بعض الوجبات بشكل مفرط، خاصة ذات السعرات الحرارية العالية، إلى جانب تناول الحلويات بكثرة، والوجبات الغنية بالزيوت. وكنتُ أضيف كمية كبيرة من الزيت أكثر من المطلوب، للوجبات التي أعمل على تجهيزها في المنزل، كنت أفضل ذلك، ولم أكن أعلم أنّ اختيار النظام الصحي مهمٌّ لصحة الإنسان».

ما تؤكده كثير من التقارير الصحية أنّ سوء التغذية يأتي نتيجة الإفراط في تناول بعض الوجبات والأغذية، أو نقص تناولها؛ بمعنى أنّ الإكثار من تناول بعض العناصر الغذائية أو التقليل منها يؤدّي إلى المرض نفسه.

وتختلف أسباب الإصابة بسوء التغذية من دولة إلى أخرى في العالم؛ فالدول الفقيرة يعاني فيها الأفراد من نقص تناول كثير من الأغذية جراء الأوضاع المادية التي يمرون بها نتيجة الفقر، ومنها اليمن، فكثير من المناطق اليمنية التي يعاني فيها السكان من أمراض سوء التغذية، لا سيّما الأطفال والنساء، أغلبها ناتجة عن انعدام الأمن الغذائي.

تقارير أممية

أثبت تقرير أممي حمل عنوان: «معالجة انعدام الأمن الغذائي في اليمن؛ من تلبية الاحتياجات الفردية إلى بناء قدرات البلاد» ونشر بتاريخ 23 يناير2023م، أنّ انعدام الأمن الغذائي أكثر المشاكل التي تواجه اليمنيين.

وأكد التقرير أنّ ما يقارب 17,3 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومنهم 24% من النساء بحاجة إلى توفير أدوية سوء التغذية.

وبحسب مراقبين، فإنّ مشكلة انعدام الأمن الغذائي في اليمن تدعو إلى ضرورة إيجاد حلول سريعة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، خاصة في أوساط النساء اللاتي يعاني كثير منهنّ من سوء التغذية، وذلك من خلال عمل العديد من الإصلاحات؛ ومنها: تمكين النساء في سوق العمل، وتحسين مستويات معيشتهنّ، ودعم المزارعات إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية، وتشجيعهنّ على الاهتمام بالزراعة وتربية الثروة الحيوانية.

من جهة أخرى نشرَ موقعُ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقريرًا في عام 2021م، بعنوان: «اليمن؛ ارتفاع مخيف في معدلات الجوع وسوء تغذية الأطفال» أنّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال سنوات الصراع، بشكل غير مسبوق، منها الأرز والحليب والدقيق وزيت الطهي والسكر والملح والبقوليات بنسبة 60٪.

تأتي هذه الظروف في ظل قلة فرص العمل، وتدني مستوى الدخل، وهو ما دفع كثيرًا من الأفراد، ومنهم النساء، إلى تناول وجبات غير كافية وبأقل جودة غذائية ممكنة، من ناحية أخرى أجبر الفقر العديد منهنّ إلى إطعام أطفالهنّ على حساب نصيبهنّ من الوجبات اليومية. وهو ما تسبّبَ في إصابة كثير منهنّ بأمراض سوء التغذية في مناطق كثيرة من البلاد، بل وأصبح مشكلة كبيرة تواجه نساء اليمن.

آراء مختصين

حول أمراض سوء التغذية في أوساط النساء اليمنيات أخذنا آراء كثير من المختصين للتعرف على أعراضها وأسبابها وآثارها على حياتهنّ، وأهم النصائح والإرشادات الهادفة إلى التقليل من مخاطرها أو تجنب الإصابة بها.

شذى شوقي اليوسفي (مختصة تغذية علاجية وحميات)، تعرّف سوء التغذية بأنّه قصور، أو اختلال، أو انعدام في التوازن في حصول الجسم على الغذاء الذي يحتاجه.

وتُرجع أسباب سوء التغذية عند نساء اليمن إلى عدم القدرة المادية التي تعيشها أسرهنّ، وتعرضهنّ لبعض الأمراض، إلى جانب الجهل وعدم التوعية بأهمية الغذاء، والمخاطر التي تسببها أمراض سوء التغذية، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والنفسية.

وتضيف اليوسفي في حديثها: «هناك أعراض كثيرة، منها خلل نفسي وعقلي، مثل الخوف والاكتئاب، وفقدان التركيز والوعي أحيانًا، وتغيّر المزاج، وفقدان الشهية والوزن. ومن الأعراض أيضًا، زيادة مخاطر الإصابة بعدوى نقص المناعة، والشعور بالإجهاد من العمل، واضطرابات النوم، والشكل غير الطبيعي للجسم».

وعن أنواع سوء التغذية، تقول العريقي: «سوء التغذية لا يقتصر على نحافة الجسم ونقص الوزن فقط، بل إن زيادة الوزن تعدّ من سوء التغذية، والتقزم أيضًا».

وتتطرق العريقي إلى بعض الاقتراحات لتجنب سوء التغذية، التي تتمثل في تحسين الوضع المادي، وتجنب الوجبات التي ضررها أكثر من نفعها، مثل الوجبات السريعة التي تزيد من الإصابة بالسّمنة وأمراض السرطان والقلب، وتعدّ وجبات قيمتها الغذائية قليلة جدًا، بالإضافة للمعلبات التي تحتوي على كثير من المواد الحافظة.

بندر عادل السامعي (مختصّ تغذية سريرية علاجية وصحية، ورئيس مبادرة الغذاء والتغذية بالجمهورية اليمنية)، يؤكد أنّ النساء أكثر عرضة لأمراض سوء التغذية، خصوصًا مع الأوضاع المادية المتأزمة، وتفشي المجاعة والفقر المدقع؛ نتيجة الصراع الذي تعيشه البلاد، الذي أدّى بدوره إلى ظهور أمراض كثيرة ومتعددة عند النساء بشكل عام، وعند الرجال والأطفال بشكل خاص.

مضيفًا: «معظم الأمهات لا يحصلن على متطلبات الغذاء بشكل كاف ومتوازن؛ نتيجة للسلوكيات والعادات والتقاليد الاجتماعية والمجتمعية؛ فهنّ أكثر النساء عرضة للإصابة بأمراض مزمنة، وخصوصًا أمراض سوء التغذية».

ويرى السامعي أنّ أمراض سوء التغذية عند النساء تعدُّ آفة اجتماعية على الفرد والمجتمع والوطن بشكل كبير؛ لأنّ الأمهات اللاتي يعانين من أمراض سوء التغذية ينجبن أطفالًا حاملين لهذا المرض. ويقول: «ندعو المنظمات الدولية إلى التركيز على تغذية الأمهات والآباء بالدرجة الأولى؛ لأنّ الطفل الذي يخلق عنده سوء تغذية يكون نتيجة تغذية الأمهات والآباء».

ويتابع: «كثير من الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لمحاربة سوء التغذية في اليمن لا يستفاد منه؛ لأنّه يهدف إلى التخلص من الأعراض الجانبية للمرض فقط، بدلًا من التخلص من أمراض سوء التغذية».

ينصح السامعي جميع النساء في المجتمع اليمني، اللواتي يعانين من أمراض سوء التغذية، أن يذهبنَ إلى أطباء ومختصي التغذية؛ وذلك لعمل الحميات الغذائية والبروتوكولات الغذائية الخاصة بصحتهنّ وصحة أطفالهنّ؛ لتفادي الأمراض كافة، والمشاكل المتعلقة بالتغذية، وأمراض سوء التغذية.

نصائح مختصّين

في هذا الشأن يقول صالح الديلمي (اختصاصي الطب الوظيفي الشمولي والتشخيص والتغذية العلاجية): «يمكن تجنب سوء التغذية من خلال تناول الوجبات الصحية اليومية في أوقات محددة، ثم ترك الأكل تمامًا؛ لإعطاء الفرصة الكافية لإراحة المعدة والكبد والكُلى والأمعاء لكي ترتاح، ولكي تعمل بكفاءة في الوجبة القادمة، ويطول عمرها الصحي».

ويضيف: «بالإمكان تناول مشروبات شاي الأعشاب الصحية بدون سكر، أو تناول بعض البذور غير المملحة، أو بعض الفواكه، والمكسرات غير المملحة بكميات قليلة بقدر ملء الكف فقط يوميًا، وهذا يكون بين الوجبات فقط».

موضحًا أنّ من أهم أسباب أمراض سوء التغذية نظام البوفيه المفتوح، بمعنى الأكل في كل وقت، ومن أيِّ شيء، ودون داع من جوع أو احتياج، فقط من أجل المتعة، وهذا ما سببَ أمراض الجهاز الهضمي، والنحافة عند البنات والشباب، والسمنة عند بعضهم الآخر.

ويتابع: «من سوء التغذية قلة المأكولات والمدخلات من الأطعمة المفيدة والنافعة والمقوية والمغذية، منها البروتينات، والألياف، والدهون الصحية، والحبوب الكاملة، والخضار، والفواكه، والبذور، والمكسرات، والتوابل، ولا بُدَّ من اعتماد جميع هذا المكونات في الوجبات اليومية بشكل منظم».

ويرى الديلمي أنّ من سوء التغذية الطريقة الخاطئة في إعداد البروتينات النباتية؛ كالبقوليات، مثل الفول والفاصوليا والبازلاء والعدس؛ إذ تجعلها ضارة بالصحة ومسببة للغازات والانتفاخات والالتهابات العامة بالجسم.

ويقول الديلمي في حديثه عن أسباب سوء التغذية: «تناوُل الوجبات بشكل عشوائي متى ما تسنّى لك يعدُّ من سوء التغذية الذي يُمرض البدن؛ فنظام الإنزيمات الهاضمة يعمل بكفاءة عالية إذا عودت المعدة على وقت محدد لتناول الوجبات، والحل تحديد وقت للوجبة، وتناولها بهدوء وسكينة ومضغ جيد».

كما يذكر في حديثه أنّ سوء التجانس في الوجبات، كتناول النشويات مع البروتين كالخبز والبطاطا والرز مع اللحم، فهذا يسبب الإمساك، وبالتالي العديد من الأمراض، كذلك تناول الفول والبازليا والفاصوليا والحمص والعدس (بقوليات) مع الخبز والكدم والروتي والصامولي والشامي (نوع من أنواع الخبز)، فهذا أيضًا يسبب الإمساك والأمراض.

مواصلًا حديثه: «الحل لتجنب ذلك إدخال السلطة الخضراء بزيت الزيتون البكر الممتاز والليمون مع هذه الوجبات، ولكن بحجم طبق متوسط إلى كبير في كل وجبة، ويفضل أكل طبق السلطة أولًا كله أو نصفه، ويمكن خلط السلطة مع الرز واللحم أو الدجاج كما تعود بعض الناس، ولكن بشرط أن تكون كمية طبق السلطة تعادل كمية الكبسة، أو الرز واللحم أو الدجاج».

كما يؤكد الديلمي أنّ الدقيق الأبيض سمٌّ من السموم، ويجب قطعه ومنعه تمامًا على الموطن اليمني، واستبداله بطحين القمح الكامل بالنخالة، من طواحيننا وحبوبنا اليمنية وغيرها، فهو تغذية صحية فاخرة وجليلة.

ويتابع: «إنّ الزيوت والدهون المهدرجة تُعدُّ سمومًا غذائية يجب الابتعاد عنها؛ إذ يمكن تناول الزبدة والسمنة الحيوانية من حليب الأبقار والماعز، بالإضافة إلى اللحوم الحمراء الطازجة، ولحوم الأسماك من البحار، ولحوم الطيور».

ويضيف: «المشروبات الغازية بكل أنواعها تفسد الجهاز الهضمي والكُلى والكبد، وتسبب أمراض القولون والغازات والانتفاخات المزمنة، ويمكن تجنبها بالاعتماد على شرب الماء والعصائر الطازجة وشاي الأعشاب، كالبابونج بعد الوجبات، فهو من أفضل الحلول الصحية والعلاجية لمرضى السكري والضغط والسمنة».

تعدّ أمراض سوء التغذية من المشاكل التي تواجه المجتمعات اليمنية، لا سيما في أوساط النساء؛ إذ يتطلب جهودًا كبيرة في تحسين مستواها المعيشي من جهة، وتوعيتها حول أسباب المرض وآثاره من جهة أخرى، لا سيما أنّ سوء التغذية ليس له علاقة بالجانب المادي فحسب، بل له علاقة أيضًا بالثقافة والسلوكيات الغذائية الخاطئة.

د.بندر عادل السامعي

شذى شوقي اليوسفي

صالح الديلمي

العدد (20) 2024/2/15

النساء ودورهن الحيوي في ظل التغيرات المناخية

بعد سنوات طويلة من بدء الصراع في اليمن، باتت المجتمعات في اليمن تعتمد بشكل أكبر على المرأة التي أصبحت في كثير من الأحيان العائل الوحيد للأسرة. وتواجه النساء اليمنيات، خصوصًا الريفيات، صعوبات عدة في سبيل تحقيق اكتفاء غذائي لهن ولعائلاتهن، وهذا ما زاد من تفاقم هذه المعاناة وحدَّتها. ويعد التغيُّر المناخي من أبرز المعوقات التي اعترضت طريقهن، وجعلتهن يبذلن جهودًا مضاعفة تفوق قواهن.

حنين الوحش
المرأة في التنمية والسلام

مع زيادة حجم الفجوة الغذائية في اليمن والركود الكبير في شتى مجالات الغذاء، سواء إنتاج المحاصيل أو المواد الغذائية المهمة أو غيرها، وبسبب ظروف الصراع والمشكلات المترتبة على التغير المناخي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، عانت المرأة اليمنية من مشكلة عجز الأمن الغذائي أو انعدامه.

وفي إطار المشاريع التي تدعم النساء وتمولهن في ظل الظروف الصعبة والتغيرات المناخية التي تسببت في تفاقم الأزمة والصعوبات، يتم تنفيذ مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن (FSR–RP) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

ويعمل الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين البنية التحتية للإنتاج الزراعي وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ، بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. يعمل البرنامج على تحسين الأمن الغذائي لنحو 7,556 أسرة، من المتوقع أن 30% منها تعولها نساء. وقد استفاد نحو 8,959 شخصًا، من بينهم 1,388 امرأة، من فرص العمل. وتمكن1,900 مزارع، من بينهم 762 امرأة، من استغلال الأراضي الزراعية بشكل أفضل؛ وهذا يعكس أهمية إشراك المرأة في تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي في اليمن كعائل ومساعد أساسي.

أنفاس متهالكة

إن هذا العمل الشاق يؤثر سلبًا على النساء الريفيات، ويعرض صحتهن للخطر. وهنا تحكي أروى سعيد –إحدى النساء القاطنات في مرتفع جبلي داخل محافظة تعز، وأم لستة أولاد– قصتها بأنفاس متقطعة ومتهالكة إثر طول الطريق والحمولة التي تحملها. تقول: «أقطع مسافات طويلة يوميًا، ذهابًا وإيابًا، لجلب المياه ورعي الماشية وجلب العلف لها، وهي مهمة شاقة تُصعّب الحياة اليومية وتؤثر على صحتي بشكل كبير».

> المرأة في الريف اليمني من أكثر الأفراد تأثيرًا وتأثرًا بتحقيق الأمن الغذائي

وتضيف: «التغير المناخي أثَّر كثيرًا في وضعنا، نحن النساء، وزاد العبء علينا؛ فهطول الأمطار والعواصف الترابية أثرت على الطريق وزادته وعورةً في ظل عدم اهتمام الجهات المختصة به، وهذا الأمر تتسبب بكثير من المتاعب والأمراض لنا. إضافة إلى الحمل الثقيل الذي أحمله؛ أعاني من انزلاق في فقرات العمود الفقري وألم في المفاصل؛ نتيجة المهام التي وجدت نفسي قد نشأت عليها. ورغم هذا التعب والمعاناة كل يوم، فإن وجهي يضحك حالما أرى أولادي شِباعًا مسرورين».

تقارير دولية

يقول تقرير تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 2022، ويحمل عنوان «المرأة اليمنية: مواجهة التغير المناخي والقيادة نحو مستقبل اليمن»، إن «التغير المناخي أثر بشدة على فرص حصول المرأة اليمنية على المياه والغذاء والطاقة في بلد متعب من الصراع. يترك هذا التأثير السلبي لتغير المناخ النساء عرضة لنتائج غياب الموارد الحيوية، خاصة للريفيات اللواتي يعتمدن بشكل شبه كامل على الموارد الطبيعية والزراعية لكسب عيشهن وغذائهن».

وأضاف التقرير «أن هذا التأثير قد أدى إلى تفاقم المستويات المرتفعة بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تعاني منها النساء والفتيات»، مؤكدًا أن انعدام الأمن المائي يشكل مصدر قلق دائم لمن يتحملن مسؤولية جمع المياه.

فيما يوضح التقرير أن على العديد من النساء والفتيات الصغيرات قطع مسافة ست ساعات أو أكثر يومياً لجمع المياه، في حين تلجأ أخريات إلى الشرب من مصادر غير نظيفة. وفي حال كن قادرات على تحمل التكلفة المادية، فإنهن يدفعن رسومًا عالية لتوصيل المياه. ويؤدي التفاوت في نسبة هطول الأمطار الموسمية، التي تسبب بها التغير المناخي في جميع أنحاء البلاد، إلى انجراف التربة والتدهور البيئي، مما يؤدي إلى فقدان التربة السطحية الخصبة، وهذا يؤثر بشكل مباشر على مصدر الدخل الرئيسي لليمنيين الريفيين الذين يمثلون 70% من سكان البلاد البالغ عددهم 30 مليون نسمة.

نساء من لحج

في عزلة بئر عامر الواقعة في مديرية تُبَن التابعة لمحافظة لحج تسكن كفى سالم وعائلتها. وكغيرها من النساء في القرية، تعمل في الزراعة والحصاد والرعي وتربية الماشية وجلب المياه؛ لتساعد زوجها في توفير الغذاء لأطفالهما. وبلهجة بسيطة تحكي كفى معاناتها اليومية منذ شروق الشمس حتى غروبها قائلة: «أستيقظ مبكرًا لأصنع الطعام، وأبدأ بالخروج إلى المزرعة من أجل الحصاد. أواجه العديد من المتاعب أثناء القيام بهذه الأعمال، منها الرياح الشديدة والأتربة وشحة الأمطار وحرارة الشمس العالية، كلها جعلت مني جسدًا هشًا ومعرضًا للإعياء مع مرور الأيام».

وتتابع: «لا أستطيع فعل شيء حيال هذا؛ فالتغيرات المناخية التي تطرأ هي أمر خارج عن السيطرة، لكن الحلول والمعالجات التي نتبعها لحماية أنفسنا بسيطة؛ إذ نتخذ التدابير العادية، مثل أخذ كميات أكبر من المياه ما يكفينا ليومين أو ثلاثة أيام لكيلا نضطر للانشغال وقتًا أطول في بيئة غير ملائمة. وغالبًا هذا ما يخص جلب المياه، أما بالنسبة للزراعة والحصاد وتوفير الغذاء، فإننا نعمل باستمرار لكي نستطيع الصمود في وجه الفقر والجوع. وتقوم الجهات الرسمية، ممثلة بمكتب الزراعة في لحج، بمساعدتنا في بيع الأعمال اليدوية والحناء في السوق».

تلعب النساء في هذه المجتمعات الريفية دورًا محوريًا، لا يقتصر على توفير الغذاء فقط، بل يمتد ليشمل إدارة الأراضي الزراعية والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على المياه الشحيحة أصلاً. وعلى الرغم من الضغوط الاجتماعية المفروضة على النساء اليمنيات، إضافة إلى تحملهن لعبء جميع الأعمال المنزلية، فإنهن يتابعن مسيرتهن بالعمل في الأرض بكل صمود، متحدياتٍ للظروف التي فرضت عليهن.

المرأة ودورها في تخفيف أزمة الغذاء في اليمن

الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ثلاث من أسوء العقبات التي تواجه المجتمع اليمني في ظل الصراعات المتوالية، وهن الأكثر إرهاقًا. كل ذلك لا يتم علاجه وفق نطاق متكامل من قبل الجهات المسؤولة أو مجتمعات التنمية الدولية والإنسانية.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

فنرى المرأة اليمنية تجاهد في محرابها، للحصول على دور محوري للإسهام في الحصول على حياة كريمة، والمشاركة في الحصول على جميع الاحتياجات اليومية لها ولعائلتها ومجتمعها.

إحصائيات وتقديرات

ينص تقرير لمشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، الذي قامت به الأمم المتحدة، على أنه «تشير التقديرات إلى أن اليمن استورد قمحًا أقل بنسبة 8 % شهريًا بين يناير ومايو 2020 مقارنة بالمدة ذاتها من عام 2019؛ بسبب قلة الدخل، وهي كمية غير كافية من القمح لتلبية متطلبات الاستهلاك لعام 2020. وهذا ما جعل الحصول على الغذاء ضعيفًا، مما جعل اعتماد الأسرة الكبيرة على واردات الغذاء كبيرًا، فارتفعت أسعار المواد الغذائية، وانخفض دخل الأسرة بشكل كبير».

وتشير تقديرات الأمم المتحدة أيضًا «إلى أن أكثر من 2,7 مليون شخص في اليمن –4,6 مليون امرأة– بحاجة ماسة إلى أحد أشكال المساعدات (الغذاء، الماء، الصحة، المأوى وغيرها)؛ ويشمل ذلك أيضًا أربعة ملايين امرأة نازحة داخلياً في جميع أنحاء اليمن ممن يواجهن مخاطر يومية بحثًا عن الأمان والمأوى، ويواجهن المزيد من الصعوبات والحرمان من أساسيات العيش».

والمؤكد في الأمر أن فتيات اليمن ونساءه هُنَّ الأكثر تضررًا من الصراعات مما أدى إلى نزوح كثير منهن مع عائلاتهن، ومن ثم هناك حاجة لسد كثير من الاحتياجات وتخفيف المعاناة اليومية.

هناك كثير من الأوضاع التي تعيشها المرأة اليمنية جعلت ظروفها تتفاقم يومًا بعد آخر، منها البطالة وفقدان مصادر الحصول على سبل العيش، وهنا نرى أن النساء بحثنَ عن مصادر الرزق للحصول على الأمان وعلى أموال بطريقة تحفظ لهن ماء وجوههن وتدفع بهن بعيدًا عن خط الجوع والفقر والعوَز.

تجارب واقعية

أنيسة حسين –خريجة كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة– بحثت عن عمل في مجال تخصصها فلم تحصل عليه بسهولة، فكررت محاولاتها كثيرًا، حتى تمكن منها اليأس وشعرت بالعجز. ذهبت للبحث عن أفكار عديدة، لتحصل على العمل للحصول على مصدر لكسب الأموال لتعيل أطفالها، خاصة بعد أن فقد زوجها راتبه في ظل انقطاع الرواتب.

فلجأت إلى التدريس في إحدى المدارس، وعملت على إلحاق طفلها ذي الثمانية أعوام بالصفوف الأولى، مقابل أن يُخصم جزء من راتبها لتعليمه، والنصف الآخر من راتبها يذهب في نهاية الشهر في شراء الاحتياجات الغذائية لعائلتها، من قمح ودقيق وزيت وغيرها من المواد الغذائية. في حين يقوم زوجها بتولي مسؤولية الحصول على قيمة فاتورة الماء والكهرباء وبقية الاحتياجات، من الأعمال الحرة الأخرى.

أختها علياء حسين، عملت لفترة طويلة من منزلها، محترفة تخضيب (نَقْشَ) أيدي الفتيات ونقشها بالحناء، لا سيما في الأعياد والمناسبات الفرائحية. وجدت علياء مصدرًا كبيرًا للحصول على عائد مادي كبير تعيل به نفسها وطفلتها، وتشتري احتياجاتها من مأكل ومشرب وملبس، خاصة بعد انفصالها عن زوجها.

هكذا تعيش بعض نساء اليمن في ظل الصراعات والأزمات المتتالية؛ ليحققن الأمن الغذائي بشكل مستدام، فيجعلنَ من مواهبهن وأوقات الفراغ لديهن مكسبًا إضافيًا، لتحقيق مكاسب متنوعة تضمن لهن عيش حياة كريمة، وهن على قدر كبير من المسؤولية والجدية.

ففي عز الأزمات والطرق المغلقة، تبحث النساء اليمنيات عن مصادر لكسب العيش في مختلف المجالات والتوجهات، فأنيسة وعلياء نماذج بسيطة لكثير غيرهن وجدن عددًا من العوائق والصعوبات لكنهن لم يتوقفن عند أول محاولة، ولا ثانيها ولا عاشرها، واصلن وما زلن يسعين بكل قوة يملكنها للبحث عن حلول مستدامة تضمن لهن الحصول على أمن غذائي لهن ولعوائلهن.

أراء مجتمعية

شَهِد طاهر– رئيسة منظمة آكت (Act)– تؤكد أن المرأة اليمنية تتحمل رعاية أسرتها بشكل عام، وتأخذ على عاتقها توفير مصاريف كل فرد منهم، وتقول: «الرجل دوره ليس كدور المرأة، فلديها كثير من سبل العيش التي حققت من خلالها مصادر دخل للجميع من حولها».

وتضيف شهد: «النساء كذلك لديهن جانب أكثر ذكاء، من ناحية التدبير في الجانب الاستهلاكي؛ إذ يغيرن نمط معيشة متقطع يعتمد كل يوم نوعية من الأغذية بدلا من الاستهلاك اليومي للدقيق والأرز؛ حتى تقل المصاريف».

وتؤكد بقولها: «النساء لعبن دورً كبيرً في تحقيق الأمن الغذائي، فالظروف التي تحصل في اليمن، جعلتهن يبحثن عن مصادر دخل مختلفة، كي يعملن على سد فجوات عميقة، على مختلف المستويات من داخل بيوتهن، فمن التجارة الإلكترونية إلى الأعمال اليدوية إلى أعمال منزلية متنوعة، بالإضافة إلى الأعمال الخدمية وغيرها».

وترى شهد أن النساء كذلك تنتهج كثيرًا من الأعمال الريفية، كالزراعة وتربية المواشي وغيرها لتحقق دخلًا ومكسبًا من خلالها، حتى وإن كانت أعمارهن صغيرة، وتضيف: «نجد أن هناك فتيات بعمر العشرين أو أقل يقمن بريادة أعمال منزلية، لأسباب عديدة، فبعضهن لا يوجد لديها أخ أو عائل، وبعضهن توفى والدها، وغيرها من الأسباب المختلفة».

دور الجهات الرسمية

نجد أن القطاع الرسمي يدعم النساء في كثير من المجالات، لكنه في الجانب الريفي قد نجد بعض القصور، وربما لتوسع دائرة الصراع في اليمن في السنوات الماضية؛ ففي السنوات السابقة كان هناك كثير من الدعم والتمويل، سواء من منظمات أو من جهات مسؤولة.

وهذا ما تحدثت عنه مديرة دائرة المرأة في وزارة الزراعة إيمان بازرعة بقولها: «حاليًا لا يوجد دعم، لكن في السابق كانت هناك قروض بيضاء تعطى للنساء، خاصة في الأرياف يتم منحهن رؤوسًا من الماشية بشروط معينة؛ هدف دعمهن وتمويلهن للبدء بالمشاريع الخاصة بهن».

وأضافت: «كان هناك عقد اتفاقية والتزام بشروط الدعم، ويمنع بيع الدعم إطلاقا، وتُعطى القروض لضمان استمرارية المرأة بالسداد».

أنشطة وفعاليات

عبد الملك الحداد –باحث في الهيئة العامة للبحوث الزراعية– يرى أن هناك العديد من الأنشطة التي قدمت للنساء بهدف دعمهن لإيجاد حلول اقتصادية بديلة في ظل الصراعات والأزمات المتتالية، ويقول: «أنجزنا العديد من المشاريع البحثية في مجال تطوير الصناعات المنزلية للأغذية في محافظات عديدة، مثل عدن ولحج والحديدة وصنعاء، ومثال على ذلك صناعة المخللات في عدن وصناعة الجبن البلدي في منطقة البرح في تعز، وصناعات الحلويات في الحديدة، وكذلك في محافظة صنعاء».

الاستثمار في تعليم النساء وتدريبهن، لاكتساب المهارات اللازمة للإسهام في الأمن الغذائي

عبد الملك الحداد

وعن أبرز مخرجات الأنشطة التي قام بها في مجال الأغذية وتدريب النساء في الأمن الغذائي، يقول: «مخرجات الأنشطة البحثية كانت عبارة عن نشرات فنية وتقارير تراكمية. استهدفنا المجتمع بأكمله، وخصصنا النساء في الصناعات المنزلية في عدد من المحافظات (عدن، الحديدة، تعز)؛ لأن النساء أكثر من يقوم بهذه الصناعات. ومن خلال النزول الميداني اتضح أن أكثر من يقوم بصناعة الجبن البلدي النساء».

الخطط المستقبلية

يوضح عبد الملك الحداد أن هناك مجموعة من الخطط التي اقترحها ويضيف: «هناك مجموعة من الخطط والمشاريع المستقبلية تقدمت بها لإدارة مركز بحوث الأغذية وتقنيات ما بعد الحصاد. من هذه الأنشطة إقامة مجموعة من الدورات التدريبية التي تستهدف النساء في مجال الصناعات المنزلية؛ كونها إحدى الوسائل المهمة في مجال تحقيق الأمن الغذائي، خاصة أن لدينا مخرجات بحثية كثيرة في هذا المجال، ولأن عائد أي نشاط صناعي هو لتوفير متطلبات الحياة الكريمة».

شهد طاهر

معوقات وتحديات

تلعب المرأة دورًا أساسيًا في الأمن الغذائي، في جميع أنحاء العالم، وتمثل النساء ما يقرب من نصف المزارعين، وهن مسؤولات عن إنتاج أكثر من نصف الغذاء.

ووفقا لآراء مختصين وباحثين في المجال، تواجه النساء أيضًا عددًا من التحديات التي يمكن أن تؤثر على قدرتهن على المساهمة في الأمن الغذائي. تشمل هذه التحديات:

– الافتقار إلى التعليم والتدريب، فشائعٌ ألا تحصل النساء على قدر كاف من التأهيل والتعليم والتدريب، مما قد يحد منْ قدرتهن على اكتساب المهارات اللازمة للمساهمة في الأمن الغذائي.

– التهميش: غالبًا ما تُحرم النساء من الوصول إلى الموارد الزراعية، مثل الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية.

– التمييز: قد تتعرض المرأة غالبًا للتمييز في المجتمع، مما قد يحد من قدرتها على المشاركة في الفعاليات الاقتصادية.

أبرز الصعوبات التي يمكن أن تواجهه القطاعات التي قد تدعم النساء تتمثل في عدم الحصول على التمويل المناسب لإقامة مثل هذه الدورات المهمة، وضعف الموارد المادية للبدء بهذه المشاريع، وفقًا للباحث الحداد.

حلول ومقترحات

وكما تتم الإشادة بجميع الأدوار المجتمعية التي تقوم بها النساء في بناء أمن غذائي بشكل مستدام، يجب أن تنشر التوعية المجتمعية بأهمية وجود المرأة وفعاليتها في تحقيق أمن غذائي لها ولعائلتها ولمجتمعها بأكمله.

ويورد عدد من المختصين والمهتمين العديد من الحلول المقترحة لدعم النساء لتحقيق الأمن الغذائي. تشمل هذه الحلول:

– الاستثمار في تعليم النساء وتدريبهن، والمساعدة على اكتسابهن المهارات اللازمة للإسهام في الأمن الغذائي، مثل الزراعة المستدامة وإدارة الأعمال الزراعية.

– تعزيز حقوق المرأة: إذ يمكن أن يساعد تعزيز حقوق المرأة في القضاء على التمييز الذي تواجهه النساء، مما يسمح لهن بالمشاركة بحرية في الجانب الاقتصادي.

– تسهيل سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية والمياه، فهذا من شأنه أن يساعد في تمكين النساء من إنتاج الغذاء.

– إقامة برامج التدريب على الزراعة المستدامة، مثل تعليم كيفية زراعة المحاصيل بطرق أكثر كفاءة وإنتاجية، مما يساعد على زيادة الأمن الغذائي.

– تقديم برامج القروض الصغيرة للنساء، وهذا قد يساعد المرأة الريفية على بدء أعمالها الزراعية أو توسيعها، مما يساعدها على زيادة الدخل، وتحسين الأمن الغذائي للكثير من الأسر.

– القيام ببرامج التغذية المدرسية: يمكن لهذه البرامج أن تساعد في ضمان حصول الأطفال على التغذية التي يحتاجونها لنموٍ وتطورٍ صحيين.

العدد (20) 2024/2/15

الصراع يفاقم أزمة الأمن الغذائي للنساء في اليمن

شهدت اليمن لسنوات طويلة صراعًا مستمرًا، طالت تداعياته جميع جوانب الحياة؛ بدءًا من البنية التحتية المدمرة وصولاً إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي عملت بدورها على تفاقم أزمة الأمن الغذائي؛ إذ عانى نحو 3,2 مليون شخص في اليمن من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، وفقًا لتحليل حديث للتصنيف المرحلي المتكامل في العام 2023م.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

هذا وقد ذكر التقرير «أنّ من المتوقع أن يكون هناك زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أسوأ من ذلك) ليصل إلى 3,9 مليون شخص».

والجدير بالذكر أنّ منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، قد حذروا من مواجهة بعض المناطق في اليمن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي.

النساء في اليمن هنّ أكثر الفئات تأثرًا بهذا الصراع الطويل، ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، «فإنّ النساء في اليمن يعانين من نقص حاد في الغذاء، كما أنّهنّ أكثر عرضة للجوع والمجاعة».

النساء والصراع

ترى علياء الحامدي (مدير إدارة تنمية المرأة في محافظة حضرموت)، أنّ النزاع القائم في البلاد أثّر بشكل خاص على النساء والفتيات بعدّهنّ الحلقة الأضعف في المجتمع.

مضيفة: «تسبب الصراع بنزوح كثير من النساء من مناطقهنّ الزراعية وأماكنهنّ الآمنة، وبالتالي أصبحنَ أكثر احتياجًا للغذاء، نظرًا لما يمررن به من أوضاع صعبة؛ نتيجة تعطيل الإنتاج، خاصة في المناطق الزراعية والمناطق الصناعية، الأمر الذي أدّى إلى انعدام الأمن الغذائي، ومنعَ كثيرًا من النساء من الوصول إلى الحد الأدنى من الأغذية».

تدهور الإنتاج الزراعي

تعتمد النساء في اليمن بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء والدخل، وأسهم الصراع القائم في البلاد في صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية واستخدامها بشكل كبير.

هذا وقد عجز عدد كبير من النساء اليمنيات عن زراعة المحاصيل ورعاية الماشية، الأمر الذي تسبب في تدهور إنتاج الغذاء، وانخفاض الوصول إلى الأغذية الغنية بالعناصر الغذائية الأساسية.

«اعتمدنا، أنا وأسرتي، على الزراعة كمصدر للدخل، وتأمين الاحتياجات الأساسية للأسرة»، هذا ما أكدتْ عليه هناء علي، البالغة من العمر40 عامًا، التي تعمل في الزراعة وتربية الأغنام، في قريتها الواقعة في محافظة لحج.

وتقول: «تحملت خلال السنوات الماضية عبء توفير متطلبات الحياة لأفراد العائلة، وتفاقمت معاناتي حاليًا بشكل أكبر مع ارتفاع الأسعار للمواد الاستهلاكية والخدمات الأساسية؛ إذ أثّر الصراع على حياتنا سلبًا، وفاقم من معاناتنا».

فرص اقتصادية ضئيلة

يقول نبيل محمد نور الدين (باحث في الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي): «يشكل تدهور الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي تهديداً خطيراً لجميع الفئات بشكل عام، والنساء بشكل خاص؛ نظرًا لأنّهنّ الحلقة الأضعف في مواجهة هذا التدهور، ولا سيَّما أنّ نحو ثلثي القوى العاملة في البلدان النامية من النساء».

مضيفًا: «في اليمن يعمل عدد كبير من النساء في الأنشطة الزراعية، الأمر الذي عكس حجم الضرر الكبير الذي يلحق بالنساء»، موكدًا أنّ الجوع يستهدف النساء بصورة كبيرة.

وأشار إلى أن النساء الحوامل والمرضعات هنّ الأكثر عرضة؛ لانعدام الأمن الغذائي الناتج عن تدهور الإنتاج الزراعي، الذي بدوره يؤثر بشكل كبير على النساء اللاتي يعتمدنَ على الأراضي الزراعية لإعالة أسرهنّ.

ويتابع القول: «وفقًا للتقرير الصادر عن التحالف السويسري من أجل الغذاء المُستدام والمجتمع الممكن Sufosec حول الوضع الغذائي في 16 دولة؛ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، الذي استند إلى استطلاع آراء نحو 14000 أسرة على مدار عامين؛ من 2020م إلى 2022م، فإنّ النساء يعانين من سوء التغذية أكثر من الرجال بزيادة قدرها 10%، بالإضافة إلى أنّ امرأة من بين كل ثلاثة نساء في الفئة العمرية 49-15 تعاني من فقر الدم؛ نتيجة سوء التغذية».

وفي السياق ذاته أوضحت الناشطة المجتمعية نبيلة سالم أنّ تراجع الإنتاج الزراعي يؤدي إلى انعدام الفرص الاقتصادية للنساء، ويصبح من الصعب عليهنّ العمل في هذا القطاع، الأمر الذي يضعف مستوى الدخل ويزيد من حدة الفقر.

مضيفة: «تدهور الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية. وهنا يتأثر النساء بشكل خاص، إذ يصبح من الصعب عليهنّ تأمين الغذاء الكافي لأنفسهنّ ولأسرهنّ. وقد يجدنَ أنفسهنّ في وضعية صعبة؛ إذ يضطررنَ إلى تقليص الحصص الغذائية لأفراد أسرهنّ، وبالتالي يحدث عدم توازن في الوجبات، وزيادة نسبة الجوع بين أفراد الأسرة».

ضغوط مالية ومعيشية

منذ بدء الصراع أواخر عام 2014م، أُغرقت اليمن في حالة طوارئ غذائية، وتأثّر مستوى دخل عدد كبير من الأسر؛ بسبب انقطاع الرواتب، وقلة فرص العمل، الأمر الذي أثّر بصورة كبيرة على الأمن الغذائي للنساء.

وتعيش أغلب الأسر اليمنية على وجبة غذائية واحدة خالية من العناصر الغذائية الأساسية؛ نتيجة الوضع الاقتصادي المتدني، وقلة مستوى الدخل. تقول نادية حسن (ربّة منزل): «تبدّل وضعنا المعيشي كثيرًا، وواجهت العديد من النساء ضغوطات مالية ونفسيةً؛ بسبب الصراع والأوضاعً الاقتصادية الصعبة في البلاد».

مضيفة: «تفتقر العديد من النساء اليمنيات إلى القدرة على تأمين احتياجاتهنّ الأساسية من الغذاء الصحي والكافي؛ نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وقلة مستوى الدخل، الأمر الذي تسبب في نقص التغذية والجوع المستمر؛ ممّا يؤثر على صحتهنّ، الأمر الذي جعلهنّ عرضة للكثير من الأمراض، مثل: فقر الدم، وتقزّم النمو، وأمراض القلب؛ نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة».

منى أحمد، امرأة أجبرها الصراع على الخروج للبحث عن عمل؛ لإعالة أسرتها بعد أن فقدت زوجها، وأصبحت وحدها المسؤولة عن أربعة من الأولاد، تقول: «من الصعب في هذا الوضع أن توفر كل ما تريده أسرتك من الغذاء؛ ففي ظل الوضع الراهن الذي تمر به البلاد، أصبح توفير وجبة واحدة فقط شيئًا صعبًا. نواجه نحن النساء تحديات كبيرة في توفير الغذاء، وفي بعض الأوقات نضطر إلى تقديم نصيبنا من الغذاء لأبنائنا».

> **النساء يعانين من سوء التغذية أكثر من الرجال بزيادة قدرها 10 %**

وفي نفس الإطار أوضح تقرير بعنوان (البقاء على قيد الحياة في زمن الحرب)، الصادر عن البنك الدولي في العام 2023م، أنّ تداعيات الصراع في اليمن تركت آثارًا كارثية على الاقتصاد اليمني، وأنّ أزمة العملة وأسعار المواد الغذائية المرتفعة على الأسر اليمنية زادت من نسبة الأسر ذات الاستهلاك الضعيف أو المحدود من الأغذية، ونسبة الأسر ذات الأداء المتدني أو المتوسط.

الفقر وتأثيره على الأمن الغذائي

يعدُّ الأمن الغذائي أحد الأولويات الأساسية للنساء، لكن مشكلة الفقر في اليمن عاقت تحقيق هذا الأمن. وترى فايزة عبد الله (مسؤولة عن قطاع المرأة في اللجان المجتمعية – عدن) «أنّ اليمن تعاني من مستويات عالية من الفقر، وتعدُّ النساء من أكثر الفئات تضررًا من الصراع».

وأكدت على أنّ زيادة نسبة الفقر وتأثيره السلبي على النساء في المجتمع ينذر بكارثة غذائية كبيرة يجب أن ينتبه إليها الجميع.

مضيفة: «واجهت النساء اليمنيات صعوبات متعددة بسبب الصراع، ووجدت كثير من النساء صعوبة في الحصول على تغذية كافية وصحيحة لأنفسهنّ وأطفالهنّ، تضمنت هذه الصعوبات تقليل فرص الوصول إلى الغذاء الصحي، وعدم توفر الموارد اللازمة لشراء المواد الغذائية الأساسية».

وأشارت في حديثها إلى أنّ الفقر أثّر تأثيرًا سلبيًا على إمكانية النساء في الحصول على خدمات الرعاية الصحية اللازمة، ممّا يزيد من خطورة المشاكل الصحية التي قد يواجهنَها، بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفقر أيضًا على فرص التعليم للنساء في اليمن؛ إذ يجبر العديد منهنّ على ترك المدرسة بسبب الوضع الاقتصادي السيّئ الذي يتعرضن له. وعدم تمكنهنّ من الحصول على التعليم اللازم يقيّد فرصهنّ في تحقيق استقلالية اقتصادية وتحسين أوضاعهنّ المعيشية.

وأوضحت أنّ النساء في اليمن يتعرضنَ لظروف صحية سيئة بسبب الفقر، مثل نقص التغذية، وانتشار الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، مشددة على ضرورة إيجاد حلٍ لمشكلة الفقر في اليمن، وبناء البنية التحتية المتضررة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النظام الغذائي للنساء والأطفال.

حلول ومعالجات

في إطار المعالجات أكد نبيل نور الدين على ضرورة تكثيف الجهود لتحسين الوضع الزراعي، وتطوير الزراعة المستدامة، وتوفير الدعم للنساء العاملات في هذا المجال.

ويضيف: «يجب على الحكومات والمنظمات أن تقوم بمشاريع تحافظ على الإنتاج الزراعي، للحفاظ على الأمن الغذائي للمجتمع بأكمله وللنساء، من خلال توفير المساعدات الغذائية والتغذية الصحية، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد».

من جانبها أكدت نبيلة سالم أنّ معالجة الوضع الاقتصادي الحالي في اليمن من أكثر الحلول لتحسين الأمن الغذائي للنساء.

وتتابع: «لتحسين الظروف المعيشية للنساء اليمنيات، يجب أن تتوفر فرص عمل وبرامج تعليم وتدريب وتأهيل تمكنهنّ اقتصاديًا، بالإضافة إلى البحث والتوصل إلى حلول جذرية تساعد في تحسين الحالة الغذائية للنساء، وتعالج انعدام الأمن الغذائي للفئات الأكثر احتياجًا».

العدد (20) 2024/2/15

المزارعات اليمنيات.. ركيزة الاقتصاد المحلي للأسرة

تشكل الزراعة مصدر دخل أساسي لكثير من الأسر والمجتمعات المحلية، وفي كثير من البلدان تلعب المزارعات دورًا رئيسيًا في القطاع الزراعي؛ إذ يسهمن في إنتاج الغذاء والمواد الخام الأخرى، ويكُنَّ هنَّ المسؤولات بشكل كبير عن رفع الاقتصاد في محيط العائلة والبلاد.

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

جهد واكتفاء

عملت سلمى عبد الخالق -مزارعة من محافظة أبين- في مزرعة زوجها وعائلته لسنوات، وقررت منذ وقت ليس ببعيد إنشاء محمية زراعية في إحدى أراضي عائلتها المهجورة بعد بذلها مجهودًا كبيرًا دون أي عائد مالي يُذكر.

تتحدث سلمى عن بداياتها في الزراعة قائلة: «كنت في البداية مَدينَةً لأمي وأخواتي بالذهب والمال، فقد زرعت أرضي بعد استصلاحها لأقضي ديوني خلال عام واحد. مزرعتي اليوم أكثر إنتاجًا عن ذي قبل؛ لاهتمامي المستمر بها».

وتواصل سرد معاناتها: «أعمل جاهدة على تحقيق الأمن الغذائي لأسرتي الكبيرة ولبلدتي؛ بتوفير كفايتها من الخيار والطماطم، وإنتاجي السنوي يغطي حاجة كبيرة للسوق المحلية، خاصة بعد أحداث الصراع التي قلصت من الاستيراد، ومن الإنتاج المحلي على حد سواء».

تأمل سلمى من الجهات المختصة أن تدعم المزارعين بالأسمدة الضرورية، وأن تخفف من حدة الضرائب المفروضة عليهم، كما تتمنى من أصحاب مشروعات المياه أن يخفضوا من أسعار مياه السقي.

ومن جانبها تقول نجيبة عقلان سعيد -رئيسة مجلس الكوثر التنموي في تعز- : «عملت بعد أحداث النزاع في اليمن في الأمن الغذائي؛ فقد شعرت بالحزن للوضع الذي وصلت إليه البلد، من انعدام لمقومات الحياة وكذلك حاجة الناس لأبسط الأشياء الأساسية».

مؤكدة أنها خرجت لتلتمس وتبحث عن المنظمات الفعالة في تعز بعد أن أعدت قاعدة بيانات عن الأسر المحتاجة في منطقتها، وتوجهت نحو كل المنظمات والهيئات والسلطة المحلية أيضًا.

مضيفة: «بعض الناس تجاوبوا معي وآخرون صدوني، لكني لم أيأس؛ فقد حاولت توفير المياه الصالحة للشرب لمنطقتي عبر خزانات عامة مرتين أسبوعيًا، وأوجدنا لهم السلال الغذائية التي سدت ثغرة إنسانية عظيمة لمن عايش الوضع بيننا».

وأضافت في حديثها أن ضعف الأمن الغذائي ناتجٌ عن دور الدولة الهش، وعدم توعية الناس بأهمية زراعة الأرض بمحاصيل الحبوب الطبيعية، واعتمادهم على أنفسهم بتوفير المحاصيل الجيدة من أرضهم، أما ما تقدمه المنظمات -حسب نجيبة- فهو قطرة في بحر، ولا يفي بحاجة الأسرة والأسر المتعففة التي لم يصلها أي دعم، لكن مجهوداتها ذات قيمة ومحل تقدير.

وتقول: «واجهتُ صعوبات كثيرة وتجاوزت أكثرها، منها وعود المنظمات التي لم تتحقق حتى يومنا هذا، وتعرُّضي للإحراج أمام المجتمع المؤمل بي خيرًا».

الدور الرسمي

حول البرامج التي تقدم من قبل الوزارة، المختصة بدعم المرأة المزارعة في الأرياف، تضيف نجيبة: «الوزارة تعمل على تنفيذ سياسة الدولة في المجال الزراعي وفقًا للدستور والتشريعات النافذة، والإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية هي الممثل الشرعي في تقديم الخطط والمشاريع التي تستهدف تنميتها، ويجب أن تكون هي الشريك الأساسي مع المنظمات والمانحين بتقديم الخدمات والبرامج التدريبية والتمويلية للمرأة الريفية، إلى جانب وجود استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي، وتركز على جوانب تحسين النظم الغذائية وحالة التغذية للأسر الضعيفة بشكل مستدام، وزيادة الأداء والقدرة التنافسية لسلاسل قيمة المحاصيل والثروة الحيوانية والسمكية الحساسة للتغذية، وتحسين الإدارة المستدامة والمقاومة للمناخ للموارد الطبيعية، وزيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجهات الفاعلة الأكثر ضعفًا على طول نظام الأغذية الزراعية».

مؤكدة على تحسين الحوكمة والبيئة المكنة للتخطيط، وتعبئة الموارد لهدفين من أهداف التنمية المستدامة، تتضمن كل ركيزة على النتائج المتوسطة والأنشطة المقترحة التي تم مناقشتها باستفاضة وتعديلها بما يتفق مع احتياجات بلادنا والموارد المتاحة. توجد العديد من البرامج والمشاريع المقدمة للمرأة في الأرياف والممولة من بعض المنظمات المهتمة في القطاع الزراعي، وبالتنسيق والإشراف مع إدارات المرأة الريفية في بعض تلك البرامج والمشاريع.

وفي إطار الحديث عن الموضوع ذاته، تقول فتحية أرشد -رئيسة جمعية المرأة الريفية-: «كان لجمعية المرأة، بتعاون الصليب الأحمر وتمويله، دور فعال في تشغيل العديد من النساء المزارعات، وتدريبهن وتقسيمهن في معامل خاصة بطحن الحناء وتغليفه وبيعه، بإشراف من المهندسات الزراعيات التابعات للجمعية؛ لمتابعة آلية سير العمل منذ بدء المرحلة حتى مرحلة التسويق والبيع».

المرأة الريفية والاقتصاد

يقول الخبير الاقتصادي وفيق صالح: «في الحقيقة، المرأة اليمنية بمثابة وتد الخيمة للقطاع الزراعي الذي هو أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلاد؛ فطوال سنوات ما قبل الصراع كان القطاع الزراعي يشغل نحو 70% من الأيدي العاملة خارج إطار القطاع العام، وبالتالي كانت المرأة الريفية هي الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي في البلاد؛ وهذا يعني أن المزارعات اليمنيات لعبن دورًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، خاصةً في الريف اليمني الذي يعتمد غالبية السكان فيه على الزراعة كمصدر أساسي للعيش. وطبقًا للتقديرات الرسمية، تبلغ نسبة النساء العاملات في الزراعة أكثر من 75%، وفي الثروة الحيوانية أكثر من 90%».

ومن جانبها عبرت المُزارعة سيما أحمد قائلة: «تغطية احتياجات البيت (الاحتياج الذاتي) يكون مما تنتجه المزرعة، وشراء الاحتياجات الأساسية الأخرى يأتي من دَخْل المزرعة. أما من ناحية التكنولوجيا الزراعية فهي لا توجد، ومن ثمَّ فنحن بحاجة إلى دورات تدريبية في هذا المجال. وكذلك لا بد من وجود دعم للمزارع اليمني من أجل تحسين سبل العيش، كالدعم المادي والعيني (خزانات للماء، شبكة ري، سياج حماية)، من أجل الزراعة الفصلية من زراعة الخضروات (البطاط، الطماطم، الكوسا، الباذنجان، البسباس، البامية) والأشجار المعمرة (البن، المانجو، الجوافة، الليمون). أما بالنسبة لسوق المنطقة، فهناك أسواق كثيرة مثل سوق التربة، وسوق المركز، وسوق السمسرة، وسوق المنصورة».

صعوبات وتحديات

من أهم الصعوبات التي تواجه المرأة الريفية في القطاع الزراعي، بحسب الأستاذ وفيق صالح، هي «تراجع حجم المساحة المزروعة خلال السنوات الأخيرة؛ بسبب العديد من العوامل كالصراع وزراعة الألغام في المساحات الزراعية وارتفاع أسعار الوقود والأدوات اللازمة للإنتاج الزراعي مثل المبيدات والأسمدة، وغيرها. كما أن المرأة الريفية لا تجد الاهتمام اللّازم والضروري لتحسين وضعها؛ لمواكبة التطور الإنتاجي من حيث التدريب والإرشاد، وحصولها على الوسائل والمعدّات التي تخفف من الأعباء العملية الملقاة على عاتقها».

ويكمل وفيق قائلًا: «ما تحتاج إليه المرأة الريفية لإعادة إنعاش القطاع الزراعي هو اهتمام حكومي ورسمي عبر وضع خطط فعالة وشاملة للنهوض بالقطاع الزراعي عبر توفير جميع الأدوات والمتطلبات اللازمة للزراعة، وعبر التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال بما ينعكس على النهوض بالإنتاج الزراعي وزيادة فرص العمل، وكذلك ردم الفجوة في الأمن الغذائي في البلاد».

إن للمرأة الريفية العاملة في قطاع الزراعة فائدة كبيرة؛ فمن خلالها يرتفع مستوى الاقتصاد الأسري، وكذلك المجتمعي؛ لتكون المرأة الريفية المزارعة هي الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

العدد (20) 2024/2/15

النوع الاجتماعي وتحدياته في ضوء الأمن الغذائي في اليمن

تتعرض المرأة لأنواع من الممارسات التي تحرمها من الوصول إلى حقوقها الأساسية

في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أصبح النوع الاجتماعي أمرًا حاسمًا لفهم الأمن الغذائي وتحقيقه. ويلاحظ أنّ النساء والفتيات يواجهنَ تحديات فريدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، نتيجة للتمييز الجنسي، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

وتظهر الإحصاءات أيضًا أنّ النساء يشكلنَ نسبة كبيرة من الفقراء والجائعين في العالم، وهذا يعكس التحديات التي يواجهنَها في الحصول على الغذاء الكافي والمغذي. ويتأثر النساء أيضًا بشكل مباشر بالنزاعات والأزمات الإنسانية، إذ يمكن أن تزيد الأوضاع الهشة والعنف من ضعف قدرتهنّ على تأمين الغذاء لأنفسهنّ وأسرهنّ.

تحديات النوع الاجتماعي والأمن الغذائي

يلعب النوع الاجتماعي دورًا مهمًا في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن وفي أي مجتمع آخر، وتؤثر التفاوتات والتحيزات الاجتماعية المرتبطة بالجندر على قدرة النساء على الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذّي، وتؤثر أيضًا على فرصهنّ في المشاركة في صنع القرار بشأن الأمن الغذائي.

تقول الباحثة الاجتماعية هدى الزبيري: «في اليمن، تواجه النساء تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على الغذاء المناسب، وذلك بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على حقوقهنّ، وقد يتم تحجيم فرص النساء في الحصول على التعليم والتدريب وفرص العمل، ممّا يؤثر سلبًا على دخلهنّ وقدرتهنّ على تأمين الغذاء الكافي لأنفسهنّ ولأسرهنّ، وتكمن بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء في اليمن في قلة الفرص الاقتصادية وصعوبة الوصول إلى الموارد اللازمة للإنتاج الزراعي؛ إذ يعيش نحو80% من الأشخاص تحت خط الفقر».

وعن دور النساء مقارنة بالرجال في الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، تقول الزبيري: «تواجه النساء مقارنة بالرجال كثيرًا من التحديات للوصول إلى الاحتياجات الأساسية، وذلك بسبب الأوضاع الراهنة؛ من بداية الصراع سنة 2015م إلى الآن؛ إذ تحملت المرأة مسؤوليات كبيرة في توفير سبل العيش للأسرة، وخاصة بعد توقف المرتبات الحكومية، وتوقف رب الأسرة عن العمل».

وتواصل: «وهناك في اليمن عوامل عديدة تواجه المرأة اليمنية، من أهمها الوضع الاجتماعي؛ فهناك تمييز واضح تعاني منه النساء في الحصول على حقوقهنّ مقارنة بالرجال سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بشكل عام، وتتعرض المرأة إلى العنف؛ سواء أكان عنفًا لفظيًا أم جسديًا أو نفسيًا، وهذا ما يؤثر بشكل كبير على صحتها النفسية والجسدية، وينعكس بشكل كبير في قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي لها».

وتشير أيضًا إلى أنّ المرأة اليمنية تواجه تحديات اجتماعية تتمثل في الممارسات الضارة، كالختان أو الزواج المبكر والعنف المنزلي، وتزويج المرأة وهي ما زالت في سنّ الطفولة تحت ضغط الأسرة أو المجتمع؛ ممّا يُحرمها من حقها في التعليم، وهذه الممارسات تُحرم النساء من الوصول إلى حقوقهنّ الأساسية.

فيما أشارت د. فوزية (أستاذ مساعد في كليه العلوم والتكنولوجيا، جامعة صنعاء، وعضو في اتّحاد نساء اليمن) أنّ ارتفاع عدد المعيلات للأسر ضاعفَ الأعباء على النساء مع صعوبة الوصول للخدمات الأساسية، وارتفاع في أسعار السلع الغذائية، كذلك وجود أضرار نفسية تعاني منها النساء؛ نتيجة فقدان المعيل للأسرة، وعدم وجود مصدر دخل، مع وجود معاق في الأسرة، يصاحبها قلة الدعم والبرامج المخصصة للمعاقين؛ ممّا جعل النساء تضطر إلى القبول بأعمال مدرّة للدخل لم تكن مقبولة اجتماعيًا، كظاهرة التسول بشكل واسع، أو تعرضها للاستغلال والابتزاز بأنواعه.

التمييز الاجتماعي وتأثيره على قدرة النساء في الوصول إلى الغذاء

تقول الزبيري: «يؤثر التمييز الاجتماعي على قدرة النساء في الوصول إلى الاحتياجات الأساسية؛ فنلاحظ أنّ النساء يعِشنَ في أماكن أكثر فقرًا من الرجال، وينقصهنّ كثيرٍ من الخدمات الأساسية، مثل الفرش والبطانيات وغيرها؛ ممّا يجعلهنّ أكثر عرضة للإصابة بالأمراض».

وتواصل: «وتقدّمُ الرعاية الصحية بشكل بسيط للمرأة؛ إذ تجد صعوبة في الوصول إلى المراكز الصحية؛ بسبب وعورة الطريق أو التقطعات ونقاط التفتيش في بعض الأماكن؛ ممّا يجعلها أكثر عرضة للمرض والوفاة».

وتشير إلى أنّ معظم النساء تعاني من سوء التغذية أكثر من الرجال، وخاصة إن كانت حاملًا أو مرضعًا؛ إذ تحتاج إلى رعاية شاملة، ولكن بسبب الفقر والصراع لا تجد المرأة هذه الرعاية فتزيد حالتها سوءًا.

وتوضح: «أنّ معظم النساء من الأسر الفقيرة اللاتي تضررنَ من الصراع يجدنَ صعوبة في الوصول إلى المياه النظيفة؛ فالمرأة تحتاج إلى النظافة الشخصية أكثر من الرجال؛ لأنّها مسؤولة عن تربية أطفالها، ممّا يعرضها وأطفالها لانتقال الأمراض الوبائية».

وتؤكد: «أنّ النساء في اليمن تتلقى تعليمًا أقل من الرجال؛ إذ يكون هناك تمييز في تعليم الذكور، في حين تقوم المرأة بأعمال البيت أو في الحقول، وهذا يؤثر بشكل كبير في فرصتها في الحصول على وظائف، وتحسين الوضع الاقتصادي لها».

سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات والبرامج القانونية التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ذكرت هدى الزبيري بعضًا منها، قائلة: «هناك سياسات وبرامج تركز على تحسين الوصول إلى الموارد الزراعية للنساء، وهذا يساعد في زيادة إنتاج الغذاء والاكتفاء الذاتي في الجانب الزراعي، وسياسات وبرامج تسهم في توفير فرص عمل للنساء، وهذا يسهم بشكل كبير في كسب الدخل اليومي أو الشهري وضمان حياة كريمة لها».

وتواصل: «وأيضًا لا ننسى التدابير القانونية لحماية المرأة من التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الغذاء بشكل متساوٍ مقارنة بالرجال، وهناك تدابير قامت بها حكومة اليمن في إقرار قانون يمنح المرأة الحق في ملكية الأراضي والممتلكات، وهذا يسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين في امتلاك الموارد الزراعية».

وترى الزبيري أنّ هناك خطوات لا بُدَّ منها لتنفيذ هذه السياسات والبرامج القانونية ذكرت منها: أن تكون هذه السياسات والبرامج موجهة نحو النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، وهذا يكون عن طريق دراسة حالة النساء الأكثر احتياجًا، وكذلك إشراك النساء في عملية تطوير هذه السياسات والبرامج القانونية؛ كونها أكثر معرفة بالمشاكل التي تتعرض لها، وأن تكون هناك عملية تقييم ورصد مصاحب لتنفيذ هذه البرامج القانونية لضمان تطبيقها.

الوضع الحالي

تقول نجوى العاضي (عضو في اتحاد نساء اليمن): «منذ العام 2011م وإلى اليوم، والمرأة في اليمن تعاني من نكسة قوية في الوضع الاجتماعي وحقوقها، وتتمثل هذه المشكلة في زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي واستغلال المرأة، وقد قمنا بعدة حملات في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع ذلك، لا يزال هناك تراجع كبير في مستوى ثقة المجتمع بالمرأة، وتزايد النظرة الدونية تجاهها، ونحن حاليًا في صدد تنظيم حملة التخفيف من العنف الموجه للنوع الاجتماعي، التي تبدأ من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر من العام 2023م».

وتؤكد ذلك د. فوزية الصبري قائلة: «تتعرض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي بدرجة كبيرة خلال الوقت الراهن، وكذلك تفاقم الفقر بين النساء، وازدياد نسبة المعيلات للأسر، وتعرضهنّ لضغوطات نفسية أدت إلى اضطرابات نفسية وجسمية بين أوساط النساء».

وتواصل: «هناك تدهور في الاحتياجات الأساسية وصعوبة في الوصول للخدمات الأساسية الصحية والغذائية، ومع استمرار القيود وطول مُدّة الأزمة تأثّر القطاع الخاص الذي يعدُّ مهمًا لاستمرار الحياة وتقديم الخدمات الأساسية وعدم المساواة، يعوق وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية؛ ممّا يؤدي إلى فجوة هائلة بين الجنسين في محو الأميه والتعليم وارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة».

دور التعليم وتحقيق الفرص بين الرجال والنساء

تقول الصبري: «التعليم في حد ذاته قيمة جوهرية؛ إذ يساعد النساء على النمو والتطوير بمهارات العمل التي يحتاجها السوق، أو المهارات التي يمكن أن يستخدمنَها في إقامة مشاريع العمل الخاصة بهنّ، وقد بدأت النساء بإنشاء مشاريع جديدة داخل المنزل، أو ممارسة التجارة في الأسواق».

وتواصل الصبري: «وكذلك أسهمت العديد من منظمات المجتمع المدني في عودة الفتيات للتعليم، وأسهم حصول النساء على تمكين اقتصادي في تكوين أسرة مستقرة اقتصاديًا تكرّس جهودها في تعليم أبنائها وبناتها، وهو ما يعكس أهمية دور التمكين الاقتصادي للمرأة وتوعيتها بضرورة التعليم والاهتمام، وقد حرص اتحاد نساء اليمن على تدريب النساء وتمكينهنّ اقتصاديًا وعودتهنَّ للمدارس، ومواصلة تعليمهنّ الجامعي».

وتوافق على ذلك الزبيري مؤكدة أنّ التعليم يلعب دورًا مهمًا في تحقيق الأمن الغذائي للنساء؛ إذ يقدم التعليم فرصًا للنساء في تطوير المهارات والقدرات اللازمة لتسهيل سبل عيشهنّ، ويسهم التعليم في تحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص؛ إذ تتمتع المرأة بفرص متساوية مع الرجل للحصول على وظائف مناسبة، ممّا يوفر ضمان حصول أسرهنّ على الغذاء، ويمكن أن تسهم المرأة في رفع مستوى اقتصاد البلاد من خلال المشاريع الصغيرة.

حلول ومقترحات

تقول د. فوزية الصبري: «من الضروري عمل جلسات ورسائل توعوية؛ لتشجيع التغيير في اتجاهات المجتمع نحو عمل النساء وأهمية مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين؛ لتحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر والتنمية المستدامة. ويعد النوع الاجتماعي محورًا ينعكس في أهداف التنمية المستدامة والخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي –2022 2025م، الذي تمحور في المساواة بين الجنسين، وكذلك مواجهة العقبات أمام المساواة بين الجنسين، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها القيادي».

وتشير أيضًا إلى زيادة مشاركة المرأة في السياق الاجتماعي والثقافي، وتدريب النساء على المهارات حسب احتياجهنّ، وطلب السوق للوصول للاستقلال الاقتصادي، وتبني المنظمات برامج تدريب النساء وتمكينهنّ اقتصاديًا كما في المساحات الآمنة لاتحاد نساء اليمن، التي تساعد على التخفيف من العنف الخاص بالنوع الاجتماعي.

وأضافت: «كذلك زيادة فرص الحصول على تمويل متناهي الصغر أو تشجيع الأعمال من المنزل معتمدًا على ضمان وجود سوق لاستيعاب منتجاتهنّ، وتوفير بيئة مشجعة للمشاريع النسائية الصغيرة المدرة للدخل وريادة الأعمال، وتوفير دعم النساء لتطوير مشاريعهنّ والوصول لريادة الأعمال».

فيما تشير هدى الزبيري إلى ضرورة أن يكون هناك إصلاحات قانونية؛ من خلال وجود قوانين تسهم في معالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وتفعيل دور المرأة وحمايتها في جميع جوانب حياتها، بما في ذلك توفير الأمن الغذائي، وتوفير الوصول إلى الموارد، مثل: امتلاك الأراضي، وتوفير ضرائب مخفضة، والتمويل يساعد المرأة في التمكين الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي الأخير، لتحقيق الأمن الغذائي في اليمن بشكل شامل ومستدام، يجب تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، ويجب أن تتضمن الجهود الرامية لتحسين الأمن الغذائي تعزيز حقوق المرأة وتمكينها من المشاركة الفعالة في صنع القرار، والوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية. ومع ذلك، فإنّ المرأة ليست مجرد ضحية في هذا السياق، بل هي أيضًا عامل تغيير قوي؛ فتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها له تأثير كبير على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الإعلام والأمن الغذائي

دور خجول للسلطة الرابعة في تشجيع دور المرأة في توفير الأمن الغذائي

يعدُّ توفير الأمن الغذائي في اليمن أحد التحديات الراهنة التي يواجهها المجتمع المحلي في الوقت الحالي، وذلك ناتج عن عدة أسباب، أبرزها: النزاع المسلح في اليمن، والانهيار الاقتصادي، وتدني العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع معدل البطالة، والآثار المناخية التي أضرّت بالأراضي الزراعية. ويمكن أن نقول إنّ المرأة إلى جانب الأطفال أكثر تضررًا من نقص توفر الأمن الغذائي، وفقًا لتحذيرات متواصلة تطلقها بين الحين والآخر المنظمات الدولية العاملة في اليمن، وعلى رأسها منظمة الغذاء العالمي.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

ويعدُّ الأمن الغذائي أحد أهم القضايا التي تواجه المرأة اليمنية؛ إذ يعاني كثير من النساء في هذا البلد من نقص الغذاء الصحي والمتوازن. وهذه القضية من أبرز القضايا التي تستحق الاهتمام والتفكير الجاد من قِبَل وسائل الإعلام اليمنية المتنوعة؛ إذ إنّها تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الوعي حول هذه القضية، وتمكين النساء من تحقيق الأمن الغذائي، شريطة استغلال الإعلام بالشكل السليم نحو القضايا الحيوية، فلقد تعرضت اليمن لأزمة إنسانية واقتصادية خانقة في السنوات الأخيرة، جعلت من الحصول على الغذاء والماء النقي ضرورة حياتية للسكان.

وللمرأة اليمنية دور مهمٌ في توفر الغذاء؛ من خلال ارتفاع نشاطها في استصلاح الأراضي الزراعية، وإسهامها في إنتاج كثير من الأغذية، وفي هذا التقرير سنستعرض دور وسائل الإعلام في هذا الشأن مع ذوي الاختصاص.

دور وسائل الإعلام

يقول المراسل التلفزيوني زكريا محمد إن دور وسائل الإعلام المختلفة يعدُّ مهمًا جدًا لتوجيهه نحو ما تعانيه المرأة اليمنية في ظل هذه الظروف المعيشية القاسية، ويؤكد أنّ هناك قصورًا في دور الوسائل في محاولة إبراز هذه المعاناة؛ إذ لا بُدّ من تسليط الضوء، وتكثيف أكثر، وتوصيل كل المتطلبات التي تحتاجها المرأة، إضافة إلى توعيتهنّ على أهمية النهوض والاعتماد على أنفسهنّ في شتى المجالات، وتثقيف المجتمع بأهمية وجود المرأة وإشراكها بما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، بما فيها توفر الأمن الغذائي. وأيضًا على الإعلام تشجيع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في تمويل ورش العمل؛ لوضع الحلول المناسبة في توفر الأمن الغذائي للمرأة.

وأضاف: «أنّ استمرار الصراع الدائر في البلاد انعكس على الوضع الاقتصادي بشكل كبير، وارتفع معدل الفقر بأرقام مخيفة؛ ممّا تسبب في نقص الغذاء وانعدامه كليًا للكثير من الأسر، التي أغلبها من النساء والأطفال، وكذا فإنّ الوضع الحالي غيّر من توجه وسائل الإعلام، وقلّص من دورها في التوعية بالقضايا الحيوية التي تخص المرأة اليمنية، التي تعدّ أكثر تضررًا من الصراع وتبعاته المجحفة بحقها، لذا فإن عدم حصول المرأة على احتياجاتها الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية يقف على رأس تلك التبعات، إضافة إلى أن النزاع القائم منذ سنوات خلف آلاف الوفيات من الرجال؛ ممّا جعل الحصول على الأمن الغذائي للمرأة بعد فقدان معيلها صعبًا للغاية».

من جانبها ترى الصحفية عبير واكد، أنّ وسائل الإعلام اليمنية تركز على تغطية الأحداث السياسية والأوضاع الإنسانية التي تنشأ نتيجة النزاع المستمر، وعندما يتعلق الأمر في توفير الأمن الغذائي للمرأة فالاهتمام معدوم؛ إذ إنّ للصراع تأثيرًا سلبيًا على مناصرة قضايا المرأة في وسائل الإعلام اليمنية، ويتم التركيز على أخبار الصراع والتحليلات السياسية على حساب تغطية العديد من القضايا، من بينها قضايا المرأة، وتوفير الأمن الغذائي لها، كما قد يؤدي الصراع إلى تقليل التمويل المتاح لبرامج تثقيف المرأة، وتمكينها في مجالات الزراعة والأمن الغذائي.

الصحفية ليزا الجنادي من طرفها تشير إلى أنّ وسائل الإعلام اليمنية لا تهتم بالأمن الغذائي عمومًا، وليس على صعيد المرأة فحسب. وبالنظر إلى احتياجات المرأة الغذائية في مرحلتي الحمل والرضاعة وحالتها الصحية فهي تتأثر بانعدام الأمن الغذائي، وتُنتج سوءُ التغذية عددًا من الأمراض والمضاعفات التي تصاب بها المرأة. وبالنسبة لاهتمامات وسائل الإعلام بذلك ربما يكون هناك اهتمام بموضوعات كهذه في الصحافة المتخصصة، التي تهتم بالمرأة أو تفرد لها صفحات خاصة باسمها، وليس كل الإعلام يقوم بذلك؛ إذ أغلبها خبرية، وتسلط الضوء على موضوعات سياسية تأثرًا بأطراف الصراع.

الإعلامية مذهبة اليزيدي تعتقد أنّ وسائل الإعلام تركز في الآونة الأخيرة على الصراعات الاقتصادية ومخلفاتها أكثر من اهتمامها بالأمن الغذائي وفئاته، لذلك قد يكون هناك اهتمام لكنه بنسبة بسيطة جدًا. وتؤكد أنّ وسائل الإعلام أثرت بشكل سلبي

أشرف رضوان

على الشارع المحلي وتكريس الوضع السياسي في كل مفاصل الحياة؛ فالمجتمع لا يدرك المفهوم الحقيقي للأمن الغذائي، ولكن إذا تمت مناقشته فلربما بعض المنظمات الدولية تخصص برامج في موضوع الأمن الغذائي للمرأة اليمنية، ولدورها الحيوي والنشط في هذا المجال، والاهتمام بالنساء من خلال التوعية بدورهنّ وتسليط الأضواء على نجاحاتهنّ بتوفر الأمن الغذائي، وهو ما قد يحدث نقلة نوعية بهذا الموضوع.

وتقول: «إنّ توفر الأمن الغذائي للمرأة يرتبط بإمكانية الأسرة المعيشية، وطالما أنّ الإمكانيات لا تتوفر في بيئة الصراع، يظلُّ هذا من ضمن الصعوبات، كما أنّ التحديات تكمن في تقديم الأولوية. نأخذ مثالًا أنّ الأم تستطيع التضحية مقابل حصول عائلتها على الغذاء، لذا يمكن أن نقول إنّ ضعف التوجه الإعلامي بمختلف أنواعه، وإنقاص بعض فئات المجتمع لمكانة المرأة، والوضع المعيشي الصعب، كل ذلك أثّر سلبًا على دور المرأة في توفير الأمن الغذائي، مع أنّ هناك قصص نجاح للنساء في هذا المجال، خصوصًا المرأة الريفية».

ويرى الصحفي أشرف رضوان، أنّ وسائل الإعلام لا تنظر أو تتعاطف مع المرأة إلّا في القضايا الحساسة؛ أمّا بالنسبة للأمن الغذائي، فقد تكون هناك وسائل إعلام، ولكنها بنسبة ضعيفة تصل إلى 5٪ كأكثر حدٍّ؛ إذ تقتصر مناقشة هذا الموضوع بواسطة المختصين؛ من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقام في الجانب الغذائي والزراعي، الذي يربط الإعلام بهذا المجال. كما أنّ الصراع أثّر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمرأة في اليمن، وذلك من خلال تدمير الأراضي الزراعية، وانقطاع المياه، وتحويل المساحات الزراعية إلى ثكنات عسكرية وغيرها، ممّا تسبب بارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي، والتقليل من جهود المرأة في ذلك.

ويضيف: «علاوة على ذلك فإنّ الصراع أثّر من حيث توجه الإعلام إلى قضايا النزاع وآثاره المأساوية، وترك جميع الجوانب التنموية الأخرى، منها الأمن الغذائي للمرأة، لهذا يتطلب من الجهات الإعلامية المختلفة النزول الميداني للمناطق المستهدفة، وعمل تقارير صحفية وتلفزيونية بعد دراسة كاملة

زكريا محمد

للموضوع، من خلال الندوات والمؤتمرات والورش العلمية مع الاختصاصيين والإعلام، ومن ثَمَّ تطبيقه على الواقع؛ لكي يعطي مخرجات جيدة تعطي تطورًا في توفير الأمن الغذائي للمرأة، ومن ثَمَّ نقله للجمهور بواقعية، بما يتيح للجمهور فهم حقيقي للدور الكبير الذي تعمله المرأة في قضية الأمن الغذائي».

وخلافًا للآراء السابقة، تقول الإعلامية رنا الحبيشي «إنّ وسائل الإعلام اليمني دائمًا نراها مهتمة في التوعية لتوفير الأمن الغذائي من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية؛ إذ تتم مناقشة هذا الموضوع من خلال استضافة مختصين بالأمن الغذائي في البرامج، وتوثيق المقابلات، وتقديم البرامج التي توضح الدور الذي توليه المرأة في سبيل توفير الأمن الغذائي وتحقيق تقدم إيجابي، إلّا أنّ للصراعات أثرًا كبيرًا في تدهور الأمن الغذائي للمرأة؛ من خلال قطع الرواتب، وغلاء الأسعار، وتدهور العملة المحلية، والآثار المناخية، كل ذلك أدى إلى حدوث مجاعات، وخاصة للمرأة الحامل التي تحتاج إلى غذاء لها وللجنين؛ ممّا يؤدي إلى نقص الغذاء على الجنين».

الخطط والبرامج

المراسل التلفزيوني زكريا محمد قال: «لا شكَّ أنّ استمرار النزاع جعل معظم وسائل الإعلام موجهة نحو المناكفات السياسية، أو موجهة للدفاع عن الأطراف المتصارعة، ممّا أثّر بشكل كبير على القضايا الإنسانية؛ كقضايا المرأة واحتياجاتها في الحفاظ على الأمن الغذائي وتوفيره بالشكل المطلوب، كما أنّه لا بُدّ من وسائل الإعلام أن تعمل على إظهار هذه القضايا بطريقة لافتة؛ لتشجيع باقي وسائل الإعلام في تبني فكرة الوقوف مع المرأة، التي تعاني من التهميش في حقوقها، ومنه الحصول على الأمن الغذائي، فضلًا عن تبني برامج توعوية مدروسة بأرقام وإحصائيات ترصدها الجهات الممولة التي تعمل في تحسين وضع المرأة على الأصعدة كافة».

واستطردت عبير واكد في حديثها قائلة: «على الإعلام المحلي اليمني تعزيز الوعي العام حول أهمية توفر الأمن الغذائي للمرأة؛ من خلال حملات إعلامية وتثقيفية هادفة، وتكثيف البرامج المهتمة بشؤون المرأة، واختيار توقيت بثها؛ حتى يكون صداها على أوسع نطاق، وكذا تشجيع التنمية المستدامة، والتركيز على دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛ لتحقيق أمن غذائي مستدام، وأيضًا تقديم معلومات عملية تبرز كيفية تحسين التغذية؛ من خلال توفير معلومات حول أفضل السلوكيات الغذائية وكيفية تحضير الطعام وتخزينه».

ليزا الجنادي توضح: في حال كان هناك اهتمام إعلامي بموضوع توفير الأمن الغذائي للمرأة من بعض وسائل الإعلام المحلية، فلا يتعدى ذلك إعادة نشر الإحصائيات والتقارير التي تطلقها الهيئات والمنظمات الدولية ومؤسساتها عن سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال، لذا لا توجد خطط أو برامج واضحة تقدمها وسائل الإعلام المختلفة تتناول آثار انعدام الأمن الغذائي على النساء في اليمن، كما للصراع تأثير بالغ على الأمن الغذائي والوضع الاقتصادي خصوصًا. ومن هذا التأثير انعدام المرتبات، وانخفاض مستوى العملة المحلية، يقابلها ارتفاع فاحش في أسعار السلع الأساسية، وأيضًا تعاظم البطالة؛ كل ذلك يؤثر بشكل مباشر على النساء اللاتي فقدنَ مَن يعولونهنّ.

اليزيدي تشير إلى أنّ الإعلام يلعب دورًا مهمًا في توضيح الإستراتيجيات والخطط التي تتبناها الدول، وتحويل الأزمات إلى حلول، وخصوصًا في الفئات الحساسة؛ كفئة المرأة. ويأتي ذلك من خلال تكثيف أقسام الإعلام المختلفة من تقارير وقصص تلفزيونية، وأيضًا وسائل التواصل الاجتماعي نحو أي مجال يتطلب العمل عليه. وللأسف هذا هو الغائب في وسائل الإعلام المحلية اليمنية التي يعدّ معظمها مغذيًا للنزاعات؛ بسبب التوجه القائم الذي نشأت عليه أغلب الوسائل الإعلامية، لذلك نادرًا ما نجد خططًا وبرامج إعلامية تهدف بدرجة أساسية إلى مناقشة قضايا المرأة، بما فيها الأمن الغذائي.

الحبيشي تقول: «كان للصراع تأثير بالغ على الإعلام اليمني؛ لأنّه كان يتوجه نحو تغطية النزاعات المسلحة وآثارها الضارة على الوطن والمجتمع، ومع ذلك نأمل أن تعطي الوسائل مساحة كافية لدور المرأة، خصوصًا الريفية في توفير الأمن الغذائي؛ من خلال خططها وبرامجها المهتمة بهذا الشأن، بالإضافة إلى التخصيص من وقت القنوات في أوقات الأزمة لبرامج الصحة؛ مثلًا يتم تخصيص برنامج في الصباح يتحدث عن الغذاء والواجبات المناسبة للإفطار والغداء والعشاء، وكمية التناول، وكذلك التوعية الغذائية الجيدة للمرأة الحامل والمرضع من أجلها هي وطفلها، كما على الوسائل الإعلامية المختلفة إقامة دورات تثقيفية للإعلاميين في جميع المجلات، وتخصص بعض الفرق في الصحة والغذاء لنشر الوعي للمجتمع اليمني».

إنّ الرأي العام الذي تصنعه وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة يتوجه نحو قضايا النزاع ودواعيه، ولو حرفت ذلك التوجه قليلًا نحو القضايا الحيوية والتنموية، وسلطت الأضواء حولها، وأعطتها المساحة الكافية، لكان الوضع الاقتصادي، بما فيه دور المرأة لتوفير الأمن الغذائي، أفضل حالًا من اليوم. إنّ خذلان الإعلام الذي تشهده النساء الناجحات في الوقت الراهن ما هو إلا امتداد لأضرار الصراع الذي لحق بالمرأة اليمنية على وجه الخصوص.

العدد (20) 15/2/ 2024

قوة الإرادة والمثابرة.. دافع جديد للمرأة اليمنية في تحقيق الأمن الغذائي

تواجه اليمن تحديات هائلة في مجال الأمن الغذائي، ويعدّ ذلك من أبرز القضايا الملحة التي تؤثر على الاقتصاد اليمني بدرجة كبيرة، وعلى حياة الناس المتفاقمة نتيجة الأزمة السياسية الراهنة التي تعصف بالبلاد، وعلى الرغم من أنّ الأزمة الغذائية ليست وليدة اللحظة في دولة من العالم الثالث، ومصنفة من الدول الأشدّ فقرًا حول العالم؛ وذلك نتيجة اعتمادها الاستيراد بدرجة أساسية، ومع هذا لا بُدَّ من أن يبرز دور المرأة في الأمن الغذائي؛ من خلال مشاركتها في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري والحيواني والسمكي، وتحقق نجاحات يمكن من خلالها تحقيق إسهام فعّالٍ بهذا المجال الحيوي.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

تعدُّ المرأة اليمنية عنصرًا أساسيًا في ضمان الأمن الغذائي؛ نظرًا للدور الكبير الذي تلعبه في الإنتاج الزراعي وإدارة الأراضي الزراعية واستصلاحها. ويعدُّ القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للموارد الغذائية في اليمن؛ إذ تشكل الزراعة جزءًا مهمًّا من الاقتصاد الوطني، ويمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحويل البلاد من مستورد إلى منتج ومصدّر للخارج؛ شريطة استغلال هذا القطاع من الجهات الرسمية والخاصة وتطوير العمل فيه؛ إذ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة (1539006) هكتارات، وفقًا للمركز الوطني للمعلومات، فيما تمثل المساحة المزروعة منها نحو (1241387) هكتارًا؛ أي ما يقارب (81%) من إجمالي الأراضي الزراعية في اليمن.

آراء مختصّين

يرى نائب عميد كلية العلوم البيئية والأحياء البحرية بجامعة حضرموت، الدكتور علي باعباد، أنّ للمرأة اليمنية دورًا مهمًّا جدًّا في توفر الغذاء من الزراعة أو الصناعة أو الثروة الحيوانية والسمكية وغيرها، وبالذات المرأة الريفية التي لها إسهامات واضحة في الأمن الغذائي؛ من خلال مشاركتها الكبيرة في القطاع الزراعي، الذي يعدُّ عملها الأساسي في تلك المناطق إلى جانب التربية الحيوانية، كما تعدُّ المناطق الشرقية لمحافظة حضرموت من أكثر المناطق على مستوى الجمهورية تنوعًا للثروة الحيوانية، والقائمون عليها جلهم من النساء، فيمكن القول إنّ المرأة استطاعت أن تسهم بشكل فعّال في توفير بعض أنواع الغذاء، ويمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

واسترسل الدكتور باعباد، وهو أستاذ العلوم وتكنولوجيا الأغذية، أنّ المرأة في تلك المناطق ينقصها التدريب والتأهيل في جانب التربية الحيوانية والخدمات البيطرية؛ حتى تستمرّ في التطور والتنافس. ومتى ما وجدت هذه الخدمات ستحدث نقلة نوعية في إنتاج المواشي وتصديرها، إذ تهتم المرأة هناك برعي (الأغنام والماعز) وتربيتها بدرجة أساسية. كما أنّ المرأة في مناطق تهامة بالحديدة، وكذا شبوة وأبين ولحج، تهتم بتربية الأبقار والإبل، وإذا وجد الدعم للنساء في هذه المحافظات يمكن أن يتحقق الاكتفاء الذاتي من الحليب الطبيعي، والاستغناء عن الاستيراد.

وتابع باعباد، يجب اعتناء الجهات الحكومية بالقطاع الزراعي والحيواني ودعم المرأة إلى جانب الرجل؛ كون بعض الأعمال ليس بمقدور النساء عملها دون شقائقهنّ الرجال؛ من خلال تنسيق حيازتها، وتوفير طرق الري والبذور والأسمدة؛ كل هذا سيشجع المرأة على الإنتاج، وبفضل توفر هذه العوامل يمكن أن تستغني بلادنا عن استيراد أجزاء كبيرة من الحبوب، كالقمح والحنطة والشعير والذرة والبقوليات بأنواعها، بالإضافة إلى اللحوم والمواشي، وأيضًا الاهتمام بزراعة النخيل؛ إذ تتوفر العديد من المناطق اليمنية تشتهر بالنخيل، وكذا البُن اليمني، إذا توفرت المقومات الأساسية للمرأة ستسهم بطبيعة الحال في تحسين المحصول المحلي.

من جهته أوضح مدير عام مكتب الزراعة بساحل حضرموت، عوض بالكيمان، أنّ دور المرأة بالقطاع الزراعي يتمثل في المشاركة الفعالة لتحقيق أعلى مستويات الأمن الغذائي؛ وذلك من خلال القيام بالمشاركة في البرامج الزراعية الهادفة إلى تعزيز المستوى المعيشي لأسرهنّ، ويمكن للمرأة أن تسهم في تحقيق ولو جزء يسير من الأمن الغذائي، وذلك باتباع عدة نقاط، كون النساء عنصرًا أساسيًا في هذا القطاع، الذي يعدّ من أهم ركائز الاقتصاد الوطني، ومنها فهم التوعية الإرشادية بين القطاعات النسوية للتعريف بأهمية التوسع في زراعة المحاصيل، واختيار أفضل الأصناف المقاومة للظروف البيئية، وغيرها؛ لكي تحصل في النهاية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من متطلبات الغذاء الضرورية.

وذكر أنَّ المرأة المزارعة تواجه صعوبات جمّة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، لعل أبرزها: عدم وجود الدعم اللازم من قبل الدولة أو الجهات المانحة لفتح معامل تصنيع منتجات الخضار والفواكه، التي يمكن الاستفادة منها في أوقات الذروة، مثال على ذلك محصول الطماطم وقت موسم حصاده؛ هناك كميات كبيرة تنتهي وتتلف دون فائدة؛ نظرًا لعدم توفر معامل ومصانع تأخذ هذا المحصول وتحوله إلى معجون طماطم، وهذا سيجنب المزارعين الخسائر، وفي ذات الوقت سيحقق اكتفاءً ذاتيًا في الأسواق المحلية من هذه السلعة، أيضًا من الصعوبات ضعف الدورات التدريبية للنساء العاملات في الزراعة، وعدم وجود جمعيات نسوية، أو ندرتها، تتبنى مراحل تسويق المنتجات، سواء كانت زراعية أو غيرها.

وفي هذا السياق أشار نائب مدير غرفة التجارة والصناعة بمحافظة حضرموت، المحامي مجدي بو عابس، أنّ المرأة اليمنية لها إسهامات كبيرة في توفير الأمن الغذائي ومحاولة تعزيزه في مختلف القطاعات الحيوية، كما لدى الغرفة التجارية قسم خاص بسيدات الأعمال، ينشط في تدريب السيدات وتأهيلهنّ، وإقامة ورش عمل بالتعاون مع المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن، إذ بلغ عدد سيدات الأعمال المنتسبات للغرفة نحو (200) سيدة، لديهنّ رُخص مزاولة العمل التجاري والصناعي بشكل رسمي، وهذا سيعزز الإنتاج المحلي في الجانب الصناعي.

ووصف بو عابس المرأة بأنّها نصف المجتمع، ولا يمكن للمجتمع أن ينهض ونصفه الآخر معطل أو لا يعمل، لذا فإنّ النساء في الوقت الحالي انخرطنَ بصورة إيجابية في مجال العمل، ممّا يحسّن من الإنتاج المحلي، ويحقق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع، ومنها الصناعية، إذا استغلت هذه المنتجات بالشكل

علي باعباد

الصحيح من حفظ وتصنيع بمواصفات جيدة، يمكنها أن تصدر للخارج، مثلها مثل العديد من المنتجات اليمنية التي اشتهرت خارجيًا، كما عملت الغرفة التجارية على تسويق كثير من المنتجات النسوية. وفي مدينة المكلا تُعد المرأة المشاركة الأولى في صناعة الأسماك وتعليبها بمختلف المصانع المنتشرة في المدينة، وقد حققت هذه المنتجات شهرة كبيرة على المستويين المحلي والدولي.

تقارير دولية

مع تدهور الأمن الغذائي خلال السنوات الفائتة نتيجة الأوضاع المأسوية التي تشهدها اليمن، قدم البنك الدولي منحة مالية لتحسين الأمن الغذائي في البلاد بقيمة (150) مليون دولار؛ إذ وقعت الموافقة على (127) مليون دولار أمريكي، طبقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 2022م، بعنوان: (البنك الدولي يقدّم منحة إضافية بقيمة 150 مليون دولار؛ لتعزيز القدرة على الصمود، ومواجهة انعدام الأمن الغذائي في اليمن) وأشار التقرير أنه خلال تنفيذ المشاريع سيتمُّ التركيز على المرأة، خصوصًا في الأرياف؛ وذلك لدورها الأساسي الذي تلعبه في تحسين الأمن الغذائي.

وتطرق التقرير أنّ المشروع سينفذ في اليمن بصورة مشتركة عبر كل من (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر) بالإضافة إلى الشركاء المحليين، وسيحصل القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية على مشاريع تصل إلى (79,4) مليون دولار من إجمالي المنحة المقدمة، كما يسهم برنامج الأغذية العالمي بتعزيز دور المرأة، وتقديم منح مالية لها تساعدها على تنمية المهارات في الجانب الزراعي والإنتاج الغذائي، الذي سيخلق فرصًا جديدة أمام المرأة للإسهام في توفير الأمن الغذائي في البلاد.

وفي إحصائية ذكرتها الأمم المتحدة في تقرير لها أنّ نسبة المرأة اليمنية الريفية العاملة في القطاع الزراعي (87%) من النساء؛ إذ تنشط نحو (80%) منهنّ بالتربية الحيوانية، كل هذا يثبت مساعدة المرأة في تحسين الأمن الغذائي، الذي يعتمد على الزراعة كركيزة أساسية، وأوضح التقرير الصادر في 16 أكتوبر عام 2022م تحت عنوان: (لا يتخلفنّ أحدٌ عن الركب في المعركة من أجل إنتاج وتغذية وبيئة وحياة أفضل في اليمن) أنّ الجمهورية اليمنية عندها اكتفاء ذاتي من الخضروات؛ وذلك نتيجة الدور الذي تلعبه المرأة في هذا القطاع؛ إذ تلبي الزراعة المحلية من (15 إلى 20%) من احتياجات اليمن الغذائية.

ووفقًا للتقرير الأممي، فقد بلغ إسهام القطاع الزراعي نحو (13,4%) من إجمالي احتياجات البلاد عام 2020م، مقارنة بعام 2012م؛ إذ وصل إسهام الزراعة إلى (10,4)، وهذا يؤشّر إلى أنّ القطاع الزراعي في تنمية ملحوظة، ولم يتأثر خلال سنوات الصراع، ويعود إلى جهود المنظمات الدولية على رأسها منظمة الأغذية والزراعة في سبيل مواجهة انعدام الأمن الغذائي، الذي تشهده البلاد، والدور الحيوي الذي تقدمه المرأة اليمنية بهذا القطاع المهم. كما أكد تقرير الأمم المتحدة أنّ الجانب الزراعي في اليمن يستحق الاستثمار والتطوير لتكتمل الجهود الرامية إلى تحقيق أكثر استدامة في الأمن الغذائي.

وفي تقرير آخر للأمم المتحدة يشير إلى أنّ للمرأة اليمنية دورًا محوريًا ومهمًا في الحفاظ على الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي الزراعية وإدارتها والحصول على المياه، الذي جاء بعنوان (من محاربة تغير المناخ إلى حل النزاعات بين المزارعين، للمرأة اليمنية دور لا غنى عنه في حماية مجتمعاتها المحلية) في 10 يونيو 2022م، وعبر التقرير: أنّ النساء في المجتمعات الريفية يوجهنَ خطر قضية التغير المناخي بكل عزيمة وإصرار، وذلك للإسهام بإيجاد البدائل وتقديم الحلول داخل مجتمعاتهنّ، بعد أن تمّ إشراك عدد من النساء في لجنة حل النزاعات التي تتبع المنظمة الدولية للهجرة.

وفي هذا الصدد، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم إدارة تجميع المياه واستصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة؛ لضمان وصول مصادر المياه للنساء الريفيات بصورة آمنة؛ وذلك للتخفيف من الأعباء التي تقع على عاتقهنّ، وتوفير الوقت الكافي بما يسمح لهنّ بالمشاركة في الأنشطة الإنتاجية لتوفير الأمن الغذائي. وعلق البرنامج

مجدي بو عباس

الإنمائي في تقريره تحت عنوان: (المرأة اليمنية: مواجهة التغير المناخي والقيادة نحو مستقبل اليمن) في 6 مارس 2022م، أنّ مشاركة المرأة اليمنية أصبحت أكثر أهمية للعمل نحو تعزيز صمود البلاد في الأمن الغذائي؛ إذ أعاد البرنامج الأممي تأهيل ما يزيد عن (24000) هكتار من الأراضي الزراعية.

وبلغ عدد النساء المستفيدات من تأهيل الأراضي الزراعية وفقًا للتقرير (50%) من النساء، ودرب البرنامج خلال عام 2021م (750) مزارعة على الأعمال الزراعية المنتجة، وكيفية استخدام البذور والأسمدة. وفي إطار دعم الصناعات الصغيرة التي تعمل فيها النساء، نفذ البرنامج الإنمائي شبكات الطاقة الشمسية لتلك المشاريع بهدف حصولهنّ على خدمات غير منقطعة للإسهام في زيادة الإنتاج الصناعي بما يعزز توفير الأمن الغذائي. وفي ختام التقرير أشار إلى أنّ البرنامج الأممي سيواصل جهوده لتعزيز دور المرأة في مواجهة التغيرات المناخية، والسعي لمعالجة المشاكل التي يخلفها تأثير المناخ بنهجٍ متكامل يسهم في تحسين الأمن الغذائي، وأيضًا القدرة على الصمود.

تتمتع المرأة بقوة وتحمُّل هائلين لمواجهة التحديات، وجعلتْ منها طريقًا سالكًا نحو النجاح، ويعدّ توفير الأمن الغذائي مهمةً صعبةً تقف أمام المرأة اليمنية منذ سنوات، إلّا أنّ هذه التحديات ازدادت تعقيدًا بعد دخول البلاد في نفق الصراعات منذ مطلع 2015م، ومع ذلك ما زالت كثير من النساء، سواء في الأرياف أو المدن، يقدمنَ مجهودات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، والرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية؛ إذ لم تتوانَ المنظمات الدولية في الدعم والتمويل لتلك الأيادي الناعمة التي تحاول استصلاح ما دمرته الكوارث البشرية.

العدد (20) 2024/2/15

دور المرأة الريفية في توفير الأمن الغذائي

المرأة اليمنية هي الجندي المجهول الذي يسعى من أجل راحة العائلة بأكملها، ودورها في الريف أكبر وأوسع وأشمل؛ فهي تحاول توفير احتياجاتهم داخل البيت وخارجه، فتقوم بأعمال المنزل من تنظيف وطبخ وغسيل، ثم تذهب لرعي الماشية وحلب الأبقار والعناية بالمواشي ورعيها وجلب المياه، والحفاظ على تماسك الأسرة من ركنها الأساسي.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

دور المرأة الريفية

إيمان بازرعة –مديرة دائرة المرأة في وزارة الزراعة– توضح أن للمرأة الريفية دورًا كبيرًا وحيويًا في توفير أمن غذائي، تقول: «للمرأة دور كبير بسبب غياب عائل الأسرة كالأب أو الأخ أو الزوج؛ ولذا خرجت إلى سوق العمل برغبة وشغف قويين؛ كي تعيل أسرتها، وتقوم بواجباتها في البيت وخارجه».

وتضيف بازرعة: «المرأة الريفية في اليمن تعمل في المزرعة، ثم بعد ذلك تذهب إلى السوق لبيع المنتجات والمحاصيل، كما يحصل في الأسواق الموسمية. وفي حفلات الأعراس ومراسيم العزاء نراها تبحث عن أي قنوات تسويقية لتصريف منتجاتها».

إحصائيات وأرقام

«تشكل النساء ما يقرب من 60% من العمالة في زراعة المحاصيل، و90% في تربية الماشية، و10% من إجمالي العمالة مدفوعة الأجر، فإنهن أيضًا من أكثر الفئات المعرضة لمخاطر آثار الصراع، وانعدام الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، وتدهور الأوضاع»، حسب تقرير نشرته الأمم المتحدة لمشروع الاستجابة للأمن الغذائي في اليمن.

ورغم ذلك ظلت مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وندرة المياه بشكل مستمر، فتعمل المرأة اليمنية، كونها تقدم الرعاية والاهتمام لأفراد الأسرة، على توفير الأولويات لأطفالها ولعائلتها، وعندها تقف أمام خيارات ضئيلة كي تتمكن من إطعامهم بشكل كافٍ وآمن.

نموذج من الواقع

أحلام عُلاية، من محافظة صنعاء، تعمل مزارعة منذ طفولتها؛ كونها ولدت في إحدى الأسر الريفية. ومع ارتفاع أسعار الوقود لجأت إلى زراعة أنواع مختلفة من الخضروات والأوراق الخضراء كالنعناع والبقدونس وغيرها، عن طريق تقنية حديثة هي البيوت المحمية. وتوضح أحلام فكرة مشروعها بقولها: «فكرت بهذا المشروع منذ مدة طويلة، لكنَّ شحة الأموال كانت الحاجز الذي واجهني وأوقفني مدة، ثم وجدت طريقة لتنفيذها عن طريق طلب قرض من إحدى مؤسسات التمويل، وعندها نفذت جزءًا من مشروع أحلامي».

لدى أحلام حاليًا كثيرٌ من أنواع الخضروات والأوراق الخضراء التي يطلبها السوق، محققة أمنًا غذائيًا، بالإضافة إلى كثير من الأعمال الريفية، كتربية بعض الحيوانات (الدجاج وغيرها). عملت أحلام على تحقيق أمن غذائي مستدام لسد الاحتياج لدى سكان قريتها؛ نظرًا لبُعد المسافة بين القرية والأسواق، بالإضافة إلى تأمينها مصدر دخل ثابت عن طريق عملية البيع والشراء والحصول على أموال.

وكذلك عملت أحلام، من خلال مزرعتها، على تشغيل عدد من النساء العاملات لديها، وبذا وفرت مصدر دخل للكثير من العوائل، تقول أحلام: «لدي 5-6 عاملات، يعملن معي في المزرعة، ويساعدنني على القيام بـ«التقليم» و«الترقيد» ومتابعة المحاصيل الزراعية وجنيها، وغيرها من الأعمال الزراعية».

ترى أحلام أن استخدامها للتقنية الحديثة، كالبيوت المحمية، بدلًا عن الزراعة التقليدية قد ساعدها كثيرًا، ووجدت فرقًا كبيرًا من الناحية المادية؛ فقد قللت هذه التقنية من تكاليف الإنفاق ووفرت أسعار الوقود أثناء سقي المزروعات.

وتؤكد أحلام أنها استطاعت كسب كثير من المحاصيل في الموسم، بفضل هذه الجهود، بالإضافة إلى مواكبتها لأحدث التطورات في عالم الزراعة، فعملت على تحقيق أمن غذائي عن طريق المنتجات التي تقدمها للمجتمع، مما ضمن لها دخلًا ماديًا مستدامًا.

الصعوبات

هناك عدد من الريفيات اللائي يقمن بأعمال جانبية، مثل الخياطة أو التطريز، أو مشاريع الأعمال المنزلية (المأكولات والمخبوزات والكيك)، أو المساعدة في مزارع عديدة للحصول على دخل إضافي، رغم ذلك، جميعهن ما يزلن يواجهن صعوبات أثناء القيام بأعمالهن.

إيمان بازرعة تتحدث عن جانب الترويج والتسويق لمنتجات النساء العاملات في بعض الأنشطة المجتمعية بقولها: «الإدارة العامة تعمل على دعم المرأة الريفية من خلال نزولها الميداني إلى المعرض الخاص بالإدارة العامة لديوان الوزارة في صنعاء، الذي تقام فيه الفعاليات والبازارات المخصصة»، مؤكدةً أنه لا يوجد أي قنوات تسويقية خارجية (خارج اليمن)، وإن وجدت تكون نادرة للغاية.

ترى إيمان أن هناك كثير من الأسر المنتجة التي تقوم بالعمل والإنتاج في مجالات عديدة، منها، خياطة الملابس المنزلية (ملابس الصلاة، الجلابيات)، وعمل العصائر والمعجنات والفطائر (الخبز، الحلويات، الشفوت، بنت الصحن، اللحوح) وغيرها من الوجبات اليمنية، إضافة إلى بعض الصناعات المنزلية. وأبرز الأماكن التي تباع فيها هذه المنتجات والمخبوزات تكون في الأسواق العامة، وأسواق الخضار، والمطاعم».

وتضيف: «عندما تُوزع هذا المنتجات في الأسواق والمولات، فإنها تواجه كثيرًا من المعوقات، كالتكدس والتلف، رغم جودة المنتجات العالية؛ لضعف الجانب التسويقي لها، بالإضافة إلى جهل المجتمع بأهمية دعم النساء في عدة جوانب، ومنها تعزيز الجانب التنموي لديهن، ودفعهن لتحقيق أمن غذائي لهن ولمجتمعهن.

صعوبات ومعوقات

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 7.2 مليون شخص في اليمن، بينهم ما يقارب 4.6 مليون امرأة، بحاجة ملحة إلى أحد أشكال المساعدات (الغذاء، الماء، الصحة، المأوى وغيرها)؛ يشمل ذلك أيضاً 4 ملايين امرأة نازحة داخليًا في جميع أنحاء اليمن ممن يواجهن مخاطر يومية بحثًا عن الأمان والمأوى، ويواجهن المزيد من الصعوبات والحرمان من أساسيات العيش، حسب تقرير نشرته الأمم المتحدة.

ووفقا للتقرير ذاته، فإن أبرز التحديات التي تقف بمواجهة الحياة الريفية في اليمن التفاوتُ في نسبة هطول الأمطار الموسمية في جميع أنحاء البلاد؛ بسبب تغير المناخ، وانجراف التربة والتدهور البيئي، مما يؤدي إلى فقدان التربة السطحية الخصبة. وهذا يؤثر بشكل مباشر على مصدر الدخل الرئيسي لليمنيين الريفيين الذين يمثلون 70% من سكان البلاد البالغ عددهم أكثر من 30 مليون نسمة.

وهنا نجد أن النساء والفتيات في الأرياف أكثر من يعاني في تحقيق الأمن الغذائي، كونهن يتحملن مسؤولية جلب المياه من مسافات بعيدة، مع عدم ضمان الحصول على مياه نظيفة، وهذا يعد من أكبر الصعوبات التي قد تواجههن. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الوقود (الغاز المنزلي) فيذهبن لجميع الحطب من أماكن بعيدة، ويتسلقن الجبال والطرق الوعرة للحصول عليه، وهذا يشكل تحديًا صعبًا لكنه يجعل من النساء قائدات ملهمات، ومثالاً يحتذى به في الإصرار على عيش حياة كريمة.

ولا ننسى أن التعليم يلعب دورًا محوريًا في زيادة فرص اكتساب الفتيات في الأرياف معلومات جديدة، وطرق متطورة تساعدهن في إقامة مشاريع صغيرة إلى جانب أعمالهن الروتينية، مما يضمن زيادة في الدخل وإثراءً لوقتهن بما يعود عليهن بالنفع.

الحلول والمقترحات

من هنا نجد أن المرأة اليمنية في المجتمعات الريفية تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل؛ ولذا سعت كثير من المنظمات الدولية في إيجاد الحلول، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدَّم حلولًا مستدامة للتخفيف من الآثار السلبية لشحة المياه والتغلب على هذه الآثار.

نفذ البرنامج خططا لتجميع مياه الأمطار، وبناء قنوات الري وشبكاته، وتوظيف الري من مياه السيول، فضلاً عن دعم ممارسات الإدارة المتكاملة لتجمعات المياه، واستصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة. وفي عام 2021م وحده، دعم البرنامج إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي في مدينتي عدن والمكلا وتأهيلها، وقد استفاد منها أكثر 130,000 شخص، 51% من النساء.

كما قام مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن – البنك الدولي بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتم إعادة تأهيل قنوات الري والمدرجات الزراعية، فضلاً عن بناء جدران للحماية من الفيضانات يستفيد منها ما يقارب من 40,000 امرأة، وساعد البرنامج نحو 3,100 أسرة على إنشاء حدائق منزلية خاصة، استفادت منها نحو 1,500 امرأة، كما دعم أكثر من 275,000 امرأة، 404,000 طفل بخدمات النقد مقابل التغذية.

وفي المقابل نجد أن نشر الوعي في المجتمع بأهمية دور النساء في الريف يعد ضرورة قصوى لمساعدتهن ودعمهن من قبل أسرهن، والدفع بعجلة التنمية بشكل مشترك بين الأفراد، كلٌ بما يستطيع تقديمه. بالإضافة إلى القيام بدورات تدريبية أو تأهيلية بشكل يضمن تعلمهن طرق الاستفادة من الصناعات المنزلية الجانبية، والسعي وراء تشجيعهن لإكمال تعليمهن، كي يستفدن من التطورات والأدوات التقنية الحديثة، وكذلك تمكينهن من الاطلاع على المعلومات من الإنترنت أو الكتيبات والمنشورات التي توزع ضمن حملات التوعية في الأرياف.

إن النساء اليمنيات في الريف يحفرن في الصخر لتوفير احتياجات أسرهن. وبالعمل معًا إلى جانب رفيقها الرجل، يمكن للمجتمع إنشاء فرص للجنسين للإسهام في الأمن الغذائي.

المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (20) 2024/2/15

سوء التغذية عند النساء وآثاره

يعدّ الوضع التغذوي للنساء في سنّ الإنجاب في اليمن أمرًا يبعث على القلق الشديد؛ إذ لم يطرأ منذ العام 1997م أيّ تحسن على الحالة التغذوية لهن، ويُعاني ربعهن من الإصابة بسوء التغذية. يؤدي سوء التغذية لدى الأمهات إلى ارتفاع خطر التعرض للآثار الناجمة عن اعتلال الحمل، بما في ذلك تعسر الولادة، أو ولادة الخدّج، أو انخفاض وزن المواليد، وحالات النزيف بعد الولادة، وفقًا لتصريح نشرته اليونيسف مؤخرًا.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

يُعدّ سوءُ التغذية مشكلةً خطيرة تؤثرُ على النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليمن. ففي العام 2021م، نشرت منظمةُ الغذاء العالمية توقّعها بأنّ نحو 1,2 مليون امرأة حامل أو مرضع في اليمن، تعاني من سوء التغذية الحاد، وهو شكل متقدّم من سوء التغذية يمكن أن يؤدّي إلى الموت.

هناك مجموعة من العوامل التي من الممكن أن تسهم في سوء التغذية لدى النساء في اليمن، أبرزها:

– الفقر، فبحسب إحصائية لعام 2023م، الصادرة من البنك الدولي، فهناك ما بين 71% و78% من اليمنيين يعانون من الفقر، وهذا ما يجعل من الصعب على الأسر تحمل تكاليف توفير الأغذية. هذا وحذرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM)، من ارتفاع نسبة الفقر في اليمن، التي باتت تقارب 26 مليون شخص. هذا وصرحت المنظمة في تغريدة عبر منصة إكس (تويتر سابقًا): «أنّ سبع سنوات من الصراع في اليمن، وضعت نحو 25.5 مليون شخص تحت خط الفقر، من أصل 30 مليونًا –إجمالي السكان–». وأردفت: «أنّ الصراع أدّى إلى تشرد أكثر من 4 ملايين يمني».

– الصراعات والأزمات المتتالية، فقد أدّت الصراعات المستمرة في اليمن إلى تعطيل حلقات التوريد الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأغذية، ممّا جعل من الصعب على الأسر الحصول على الغذاء.

بالإضافة إلى التغيرات المناخية، التي أدّت إلى تغير أنماط الطقس، ممّا أدّى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية لدى كثير من الأسر، ممّا سبب سوءًا في التغذية لدى النساء والأطفال بشكل كبير. كما أنّ هناك كثيرًا من العوامل المتنوعة الأخرى.

أبرز الآثار الصحية لسوء التغذية لدى النساء

هناك كثير من الآثار الصحية التي قد تعاني منها النساء اليمنيات المصابات بسوء التغذية، ومن أبرزها انخفاض الخصوبة، وهذا ما أوضحته نهى العريقي (طبيبة)، بقولها: «قد يؤدي سوء التغذية إلى انخفاض الخصوبة لدى النساء، ممّا قد يؤثر على قلة أعداد الأفراد في المجتمع. بالإضافة إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض، منها الأمراض المعدية وأمراض القلب والأوعية الدموية، توجد مشاكل النمو والتطور لدى الأطفال المولودين، مثل التأخر في النمو وانخفاض معدل الذكاء».

المشاريع التي قُدمت لمعالجة سوء التغذية

هناك كثير من الجهات قدمت العديد من المشاريع والمبادرات لمعالجة سوء التغذية لدى النساء والأطفال في أنحاء اليمن كافة، ومنها إطلاق المشروع التجريبي في عدن في فبراير/ شباط من العام 2020م، ووفر المشروع فرص عمل للنساء في إعداد الشطائر، وجميع مكونات وجبات الغداء التي يقمن بإعدادها، كانت تتم من مصادر محلية، وهو أمر يدعم الأسواق المحلية.

وتعدّ الشطائر مهمة للغاية في تحسين التغذية الشاملة للأطفال؛ لأنّها توفر لهم نصف احتياجاتهم اليومية من السعرات الحرارية، كما خطط برنامج الأغذية العالمي إلى توسيع مشروعه ليشمل أيضًا أجزاء أخرى من اليمن.

اليونيسف بذلت جهودًا كبيرة في مكافحة سوء التغذية، ومنها دعمها لعلاج الحالات المصابة بسوء التغذية الحاد الوخيم في 4,465 مرفقًا للرعاية الصحية الأولية، و34 مركزًا للتغذية العلاجية، كما أطلقت المنظمة في العام 2022م، نداءً للحصول على 120 مليون دولار أمريكي لبرامجها في مجال التغذية، إذ تبلغ الاحتياجات العاجلة في هذا الخصوص 60 مليون دولار؛ ليتسنى لليونيسف الاستجابة المستمرة لأزمة التغذية في اليمن.

الحلول المساعدة في تحسين الوضع الغذائي للنساء في اليمن

نورا عطاء (طبيبة عامة)، تؤكد أنّ أبرز الحلول لتحسين الوضع الغذائي للنساء، بقولها: «أبرز الحلول هي:

– أولًا تحسين سبل الوصول إلى الغذاء؛ مثل برامج الإغاثة الغذائية، وبرامج التنمية الزراعية، في ضمان حصول النساء على الغذاء الذي يحتجنَ إليه.

– إقامة البرامج التعليمية والتوعوية لتعزيز أهمية التغذية لدى النساء؛ مثل برامج التثقيف الغذائي في الإذاعات والمنشورات الورقية، بالإضافة إلى برامج التغذية المدرسية.

– إقامة برامج الرعاية الصحية الأولية، وبرامج تنظيم الأسرة، والحفاظ على المتابعة الطبية باستمرار؛ لدفع الآثار غير المرغوب فيها بسبب الإهمال عند الإصابة بسوء التغذية التي تؤدي إلى الموت».

النساء في اليمن وخطر الإصابة بسوء التغذية

يعدُّ سوء التغذية عند النساء مشكلة عالمية تؤثر سلبًا على ملايين منهن على مستوى العالم، وهو مصدر قلق كبير للهيئات المعنية بصحة المرأة وتنمية المجتمعات.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

وتعرف منظمة الصحة العالمية سوء التغذية بأنّه النقص أو الزيادة أو عدم التوازن في مدخول الطاقة والمغذيات لدى الشخص، كما تذكر بأنّ لسوء التغذية أربعة أشكال فرعية عامة، وهي: الهزال، والتقزم، ونقص الوزن، وعوز الفيتامينات، والمعادن. هذا وقد تؤدي إلى سرعة التأثر بالمرض والتعرض للوفاة.

سوء تغذية

تعرفه مختصّة التغذية ريم عبد الله: «بأنّه حالة تصيب النساء؛ بسبب نقص الغذاء الأساسي والضروري للبقاء على قيد الحياة».

وتضيف: «أسباب سوء التغذية للنساء متعددة؛ أهمها: تناول كميات قليلة من الأطعمة التي تحتوي على العناصر الغذائية اللازمة لدعم الصحة، وأبرز هذه العناصر البروتينات والمعادن الأساسية والفيتامينات التي تقوم بدور رفع المناعة للجسم، الأمر الذي يؤثر على الصحة والنمو الجسدي والعقلي».

وتوضح ريم عبد الله في حديثها أنّ سوء التغذية يتسبب بزيادة خطر الإصابة بأمراض فقر الدم، وأمراض القلب، وأمراض الكلى، والسكري، والسرطان، بالإضافة إلى التأثير على وظائف الجسم الأخرى؛ الحركة والنظر.

وفي سياق متصل يقول مختص التغذية هاني مباركوت –استشاري الأمراض الباطنية والسكري والتغذية العلاجية–: «مفهوم سوء التغذية يحمل المعنيين؛ معنى مرتبط بالنقصان أو وآخر بالزيادة، وهما يندرجان تحت العنوان الأساسي وهو سوء التغذية».

مضيفًا: «يؤدي انخفاض التغذية إلى نقص العناصر الغذائية بأنواعها المختلفة، إمّا بنقص العناصر الغذائية الأساسية الكبرى أو الصغرى الدقيقة، كالفيتامينات والأملاح والمعادن والعناصر الدقيقة، وتعدُّ السمنة والبدانة من أمراض سوء التغذية».

ويشير إلى أن نتيجة سوء التغذية تظهر من كثرة استخدام السكريات، والمشروبات الغازية، وقلة ممارسة النشاط البدني؛ ممّا يتسبب بوجود خلل في كمية الطاقة التي تدخل إلى الجسم، وكمية الطاقة التي يستهلكها، ومن أعراضها زيادة الوزن، وزيادة كتلة الشحوم، وزيادة كتلة الدهون في الجسم، ولها ما لها من مضاعفات، ولها تأثيرات على جسم الإنسان.

ويتابع: «أنّ أعراض سوء التغذية كثيرة، وتعتمد على نوع العنصر الذي ينقص في الجسم، فعلى سبيل المثال إذا كان الجسم يفتقد لعنصر الحديد، فقد يصاب الجسم بالأنيميا، وإذا كان نقصًا في الفيتامينات، فعلى حسب نوع الفيتامين الناقص تظهر الأعراض، ولكن أبرز الأعراض الظاهرة هي نقصان الوزن، وضعف العظام، وآلام في الجسم، وتساقط الشعر، بالإضافة إلى التشققات والتقرحات الجلدية، وتقرحات الأغشية المخاطية والتهابات النساء المتكررة».

تغذية خاصة

تقول منظمة اليونيسف في تقرير لها حول تغذية الأمهات: «إنّ ضمان توفير أنماط غذائية مغذية وخدمات رعاية كافية للنساء هو أمر حاسم الأهمية؛ لبقاء الأمهات وأطفالهنّ بصحة جيدة».

وأوضحت أنّ النساء بحاجة إلى متطلبات غذائية، خاصة قبل الحمل وأثناءه، ووقت الرضاعة الطبيعية أيضًا، إذ يكون التعرض للضعف الغذائي في أقصى مستوياته؛ نظرًا لازدياد احتياجات الطاقة والمغذيات أثناء مدّة الحمل.

هذا وقد أشارت المنظمة إلى العوامل المؤثرة على الأنماط الغذائية للنساء، أبرزها إمكانية الحصول على الأغذية ويسر كلفتها، وانعدام المساواة بين الجنسين، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي قد تقيّد قدرة النساء على اتخاذ قرارات بشأن تغذيتها ورعايتها.

ويعرّف عضو الرقابة والتقييم لمرضى سوء التغذية في منظمة الصحة العالمية، ومدير مركز الواحة اليمنية للتغذية العلاجية والصحية، طارق السامعي، سوء تغذية المرأة الحامل بأنّه النقص أو الإفراط وعدم التوازن في تناول السعرات الحرارية أثناء مدّة الحمل، التي تعدُّ مدّةً حرجة لتلبية طلب الجسم على المغذيات الكبرى والصغرى.

وأشار في حديثه إلى تأثر تغذية المرأة الحامل بالعوامل النفسية والتغيرات الهرمونية التي تتعرض لها الأم الحامل أثناء مدّة الحمل؛ إذ تشعر الأم الحامل خلال الشهور التسعة بتغيرات فسيولوجية، وأيضًا فقدان الشهية والغثيان.

وحول أهم العناصر الغذائية التي تحتاجها الأم الحامل لضمان عملية التوازن الهرموني، يقول السامعي: «تحتاج المرأة الحامل إلى نسبة تتراوح ما بين ٥٠ – ٦٥ % من الكربوهيدرات، و٢٥ جرامًا إلى ٧١ جرامًا يوميًا من البروتين، و٢٠% من الدهون، إضافة إلى ذلك تحتاج إلى الفيتامينات والمعادن خلال مدّة الحمل؛ أبرزها المغنيسيوم والمنجنيز والفوليك أسيد وفيتامين b6».

مضيفًا: «تحتاج الأم الحامل خلال الشهر السابع والثامن والتاسع إلى الراحة النفسية لتحفيز هرمون التربتوفان، والتقليل من ارتفاع هرمون الكورتيزول، ويجب على المرأة الحامل تناول الأغذية الغنية بالتربتوفان، الموجودة في الشوكولاتة الداكنة، والأسماك صغيرة الحجم، والخضروات الورقية الخضراء».

وأكد السامعي على ضرورة زيارة الأم الحامل مختص تغذية؛ لوضع حمية صحية مناسبة خلال الشهور التسعة، بالإضافة إلى المتابعة والتقييم السريري خلال الشهور التسعة، وتقييم محيط منتصف العضد، وكذلك الفحوصات الجسمانية؛ خصوصًا تقليم الأظافر وتساقط الشعر، اللذين يعدّان علامات أولية لسوء التغذية وفقر الدم لدى الأم الحامل.

من جانب آخر أوضحت عنود محمد (مساعدة طبيب) أنّ النساء تتأثر بسوء التغذية أكثر من الرجال، وتُرجع أسباب ذلك إلى أسباب اجتماعية وبيولوجية وصحية.

مضيفة: «تواجه النساء الحوامل خطر سوء التغذية بشكل خاص، ويؤثر هذا التهديد على نمو الجنين وصحته في المستقبل، بل إنّ سوء التغذية للنساء قد يؤثر أيضًا على الحالة الصحية للطفل في السنوات الأولى من عمره».

وأشارت أنّ نقص الوزن لدى النساء الحوامل، يزيد نسب حدوث مخاطر الولادة ومضاعفاتها، التي تتمثل في تعسر الولادة، وبدورها تزيد من نسب الوفيات.

مؤكدة على أنّ تحسين الأنماط الغذائية للنساء، وقدرتهنّ على الحصول على خدمات التغذية، وتحسين ممارسات التغذية والرعاية قبل الحمل وأثناءه، وأثناء تقديم الرضاعة الطبيعية – من أكثر الأمور التي تنعكس على صحة الجنين وسلامة نموه.

الوقاية والحماية

وعن أهم طرق الوقاية لتجنب الإصابة بسوء التغذية، يقول هاني مباركوت: «نستطيع حماية أنفسنا من سوء التغذية من خلال تناول العناصر الغذائية الأساسية والمتنوعة بالحصص الغذائية المرسومة بحسب الفئة العمرية؛ إذا كانت مرحلة المراهقة، أو مرحلة البلوغ، أو مرحلة الحمل والولادة، وما بعد ذلك في مرحلة سنّ اليأس، حتى لا يحصل زيادة أو نقصان، وحتى يستطيع الجسم الحصول على الحصص الغذائية اللازمة من العناصر الغذائية كافة».

ويشير في حديثه إلى الحصص المطلوب توفيرها لجسم المرأة الحامل من الألبان والبروتينات والنشويات والفواكه والخضروات، ويشدد على أهمية أن تحصل المرأة الحامل على أربع حصص من الألبان تتناولها يوميًا، ومن خمس إلى ست حصص من البروتينات.

ويتابع: «أمّا النشويات فيجب أن تأخذ من سبع إلى عشر حصص، بالإضافة إلى حصتين أو ثلاث من الفواكه والخضروات، مع الحرص على حصة الدهون، والموجودة في الدهون الزيوت الطبيعية، وزيت عباد الشمس، وزيت الذرة، أو زيت الزيتون، أو زيت السمسم».

ومن جانب آخر ترى عنود محمد أنّ علاج سوء التغذية يعتمد على درجة خطورته بسبب الإصابة، وتوضح أنّ تعديل النظام الغذائي هو العلاج الرئيسي لسوء التغذية، وفي حالة انعدام القدرة على تناول الطعام، فإنّ المحاليل الطبية والمكملات الغذائية قادرة على دعم المرحلة العلاجية لسوء التغذية.

نحو تحقيق الأمن الغذائي للنساء في اليمن؛ تحديات وحلول

تعدّ التغذية الكافية حقًا أساسيًا لكل إنسان، وتلعب النساء دورًا حاسمًا في تأمينها لأنفسهنّ ولعائلاتهنّ، ومع ذلك، فإنّ النساء في اليمن يواجهنَ تحديات كبيرة في توفير التغذية الكافية؛ نتيجة لعدة عوامل تؤثر سلبًا على قدرتهنّ على الوصول إلى الموارد الغذائية الأساسية.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

النساء في اليمن أمام تحديات اقتصادية في تأمين التغذية الكافية

شهدت اليمن أزمة إنسانية خانقة؛ إذ يعد النزاع سببًا رئيسيًا لتفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إذ تعاني العديد من النساء من تشتت الأسر، وفقدان الدخل، وتهديدات العنف، ممّا يعوق قدرتهنّ على توفير التغذية الكافية لأنفسهنّ وأسرهنّ.

تقول حياة الكينعي (رئيسة اتّحاد نساء اليمن، فرع إب): «تواجه النساء في اليمن تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤثر سلبًا على قدرتهنّ على تأمين التغذية الكافية، ويعاني العديد من النساء من التحيزات الثقافية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع وصنع القرارات، وتوزيع غير عادل للموارد، ممّا يقيد حرية تحقيقهنّ للأمن الغذائي».

فيما تقول المختصّة الاجتماعية بشرى الشدادي: «في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه اليمن، تواجه المرأة اليمنية العديد من التحديات في تأمين الأمن الغذائي لها ولأسرتها، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة تؤثّر سلبًا على قدرتها على توفير الغذاء الكافي لأفراد أسرتها».

وتواصل: «أحد أبرز التحديات هو الوضع الاقتصادي العام في اليمن، ويشمل ذلك انقطاع المرتبات للموظفين وندرة فرص العمل التي توفر دخلًا كافيًا لتأمين الاحتياجات الغذائية، هذا الوضع يؤدي إلى تراجع دخل الأسرة والفرد؛ ونتيجة لذلك، يجد ربّ الأسرة صعوبة في تلبية احتياجات أسرته من الطعام الأساسي».

وأوضحت الشدادي أنّ المرأة اليمنية تعاني من صعوبة في الحصول على فرص عمل مناسبة، ممّا يزيد من تحديات تحقيق الأمن الغذائي، وأنّ الافتقار إلى الدعم والإرشادات من الجهات المعنية بشأن الأمن الغذائي يعدُّ عاملًا آخر يعوق قدرتها على تحقيق الاستدامة الغذائية لها ولأسرتها.

وأشارت أنّ الأسر اليمنية، ولا سيّما في المناطق الريفية، قد تحولت من نمط حياة يعتمد على الزراعة وتربية الماشية إلى نمط استهلاكي يعتمد على الشراء، وهذا التحول يؤدي إلى اعتماد المرأة على الباعة لتلبية احتياجاتها الغذائية، ممّا يقلل من قدرتها على تأمين الأمن الغذائي لأسرتها؛ نتيجة لضيق الدخل وارتفاع التكلفة.

وأضافت: «وتزداد التحديات عندما يتعلق الأمر بالسيدات الحوامل والمرضعات، إذ إنّ سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية لهما تأثير سلبيّ على صحتهنّ وصحة أطفالهنّ، كما تعاني النساء في اليمن من قيود الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية والمعلومات الصحية المناسبة، ممّا يعرضهنّ لمخاطر صحيّة عالية، ويؤثر على تأمينهنّ للتغذية الكافية لأنفسهنّ وأطفالهنّ».

وتؤكد أنّ الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، أثّر بشكل كبير على النساء وقدرتهنّ على توفير التغذية الكافية لأنفسهنّ ولأسرهنّ، وكذلك النقص في الإمدادات الغذائية وارتفاع تكاليف النقل والتوزيع، وهذا يعني أنّ النساء يواجهنَ صعوبة في الحصول على الغذاء الضروري بأسعار معقولة.

وترى أنّ عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن تسبب في انتشار الفقر بين النساء، وأثّر ذلك على قدرتهنّ في الوصول إلى الغذاء وتأمينه بشكل كاف، وأن نتيجة الصراع والتوترات الأمنية جعلت العديد من النساء في اليمن تعاني من صعوبة في الوصول إلى المساعدات الإنسانية والبرامج الغذائية، وتشير أنّ المساعدة الغذائية والتغذية المدرسية والبرامج التدريبية غير متاحة بشكل كاف، وغير موزعة بشكل عادل؛ ممّا يؤثر على قدرةً النساء على تأمين التغذية الكافية.

تحديات النساء في اليمن؛ سوء التغذية وتفانيهنّ في الرعاية

في ظل الظروف القاسية التي تواجهها النساء في اليمن، فإنّهنّ يواجهنَ تحديات كبيرة تؤثر على صحتهنّ ورفاهيتهنّ، واحدة من هذه التحديات هي سوء التغذية، تقول مختصّة التغذية أنسام عادل: «تتعرض النساء الحوامل والمرضعات لمخاطر إصابتهنّ بنقص التغذية ونقص الفيتامينات والمعادن الأساسية، ويعاني الأطفال أيضًا من هذه المشكلة؛ نظرًا للظروف الصعبة التي يعيشونها».

وأضافت: «المرأة اليمنية دائمًا تضحي لأجل عائلتها، وتتصدى للأزمات الاقتصادية، وتقوم بتقديم الرعاية الكاملة لأسرتها، وهذا يجعلها عرضة للتفاني الشديد، والتضحية بنفسها لضمان توفير الطعام لأطفالها، وقد تضطرُّ إلى الامتناع عن تناول الطعام أو تقليل كمية الطعام الذي تتناوله؛ لضمان أن يأتي الطعام الكافي لأطفالها، وهذا يتسبب في تدهور حالتها الصحية، ويؤثر على قدرتها على القيام بمهامها اليومية والإسهام في المجتمع».

وأشارت إلى أنّ هناك نحو أكثر من ثلاثة ملايين امرأة وطفل في اليمن يحتاجون إلى الدعم الخاص؛ للوقاية والعلاج من سوء التغذية، حسب منظمة الأغذية العالمي.

تقول نجوى عبد الله العاضي (مدربة إقليمية في مجال حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني): «على مرّ السنوات السابقة وقبل اندلاع الصراع في اليمن، كانت النساء يتحملنَ تحديات قليلة فيما يتعلق بتأمين الغذاء؛ لأنّ الرجال كانوا يتولون عادةً مسؤولية تأمين الطعام للأسرة، من خلال العمل في الزراعة أو في الوظائف الحكومية مع توفر الرواتب آنذاك، وفي هذا السياق كانت المرأة تلعب دورًا مساعدًا في الأعمال الزراعية والإنتاج المنزلي، سواء في البيئة الريفية أو الحضرية».

وتواصل: «مع ظهور الصراع وتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تغيّرت الوضعية وتعقدت المشكلات التي تواجهها النساء في اليمن، أصبح تأمين الغذاء والاعتماد على المساعدات الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية أحد أكبر التحديات التي يواجهنَها، ومن المؤسف أنّ بعض النساء يضطررنَ إلى العمل غير القانوني، أو إرسال أطفالهنّ للعمل في الشوارع أو التسول من أجل تأمين لقمة العيش».

وأضافت: «تُفرَض العديد من القيود على عمل المرأة في اليمن؛ ممّا يعوق قدرتهنّ على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية الكاملة والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية، تلك القيود تنبع من بعض التقاليد الاجتماعية والثقافية التي تقيّد حرية النساء في اختيار وظائفهنّ والمشاركة في سوق العمل».

وتقول التربوية ومدير عام إدارة تنمية المرأة سابقًا في محافظة إب، أنيسة البريد: «عبر التاريخ تواجه المرأة في اليمن تحديات مختلفة (سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية)، وتناضل للتغلب على هذه التحديات، إلّا أنّ الوضع الراهن لليمن عاقها وأحبطها كثيرًا. ولا يقتصر ذلك على المرأة فقط، ولكن على مستوى الرجل أيضًا؛ ممّا زاد من أعباء المرأة في الحصول على أقل مقومات الحياة (وهو القوت الضروري أولًا) إلّا أنّ قوَّتَها وصمودَها الطبيعي والمكتسب جعلها قادرة على الاستمرار وتحمل الصعاب».

وتواصل: «أخرجت الأزمة الحالية في اليمن معظم النساء لسوق العمل؛ من أجل توفير أدنى مستوى معيشي لأسرهنّ، وتعدّ النساء في اليمن عنصرًا رئيسيًّا في تأمين احتياجات الأسرة، ومع ذلك، فإنّ الوضع صعب للغاية بالنسبة للنساء الأخريات اللواتي يجدنَ صعوبة في العثور على فرص عمل، وقد يتعرضنَ للبطالة أو يعملنَ في وظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر، وتعدّ هذه الوضعية تحديًا كبيرًا للنساء، وتؤثر على قدرتهنّ على توفير احتياجات أسرهنّ وتحسين معيشتهنّ».

تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء في اليمن

تعاني العديد من النساء من نقص التغذية وانخفاض الوعي الصحي نتيجة للفقر، وضعف الوضع الاقتصادي العام، إضافة إلى ذلك، يواجهنَ صعوبات في الحصول على دخل مستدام من وظائفهنّ أو مشاريعهنّ الخاصة، ويتطلب تحسين هذا الوضع تعزيز الوعي وتوفير الدعم للمشاريع التمكينية، التي تسهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، هذا ما أشار إليه سيَّاف الأسدي (رئيس مؤسسة سفراء الخير)، وأضاف: «تعاني النساء في اليمن من عدة تحديات تعوق تمكينهنّ الاقتصادي، تشمل هذه التحديات، ضعف الوعي الصحي والتغذوي، ونقص التعليم، وصعوبة الحصول على فرص عمل مناسبة. ويواجهنَ صعوبات في تأمين الموارد المالية اللازمة لبدء مشاريعهنّ الخاصة».

ويقول أيضًا: «ونتيجة تعرض العديد من النساء في اليمن لسوء التغذية ونقص الفيتامينات والمعادن الأساسية، ممّا أثّر على صحتهنّ وقدرتهنّ على العمل والإسهام في المجتمع، عملنا على تقديم المعالجة الصحية المناسبة، وتوفير المكملات الغذائية للأمهات المرضعات والأطفال المحتاجين، كما قمنا بتأسيس معامل خاصة للنساء؛ إذ نزودهنّ بقطع القماش وأدوات الخياطة اللازمة لتعلم مهارات الخياطة، بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتأسيس معامل لصناعة الحلويات والتطريز وعزف الأطباق؛ إذ نوفر المواد الأساسية والتدريب اللازم للنساء لتطوير مهاراتهنّ وتحويلها إلى فرص عمل مستدامة».

وترى أنيسة البريد أنّ زيادة فرص العمل وتحسين الظروف الاقتصادية للنساء في اليمن أمرٌ ضروريٌّ، ويتطلب ذلك دعم النساء في تطوير مهاراتهنّ وتعليمهنّ، وتوفير فرص عمل مستدامة ومنصفة، وتعزيز ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للنساء.

حلول مقترحة

وفي ضوء هذه التحديات، يعدّ ضرورة توفير الدعم المناسب للنساء في اليمن أمرًا حاسمًا؛ لتحسين قدرتهنّ على توفير الأمن الغذائي لأسرهنّ. ويتطلب ذلك تعزيز الوضع الاقتصادي العام، وتوفير فرص العمل الملائمة، وتقديم الدعم والإرشادات اللازمة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والرعاية الصحية، هذا ما أكّده سياف الأسدي في حديثه. وشدد على ضرورة العمل معًا للتصدي للأزمة الإنسانية في اليمن، وتوفير الدعم اللازم للنساء والأسر المتأثرة، وأوضح أن يتضمن الدعم تعزيز الوصول إلى فرص العمل الكريمة والمستدامة، وتوفير التدريب المهني، والمساعدة المالية للنساء الراغبات في إقامة مشاريع صغيرة.

وذكرت حياة الكينعي أشياء لا بُدَّ من توفرها لكي تنعم المرأة بحياة كريمة توفر لها الغذاء المناسب؛ منها: توفير فرص التعليم والتدريب لها في مجال تأسيس المشاريع الزراعية الصغيرة وإدارة الأعمال، وتحسين فرص حصولها على الأصول والمدخلات الإنتاجية، وإشراكها في جميع مراحل سلسلة القيمة في القطاعات الاقتصادية الحيوية في اليمن.

وتوجه الكينعي كل المؤسسات والجهات التي تهتم بشؤون المرأة إلى بناء قدرات المرأة في زيادة الأعمال والمهارات الحياتية، والتدريب التقني والمهني، وفي الأشغال اليدوية؛ كالخياطة والتطريز والتسويق الشبكي والإكسسوارات وأدوات التجميل، وصيانة الهواتف المحمولة، وغيرها من المجالات.

وأشارت الشدّادي أيضًا إلى ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتحسين الرعاية الصحية للنساء الحوامل والمرضعات، بما في ذلك توفير الاستشارة، والتوجيه الغذائي، والرعاية الصحية الأمومية والطفلية المناسبة، ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار في قطاع الصحة، وتوفير المرافق الصحية والكوادر الطبية، وتعزيز التوعية بالصحة ونشر المعلومات الصحية بشكل شامل.

وأضافت: «نحن نحتاج إلى نهضة توعوية من قبل وسائل الإعلام المختلفة بأهمية الأمن الغذائي، وضرورة الاستثمار في قدرات المرأة اليمنية وتمكينها اقتصاديًا لتحقيق الأمن الغذائي، وأيضًا يجب أن تتعاون المنظمات المحلية والدولية والحكومة والقطاع الخاص لتوفير الدعم المالي والتقني والتدريبي، والموارد اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية».

وأشارت أنيسة البريد إلى ضرورة تدريب المرأة وتأهيلها في مختلف المجالات التي تدرُّ عليها الدخل كلًّا حسب قدرتها -زراعية، صناعية، خياطة منافسة، تربية مواشي ودواجن، حرف يدوية منافسة، تربية نحل، فتح محلات تجاري... إلخ- وتشكيل جمعيات أو اتّحادات نسائية واعية تنظم وتدير مثل هذه المشاريع.

وأضافت: «يجب تعزيز الوعي بحقوق المرأة وتمكينها في المجتمع، وتعزيز المشاركة النسائية في صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي، ويجب أيضًا تعزيز الجهود الدولية لدعم اليمن من خلال توفير المساعدات الإنسانية والتنموية اللازمة لتحسين حياة النساء، وتأمين التغذية الكافية لهنّ ولأسرهنّ».

باختصار، يجب أن يعمل الجميع من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء في اليمن، وتوفير الدعم اللازم لهنّ للتغلب على تحديات الأمن الغذائي، وضمان حياة كريمة وصحية لهنّ ولأسرهنّ.

العدد (20) 2024/2/15

أمراض سوء التغذية تلاحق المرأة اليمنية، وبانتظار تدخلات عاجلة

تعدّ أمراض سوء التغذية أحد التحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة ودول العالم الثالث، التي تشهد أوضاعًا أمنية غير مستقرة، وتعدُّ اليمن من هذه الدول التي استفحلت فيها الظاهرة مؤخّرًا، وأثرت بشكل بالغ على المرأة والطفل، إذ تعاني كثير من النساء نقصًا في الغذاء الصحي والتغذية السليمة؛ نتيجة للصراع المستعر منذ قرابة تسع سنوات والأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تشهدها البلاد، وتشمل أمراض سوء التغذية، النقص الحاد في العناصر الغذائية الضرورية للصحة والنمو السليم للجسم، كما تعدُّ سوء التغذية مشكلة صحية خطيرة تتسبب في تأثير سلبي على صحة الأفراد وجودتهم الحياتية.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

إحصائيات سوء التغذية

أطلقت المنظمات الدولية؛ منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واليونيسف، تحذيرات من تفاقم الوضع الإنساني وانتشار أمراضً سوء التغذية بين أوساط المجتمع، ومنها النساء والأطفال في اليمن؛ نتيجة الصراع المستمر، وذلك عبر تقرير ذكرته منظمة الصحة العالمية في 12 فبراير 2021م تحت عنوان: (سوء التغذية الحاد يهدد حياة نصف الأطفال دون الخامسة في العام 2021م في اليمن)، وتشير الإحصائيات في ذلك العام إلى أنّ نحو (1,2) مليون امرأة يمنية، بين حامل ومرضع، تعاني من سوء التغذية الحاد وفقًا لتقرير المنظمة.

كما وضح التقرير الدولي، أنّ معدل الإصابة بسوء التغذية بين الأمهات والطفال يزداد كل عام عن سابقه من الأعوام التي تشهد اليمن فيها صراعًا بين الأطراف المحلية، ويعود إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، والإصابة بالأمراض؛ كالتهابات الجهاز التنفسي، والإسهال، والكوليرا. وأكد التقرير أنّ أكثر المحافظات اليمنية التي تشهد تضرّرًا من سوء التغذية بين الأمهات والأطفال، التي يتوقع أن يمثل فيها سوء التغذية الحاد أكثر من النصف، عام 2021م هي: (عدن- صنعاء- الحديدة- لحج- تعز- الضالع- حجة)، ويعاني اليمن نقصًا حادًا في الحصول على فرص الخدمات الصحية، والتحصين للأطفال والأسر على حد سواء.

وفي هذا الصدد وصل عدد النساء المصابات بسوء التغذية في مديريتي (الخوخة وحيس) التابعتين لمحافظة الحديدة غرب اليمن إلى (3378) امرأة، في المدّة من يناير إلى أكتوبر للعام الحالي 2023م، وفقًا لمدير قسم سوء التغذية بمكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة، الدكتور أحمد عنينة، موضحًا في تصريح مقتضب، أنّ هذا العدد هو ما سُجّل من الحالات التي رُصِدت في المستشفيات والمراكز الصحية، في حين أنّ العدد قد يكون أكبر من ذلك على أرض الواقع؛ بسبب الوضع الإنساني المتفاقم الذي وصلت إليه المديريتان، وكذا موجة النزوح في هذه المناطق.

وبلغ عدد المصابات بسوء التغذية في مركز جامعة حضرموت لطب الأسرة بمنطقة فُوَّة بالمكلا –في المدة من يناير إلى 10 نوفمبر للعام الجاري 2023م- (61) حالة مقيدة، إذ جاءت (28) حالة سوء تغذية للمرأة المرضع، في حين (33) امرأة تعاني من سوء التغذية في مدّة الحمل، حسبما أشارت الجهات المعنية في المركز، في حين استبعد مكتب الصحة بحضرموت أن تكون هناك إحصائيات دقيقة على مستوى المحافظة للنساء اللواتي يعانين من مرض سوء التغذية، إلا أنّ المكتب يعمل في الوقت الحالي على حصر المصابين، جاء ذلك على لسان منسق برنامج التغذية بمكتب الصحة العامة والسكان بساحل حضرموت الدكتور رائد بامخرمة.

مشاكل سوء التغذية وفق مختصين

قالت مختصّة التغذية الدكتورة، وفاء الأشولي: «إنّ هناك العديد من الأعراض والآثار الدالة على سوء التغذية لدى النساء، وهي: فقدان الشهية وعدم الرغبة في تناول الطعام والشراب، والتعب، والشعور بعدم الراحة، وصعوبة في التركيز، والهزل في العضلات، وزيادة خطر الإصابة بالأمراض الأخرى، وأيضًا صعوبة التئام الجروح، وغيرها من الآثار التي تدل على إصابة المرأة بمرض سوء التغذية. وتعود تلك الآثار إلى الوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة الصراع الذي فاقم الحياة المعيشية. وأبرز الفئات تضرُّرًا من نقص الغذاء هنّ النساء؛ لعدة عوامل، أهمها: ضعف الجسم، وأيضًا تعرضها للحمل الذي يتطلب فيه الجسم غذاءً متوازنًا ومتنوعًا، ومِن ثَم يليه مرحلة الرضاعة».

رائد بامخرمة

وتضيف، كل تلك العوامل بالإضافة إلى الإرهاق والتعب الذي تتعرض له الأم أثناء التربية وأعمال المنزل، مع نقص الغذاء الذي تتناوله ومحدوديته؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ينتج عنه سوء تغذية في كثير من الحالات، ومنها سوء التغذية الشديد الناجم عن الجوع أو نقص الغذاء، أو بسبب سوء امتصاص المواد الغذائية الموجودة في قسم من الطعام، رغم توفر الكمية والعناصر المطلوبة فيه، كذلك قلة العناصر الغذائية الموجودة في بعض الأطعمة التي يحتاجها الجسم، وعدم التوعية للمرأة الحامل أو المرضع.

وتشير الدكتورة وفاة الأشولي، أنّ هناك أمرضًا نفسية يصاب بها الإنسان، وخصوصًا النساء والأطفال تؤدي إلى سوء التغذية، أبرزها: الاكتئاب، والخرف، وانفصام الشخصية، وفقدان الشهية العصابي، (Anorexia nervosa) وأمراض الجهاز الهضمي، وكذا مرض كرون، والتهاب القولون التقرحي، وداء الملاقي، والإسهال أو الاستفراغ المتواصل، إذا لم تلقَ هذه الأمراض سرعة مكافحة قد يصاب المريض بسوء التغذية، خصوصًا في المناطق النائية ومخيمات النزوح، كما أن مناعة الشخص المريض تكون ضعيفة وغير مقاومة للأمراض الأخرى؛ ممّا يجعله عرضة للأمراض الفتّاكة، وقد تؤدي به إلى الموت في بعض الأحيان.

ومن جانبه تطرق منسق برنامج التغذية بمكتب الصحة العامة والسكان بساحل حضرموت، الدكتور رائد بامخرمة، إلى أسباب انتشار أمراض سوء التغذية، أهمها انحصار المحصول الغذائي لدى كثير من الأسر في مجتمعنا اليمني بشكل عام نتيجة تردي الوضع الاقتصادي، وارتفاع مستوى الفقر، وتدني أسعار العملة المحلية، يقابلها ازدياد مهول في السلعة الغذائية الأساسية، كل ذلك خلف مردودًا سلبيًا على عدد الوجبات الغذائية اليومية في حياة الفرد، وإدارة جودتها من ناحية العناصر الأساسية والمفيدة للجسم؛ ممّا ضاعف أمراض سوء التغذية في اليمن بالآونة الأخيرة، خصوصًا على مستوى النساء؛ لما لها من مجهودات مضنية وكبيرة؛ سواء في حمل الجنين أو مدة الرضاعة والتربية.

وعبّر بامخرمة، يتطلب حصول المرأة الحامل أو المرضع على عناصر غذائية متنوعة؛ حتى تستطيع إطعام جنينها أو طفلها بصورة صحيحة وجيدة، وعدم حصولها على العناصر هذه، يمكن القول إنّ المرأة معرضة، بالإضافة إلى طفلها، لمرض سوء التغذية، بعضها يكون مرضًا حادًا ومميتًا، لذا مع الوضع المعيشي الصعب الذي يمر به مجتمعنا اليمني هناك مواد غذائية تحتوي على عناصر يتطلبها الجسم في متناول الجميع، يمكن أن تكافح انتشار هذا المرض، كما أنّ الاستمرار في تناول صنف واحد من الغذاء لمدّة متواصلة يفقد الجسم التكافؤ في العناصر المهمة للقيام بالنشاط المطلوب، وذلك يعدُّ سببًا آخر في انتشار سوء التغذية.

وتابع حديثه عن مسببات ارتفاع معدل سوء التغذية لدى المرأة اليمنية، قائلًا: «ما بعد اندلاع الصراع ارتفعت معدلات هذه الظاهرة، إن قلنا إنّها ظاهرة، ويعود إلى الوضع الإنساني الكارثي مثل ما أسلفنا سابقًا، بالإضافة إلى التلوث المناخي وتأثيره على المياه الصالحة للشرب، التي أصبحت ملوثة جراء مخلفات الصراع في معظم المناطق اليمنية، التي شهدت نزاعًا مسلحًا، وكذلك تدهور الوضع الصحي وتراجع جودته، لذا أضحى انتشار مرض سوء التغذية شيئًا مستفحلًا وصعب السيطرة عليه في الوقت الراهن، خصوصًا بين أوساط النساء، وقد ألقى بظلاله على الأطفال بشكل مخيف حسب التقارير الدولية».

قصص

ذكر دكتور تغذية، فضّل عدم ذكر اسمه، أنّ امرأة نازحة من محافظة أبين تعاني من مرض سوء التغذية، بعد أن قضى زوجها المعيل لها ولطفليتها حتفه في اشتباكات بين الأطراف المتصارعة، وقال الدكتور على لسانها: عانينا من الوضع المعيشي بعد رحيل زوجي، وتقطعت بنا السُّبل، فاضطررت للعمل في مزرعة، رغم صغر طفلتي التي ما زالت في سنّ الرضاعة، بمبلغ مالي زهيد لا يكفي لشراء مستلزماتنا الأساسية، ممّا أرغمني على تقليص وجباتنا الغذائية والاكتفاء بوجبة وحيدة لسد جوعي، ووجبتين لبناتي. بعد هذا التقليص للوجبات بثلاثة أشهر دخلت في حالة مرضية، ومنها نقص في الدم، وضعف البنية الجسمانية.

أشار إليّ أحدُ جيراني، الذي حالته المادية ليس بأفضل حالًا منا، بالنزوح إلى المخيمات للحصول على معونات دولية.

ويتابع الدكتور: «لم تكن طفلتاها أفضل حالًا منها، فقد عانتا من أمراض وبائية؛ نتيجة تردّي جودة الغذاء، وقلة حصول الطفلة الصغيرة على حليب الأم، الذي يعدّ غير صالح بسبب مرض الأم. بعد النزوح لأحد المخيمات في حضرموت حصلت هي وطفلتاها على رعاية صحية استعادت شيئًا بسيطًا من صحتها، إذ كانت حالتها قبل وصولها إلى المخيم متردية، إذ عانت من مرض سوء التغذية لأكثر من سنتين، وهي في مراحل العلاج حاليًا، في حين أنّ الطفلتين تحسنت حالتهما بعد تلقي الرعاية الصحية والتغذية، التي نستطيع أن نقول إنّها متوسطة في مخيم النزوح».

وفي قصة أخرى تقول الدكتورة المشرفة على علاجها: إنّ سلمى عانت من الإسهال الحاد لمدة تقارب شهرين؛ ممّا تسبب بتدهور حالتها الصحية، وبعد إجراء الفحوصات والتحاليل اللازمة تبين نقصًا في الوزن إلى أقل من الحالة الطبيعية للمريض، ولفارق مقياس الطول، وهذه معادلة طبية لمعرفة الوزن الطبيعي للفرد، لذا فحالة المريضة سلمى تندرج تحت مسمى سوء التغذية، وتخضع لمراقبة مستمرة تحت إشراف كادر مختص لمعاينتها، كما أنّ الإسهال والاستفراغ المتواصل يعدُّ أحد أسباب حدوث مرض سوء التغذية، ويحصل الإسهال نتيجة أكل غير جيد أو انتهت مدة صلاحيته، إذ الأطعمة الموجودة بالبلاد أكثرها مخالفة للجودة ومنتهية الصلاحية.

الحلول

ترى الدكتورة وفاة الأشولي أنّ من أهم الحلول للتخفيف من مرض سوء التغذية في اليمن، العمل على علاج المرض الأساسي المسبب لسوء التغذية؛ من خلال تشخيص المريض من قِبل الدكتور المعالج، ولكن بشكل عام يتم التعامل مع الحالات المرضية بتناول الأطعمة الغنية بالسعرات الحرارية والغنية بالبروتينات، إلى جانب المكملات الغذائية والمشروبات الغنية بالسعرات، والعناصر الغذائية التي يصرفها الطبيب المختص، وكذا الحرص على تناول الحالة المصابة بسوء التغذية وجبات خفيفة ما بين الوجبات الرئيسية.

وفي ذات السياق وضع منسق برنامج التغذية بمكتب الصحة العامة والسكان بساحل حضرموت، الدكتور رائد بامخرمة، عدة عوامل يمكن من خلالها التقليل من الإصابة بمرض سوء التغذية، أهمها: على الدولة العمل على تحسين الوضع الاقتصادي، الذي أدّى إلى ضعف دخل الفرد، وهذا ما انعكس سلبًا على التغذية الصحية والسليمة، أيضًا رفع الثقافة الغذائية لدى المجتمع نفسه بعدم الاعتماد على عنصر غذائي وترك آخر؛ كالاعتماد على النشويات، مثل الأرز والدقيق فقط، دون البروتينات وغيرها من العناصر، وكذا توفير العلاج للحالات المصابة في المناطق الريفية والقرى النائية، ووصول الطواقم الطبية إليهم.

وأكد بامخرمة، أنّ المنظمات الدولية المختلفة تقوم بعمل كبير في اليمن للتخفيف من أسباب سوء التغذية، إذ تصرف مكملات غذائية، مثل القمح وفول الصويا للأمهات الحوامل أو المرضعات لمدّة معينة حتى تتعافى، وهذه الرعاية غالبًا ما تتم عبر فحوصات دورية للنساء الحوامل والمرضعات، خصوصًا في مناطق النزوح والمخيمات، أو المراكز الطبية لمتابعة هذه الحالات، وتقديم الرعاية الصحية والغذائية لهنّ، وأبرز هذه المنظمات هي: اليونيسف، والغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

وفي نهاية التقرير يتطلب العمل على مكافحة أمراض سوء التغذية وآثارها على المرأة اليمنية؛ من خلال تدخلات سريعة وفعّالة، توقف التحديات الكبيرة التي تواجه المرأة، وأيضًا الحفاظ على صحتها وسلامتها، بالإضافة إلى العمل على ضرورة زيادة الوعي المجتمعي والتثقيف بشأن أمراض سوء التغذية وتأثيرها السلبي على حياة المرأة، وكذا الحامل والمرضع، وتحسين الوضع الصحي، والكشف المبكر عن الحالات المصابة، وكذا النقطة الأهم وهي توحيد الجهود الدولية والمحلية لتعزيز الوضع الاقتصادي والمعيشي لليمنيين، والتخفيف من مستوى البطالة المتفشية، مع استمرار الدعم الإغاثي للمنظمات الدولية.

العدد (20) 2024/2/15

المنظمات الدولية ودعم المرأة المزارعة في اليمن

تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الغذائي للنساء، وذلك من خلال دعم المزارعات وتمكينهن من تأمين حياتهن وأسرهن من الغذاء الكافي، ولينتج عنه زيادة إسهامهن في إنتاج المحاصيل الزراعية، ومنها الحبوب والخضروات.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

وقد أسهمت العديد من المنظمات الدولية، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في كثير من المجتمعات الريفية بمختلف المحافظات اليمنية، في رفد المزارعات بالمهارات والمعارف والقدرات التي تمكنهن من تربية المواشي بطريقة سليمة، وتزيد من إنتاجهن للثروة الحيوانية ومنتجاتها.

تختلف أوجه الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية للمرأة المزارعة في اليمن، فهناك الدعم المادي، وهناك الدعم المعنوي المتمثل في تنفيذ الورش والأنشطة والبرامج التدريبية بهدف إكسابهن خبرات عديدة ليصبحن مسهمات وفاعلات في صنع مستقبل أكثر أمانًا لأسرهن ومجتمعهن.

تقارير منظمات

وفق تقرير نشرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في التاسع من شهر إبريل من العام 2023، حمل عنوان «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تدرب المجتمعات في مجال صحة الحيوان لتحسين سُبل المعيشة والوضع الاقتصادي للأسر الريفية»؛ فقد اختير 50 متدربًا، من ضمنهم نساء، من مديريات مختلفة من الحديدة وعمران وذمار، منهم مزارعون ومهتمون بالصحة الحيوانية، ضمن برنامج تدريبي يهدف إلى إكسابهم مهارات ليصبحوا عُمالَ صحَّة حيوانية فاعلين في مجتمعاتهم.

استمر هذا البرنامج التدريبي 36 يومًا، منها 20 يومًا للجانب النظري، وبقية الأيام للجانب العملي الذي تمثل في زيارات ميدانية لقرى في محافظة صنعاء. أقيم البرنامج التدريبي في المعهد التقني البيطري الزراعي. وتم إكساب المتدربين مهارات عديدة، منها توثيق الحالات من خلال تدوينها في السجل البيطري، والتشخيص، وتحديد الأدوية المناسبة وفق معايير الطب البيطري التي ستمكنهم من الحفاظ على الثروة الحيوانية، إضافة إلى تدريبهم في مجال السلامة المهنية والشخصية.

وأكد التقرير أن هذه الدورة سوف تسهم في زيادة إنتاج المواشي من خلال تمكن المجتمعات المستهدفة من الحفاظ على حيواناتهم، وأن الثروة الحيوانية مهمة في رفد اقتصاد البلد، وتشكل 20% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

وذكر التقرير أن الاهتمام بالثروة الحيوانية يفيد المجتمعات الريفية والزراعية من خلال رفد الأسر بالحليب واللحوم والبيض وغيرها، إلى جانب أن الحفاظ على هذه الثروة يمكن المجتمعات من امتلاكها مخزنًا للغذاء وتجنُّبها لأزمات الحصول على الغذاء التي قد تمر بها.

وأشار التقرير إلى أن تنفيذ هذه الدورة جاء ضمن مشروع «دعم سبل المعيشة الزراعية الرعوية للاستجابة العاجلة لاحتياجات المجتمعات النازحة والمضيفة»، بدعم من حكومة اليابان والاتحاد الأوروبي، في إطار مشروع «الجهود المشتركة لدعم الأمن الغذائي والتغذية في اليمن عبر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة».

آراء مستفيدات

في أحد الأرياف اليمنية تسكن زهرة حسن (اسم مستعار)، أم لأربعة أطفال وإحدى المزارعات المستفيدات من دعم المنظمات الدولية. تلقت العديد من الدورات التدريبية في في مجال تربية الحيوانات بطريقة صحيحة تضمن تكاثرها، بالذات في جانب التغذية والصحة والسلامة.

تقول زهرة إنها تعلمت الكثير من تلك الدورة، وقد أصبحت تدرك أهمية استخدام الطريقة الصحيحة في تربية الحيوانات، وكيفية تسمينها وتنشئتها، وغيرها من المهارات التي اكتسبتها هي والمشاركات في البرنامج التدريبي.

وتضيف: «بعد أن أصبح لدي معلومات كافية حول الاعتناء بالمواشي بطريقة سليمة، زادت رغبتي في تربية الحيوانات. وبكل حماس قررت شراء عدد من رؤوس الماعز، وجهزت لها مكانًا بجانب المنزل. بذلت جهدًا كبيرًا في تربيتها، وأصبحت أشرب الحليب أنا وأطفالي، وكذلك نأكل اللحوم».

وتتابع: «إلى جانب أنها مصدر غذاء لأسرتي، فهي أيضًا تدرُّ علينا المالَ من خلال بيعها. لقد أصبحت كثير من الأسر تدرك أهمية الثروة الحيوانية، وكيف تسهم في تأمين الغذاء للأفراد؛ لذلك عاد كثير من المواطنين إلى تربية المواشي بعد أن كانوا قد تركوا هذه المهنة».

ومن جانبها تروي جميلة سعيد -مستفيدة أخرى من الدعم الذي تقدمه المنظمات للمزارعات في اليمن- أنه تم تدريبها ونساء أخريات من قريتها في مجال تربية الحيوانات. وذكرت مدى استفادتها في جوانب كثيرة، منها التدريب حول تربية الدواجن بأسلوب يضمن تكاثرها.

تقول سعيد: «لم يكن التدريب محصورًا في ذلك؛ بل تطرق إلى كيفية تربية الماعز بأقل تكلفة وأكثر فائدة، بالإضافة إلى كيفية زراعة بعض البذور وطرق تكاثرها».

آراء مختصين

يقول فرج الشراء -مدير الإرشاد الحقلي ووقاية النبات، أبين-: «العديد من المنظمات الدولية لعبت أدوارًا جيدة في دعم المزارعات، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التي عملت على دعم العديد من الجمعيات الزراعية والأخذ بيد النساء داخلها من خلال توعيتهن حول أصول تربية الحيوانات، وأساليب صناعة مشتقات الألبان ومنتجاتها وطرق هذه الصناعة».

وعن أوجه الدعم الذي يمكن للمنظمات الدولية أن تقدمه للنساء المزارعات، يوضح الشراء «أن اكتساب النساء المهارات والخبرات يفتح لهن مصادر دخل يعينهن في توفير متطلبات حياتهن، بالإضافة إلى فتح باب لتنفيذ مشاريع مهمة يستفدن منها، ومثال على ذلك مشاريع الأجر مقابل العمل الذي كان له بالغ الأثر في القيام بالعديد من الأعمال؛ ومن ثمَّ نتج عنه مردود إيجابي انعكس على حياه المزارعين، مثل تصفية السواقي من الأشجار والشجيرات والمخلفات».

من جهتها تقول جوى عبدالاله الوزير، التي تملك مشروعًا في منتجات الألبان ومشتقاتها: «تعد الزراعة والثروة الحيوانية أهم المجالات التي

جوى عبدالاله الوزير

تقع على عاتق المرأة اليمنية، وكلما بُذلت جهودٌ أكبر في تقدم هذه الأنشطة، ساعد ذلك في نهضة التصنيع الغذائي».

وتضيف: «على المنظمات الدولية تقديم الدعم لهن من خلال منحهن حيوانات أو دواجن أو مواشي، ومتابعة نشاطهن من خلال مختص ثروة حيوانية لتفادي موتها أو تعرضها للأمراض».

تتابع: «ساعدتني أختي كثيرًا في مشروعي؛ كونها مختصة في الثروة الحيوانية. يلجأ إليها بعض الناس لتختار لهم الحيوانات وتكون مشرفة عليها منذ البداية، وتزودهم بطرق مناسبة لإطعامها، وتساعد في توفير العلاج المناسب في حال أصيبت ببعض الأمراض، إلى جانب منحهم التوعية والإرشادات التي تساعدهم في تربية حيواناتهم بطريقة أفضل».

وتضيف: «يقع على عاتق المنظمات مهمة توعية المزارعات من خلال الطرق السليمة لزراعة المحاصيل، إلى جانب أهمية الزراعة للمجتمعات ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتشجيع المزارعات على الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية يسهم في زيادة نشاطهن في هذه المجالات».

علي محفوظ عبده مشرِّع -مرشد مزارعي- يقول: «يمكن دعم المرأة المزارعة في اليمن لكي يزيد إسهامها في توفير الأمن الغذائي من خلال إدخال سلال حيوانية (مجموعة من المواشي) ذات مواصفات جيدة؛ لتسهم في إنتاج اللحم والحليب والبيض وغيرها من المنتجات الحيوانية».

ويواصل مشرِّع حديثه في هذا الجانب قائلاً: «تدريب المزارعات على الطريقة الحديثة يسهم أيضا في زيادة الإنتاج وبأقل التكاليف، في الجانبين الزراعي والحيواني، بما فيها استخدام المبيدات الطبيعية والأسمدة العضوية، وتوفير المدخلات الزراعية والحيوانية».

ويضيف: «يتمثل دعم المنظمات الدولية الذي

علي محفوظ عبده

يمكن أن تقدمه للمزارعات في اليمن من أجل محاربة انعدام الأمن الغذائي في بلادنا في تشجيع المزارعات على الاهتمام بالحدائق المنزلية التي تسهم بدورها في الاكتفاء الذاتي لأسرهن، وتقديم الدعم اللازم الذي يضمن استمرار تلك المساحات الخضراء في المنازل».

يتطرق مشرِّع في حديثه إلى أن المرأة المزارعة في ظل الصراع بحاجة إلى دعم المنظمات الدولية المتمثل في توفير متطلبات الحياة المعيشية، مثل المواد الغذائية والدعم المادي وغير ذلك، -خاصة في ظل ارتفاع أسعار المعيشة، وزيادة عدد الأفراد العاطلين على العمل- إلى جانب دعمهن في سهولة حصول أطفالهن على التعليم؛ ليكونوا مدركين أهمية الأمن الغذائي لأسرهم ولبلادهم.

يشير مشرِّع إلى أن المرأة المزارعة بحاجة إلى تمكينها في حرف متعددة تستطيع من خلالها أن تعين نفسها وأسرتها، ومنها صناعة المواد الغذائية، إلى جانب اكتسابها مهارات وخبرات في مجال الصحة الحيوانية، فيسهل العناية بالحيوانات وتوفير الأدوية لها، خاصة في المناطق التي تهتم بتربية الماشية وتشهد تجمعًا حيوانيًا كبيرًا.

مؤكدا أن «المرأة المزارعة تعلب أدوارًا متعددة في تعزيز الأمن الغذائي في بلادنا وهي تعمل باجتهاد في الزراعة، بشقيها النباتي والحيواني، في المزرعة والمنزل، من خلال حصد المحاصيل الزراعية وجني ثمار الخضروات وغيرها من المهام الزراعية، مما يعني الاعتماد على المنتجات الزراعية المحلية، وبذلك تسهم في تعزيز الأمن الغذائي».

ويتابع: «بخصوص الإنتاج الحيواني، فالمرأة الريفية العاملة في الجانب الزراعي تعمل على تربية الحيوانات والدواجن وتغذيتها؛ لتحصل على اللحم والحليب والبيض، وبذلك يمكن الاعتماد على الصناعات الغذائية المحلية. وتعد تلك جهودًا أخرى تبذلها النساء في اليمن لمعالجة انعدام الأمن الغذائي».

ويؤكد مشرِّع في حديثه «أن المرأة الريفية التي لا تملك أرضًا زراعية تستمر في المساعدة في تأمين الغذاء؛ إذ تعمل مع مُلاك الأراضي بالأجر اليومي حتى تستطيع شراء الأعلاف الخضراء والجافة لإطعام الحيوانات الخاصة بها، بالإضافة إلى شراء العلاجات اللازمة لها والاعتناء بها».

ويضيف: «الغالبية العظمى من النساء في المناطق الريفية يعتمدن على تربية الحيوانات، من أبقار أغنام وماعز ودواجن؛ بهدف توفير الغذاء لأبنائهن خاصة فيما يتعلق بالألبان ومشتقاته، واللحوم والبيض وغيرها، من ناحية، وأيضًا تأمين مصدر دخل لهم من ناحية أخرى».

مجتمعات بحاجة إلى دعم المنظمات

يقول راشد محمد -مزارع من محافظة ريمة-: «المعاناة الكبيرة تقع على كاهل المرأة الريفية في كثير من المناطق اليمنية التي لم يصل دعم المنظمات إليها، ومنها منطقة (بكال) في مديرية (مزهر) بالمحافظة؛ إذ تقوم النساء بكثير من المهام الزراعية، سواء الاعتناء بالمحاصيل أو تربية المواشي دون أي مردود اقتصادي».

ويضيف: «تخرج المرأة منذ الصباح الباكر، وتذهب إلى المزرعة لجلب أعلاف للحيوانات من مناطق بعيدة ذات طرق شاقة ووعرة، لتصل إلى أماكن تتوفر بها الحشائش، وتستمر معاناتها تلك طوال شهور السنة دون أن تحقق فائدة سوى قليل من السمن والحليب الذي لا يكفي لأفراد أسرتها».

ويستمر في حديثه: «والأمر نفسه عند زراعة المحاصيل؛ إذ تبدأ أولًا بحرث الأرض، وبعد بذر الحبوب تمر سبعة أشهر لتصبح زرعًا، وبعد أن يكبر تظل المرأة تهتم بالزرع كل يوم. إنها تفقد الراحة وتتحمل التعب الأكثر، وفي نهاية الموسم تحصل على قليل من الحبوب، التي لا تكفي قيمتها أجر الثور الذي يحرث الأرض (طريقة تقليدية اعتمدت لحراثة الأرض)، أو أجر العمال الذين ساعدوها في بعض مراحل الزراعة».

يتطرق راشد إلى أبرز الاحتياجات الزراعية في منطقتهم قائلًا: «أرضنا جنة وصالحة لكل أنواع الزراعة، لكن لم يحسن استثمارها؛ إذ نحتاج إلى مرشدين ومرشدات زراعيين، وبذور وشتلات، وتقديم الدعم المادي من أجل تشجيع المزارعات، والقيام بمشاريع مياه الري عبر منظومة الطاقة الشمسية، وإيجاد منظمات داعمة لهن».

إن لدعم المنظمات الدولية النساءَ المزارعات في اليمن أهمية كبيرة في حياتهن، لا سيما بعد أن فقدن الاهتمام من الجهات الرسمية التي باتت عاجزة عن تقديم الخدمة لمواطنيها جراء الدمار الذي خلفه الصراع في البلاد منذ سنوات.

العدد (20) 15/2/ 2024

الأمن الغذائي في اليمن.. النساء النازحات هن الأكثر تضرُّرًا

في العام 2018م نزحت سكينة ناجي من محافظة الحديدة؛ حينما وصلت المعارك إلى مطار الحديدة القريب من مكان معيشتهم، مع عشرات الأسر التي غادرت المدينة إلى محافظات مختلفة في البلاد، اتجهت هي إلى إحدى مديريات محافظة تعز؛ إذ يقع هناك منزل والدها.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

تقول سكينة: «نزحنا لا نحمل سوى ملابسنا، تركنا كل شيء، منازلنا ومحتوياتها، ومصادر دخلنا، كان الموت حاضرًا على شكل أصوات الرصاص ونيران الانفجارات التي شهدتها المدينة حينها، فكرنا فقط كيف ننجو وأطفالنا، واتجهنا إلى أماكن نزوحنا نبحث عن الأمان».

تؤكد سكينة، وهي أم لأربع بنات وابن، أنّها لم تستطع الحصول على أيّ نوع من أنواع المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية والمحلية المخصصة لفئة النازحين سوى سلة واحدة طول مدّة نزوحها.

وتضيف: «عندما نزحنا لم يكن بحوزتي سوى قليل من المال، كنّا قد جمعناه منذ سنوات، اضطرَّ زوجي إلى ترك المحل الذي كان يعمل به، بعدما وصلت قذيفة أمامه قبل نزوحنا، ومنذ ذلك الحين ونحن نعيش أوضاعًا مادية خانقة؛ كونه مصدر دخلنا الوحيد».

وتتابع: «ظروفنا المعيشية زادت سوءًا في مكان نزوحنا، لم نعد نتناول نفس الوجبات التي كنّا نستطيع توفيرها، الغنية بالفواكه والخضروات واللحوم وغيرها من الغذاء المفيد للجسم، أصبح الخبز والشاي وجبة الصباح، والأرز يتغيب عن موائدنا أغلب الأوقات، ونكتفي بوجبة العصيدة (وجبة شعبية يخلط فيها الدقيق مع الماء)».

تواصل حديثها: «حتى بعد عودة زوجي لعمله في الحديدة وبعض أفراد أسرتي، لم يتغير من الأمر شيء، ترك الصراع أثرًا بالغًا على مصادر دخل كثير من السكان، تراجعت العديد من الأعمال ومعها تضررت كثير من الأسر، أكثر ما يستطيع زوجي وأبنائي توفيره هو الدقيق والسكر والزيت، تغيرت حياتنا للأسوأ».

تؤكد سكينة أنّها في مكان نزوحهم اضطرت برفقة بناتها إلى العمل في الحقول مع كبار المزارعين، مقابل أجر يومي، أو حصولهنّ على كمية من الحبوب أو الحطب؛ من أجل تحسين وضعهنّ المعيشي، وتوفير الغذاء الكافي لأفراد أسرتهنّ، كما تفعل كثير من النساء النازحات في عدد من المدن والمناطق التي نزحنَ إليها. وتضيف: «تحملنا أعباء إضافية لتوفير المتطلبات الأساسية، وهو ما أثر على حياتنا في شتّى الجوانب النفسية والاجتماعية».

الدور الرسمي

في هذا السياق يقول محمد ردمان (منسق عام النازحين- تعز) «إنّ الجهات الحكومية تعمل بقدر الإمكان وتبذل جهودًا ومناشدات، ولكن الاستجابة من الجهات الإنسانية لا تصل حتى إلى 15%.

موضحًا: «إنّ الأسر النازحة في أماكن النزوح بما فيها النساء تفتقر لأبسط مقومات الحياة، مثل الغذاء والدواء ومواد الإيواء، وأنّ دعم الجهات الإنسانية لا يصل إليهم إلا شيئًا يسيرًا في بعض المناطق».

ويرى أنّ المعالجات ستتمّ إذا وصلت الإشكالية بشكل جيد للجهات الإنسانية، إذ سوف تحلّ الإشكاليات المتعلقة بتوفير الدعم، إلى جانب تنفيذ المشاريع التنموية التي سوف تخدم النساء النازحات، والمتمثلة في دورات وورش عمل للنساء؛ لتعليمهنّ الخياطة وصناعة البخور والحرف اليدوية، وغيرها من الأنشطة التي ستساعدهنّ وتمكّنهنّ من العمل من أجل أن يَعُلْنَ أنفسهنّ وأطفالهنّ في مرحلة النزوح.

من جهته يقول محمد السعيدي (مدير إدارة المخيمات، الوحدة التنفيذية، مأرب): «إنّ هناك العديد من التحديات التي تواجهها المرأة في مخيمات النازحين على مستوى اليمن، وهي نقص التمويل، الذي تتأثر به النساء بالدرجة الأولى، خاصة أنّ كثيرًا من الأسر في مواقع النزوح تعولها نساء».

ويضيف في حديثه لـ«صحيفة المرأة في التنمية والسلام»: «أنّ الجهات الرسمية، بالتعاون مع شركاء العمل الإنساني، تبذل جهودًا كبيرة لحل جميع الإشكاليات التي تواجه المرأة النازحة، ومنها حشد التدخلات وتمكين المرأة من خلال برامج التمكين الاقتصادي، وإكسابها مهارات تستطيع من خلالها العمل وكسب الرزق».

محمد السعيدي

مؤكدًا على منح كثير من النازحات في محافظة مأرب مكائن خياطة؛ من أجل قدرتها على إعالة نفسها، وغيرها من مشاريع سبل العيش، ومنها العديد من الأنشطة في مجال الثروة الحيوانية، وفي مجال المعجنات، وفي الكوافير، بالإضافة إلى فتح محلات خاصة بهنّ.

تقديرات دولية

تسبب الصراع في نزوح ملايين اليمنيين من منازلهم جراء اشتداد حدة المعارك في مناطق كثيرة من اليمن؛ إذ قدرت مصادر رسمية عدد النازحين في البلاد بأكثر من 4 مليون نازح، منهم أكثر من 900 ألف نازحٍ في مدينة مأرِب.

يواجه النازحون في اليمن تحديات كبيرة في أماكن نزوحهم، منها نقص الغذاء والمأوى والخدمات الصحية، التي تعمل كثير من المنظمات وشركاء العمل الإنساني في اليمن على توفيرها وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة.

في تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعنوان: «النازحون اليمنيون جراء النزاع يواجهون شبح المجاعة» نشر بتاريخ 11/ ديسمبر من العام 2020م، أكدت أنّ قرابة 40% من الأسر النازحة يجدون صعوبة في توفير احتياجاتهم من الغذاء، منهم 37% يتناولون كمية غير كافية من الطعام، نظرًا لعدم حصولهم على مصادر دخل تبقيهم على قيد الحياة.

النساء النازحات هنّ الأكثر تضرّرًا من بين فئات المجتمع؛ إذ تتعرض كثير منهنّ لمخاطر عديدة، منها: انعدام الأمن الغذائي الذي يجعلهنّ عرضة للكثير من العوامل النفسية والاجتماعية نظرًا للظروف التي تعيشها كثير منهنّ في أماكن نزوحهنّ.

الآثار النفسية

كغيرها من الآثار التي وقعت على كاهل النساء جراء انعدام الأمن الغذائي لهنّ ولأسرهنّ، هناك آثار نفسية، تقول أفراح العريقي (رئيسة قسم علم نفسي بكلية الآداب، جامعة الحديدة): «النزوح يؤثر بشكل عام على حياة النساء النازحات، لا سيّما على الأمن الغذائي؛ إذ يترتب على النزوح فقدان مصادر الرزق، وترك موطنهنّ الأصلي قهرًا، حتى وإنْ كُنَّ في حدود الوطن الجغرافية، وعدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن آمن، وفرص عمل لتوفير لقمة العيش بكرامة، خاصة الأسر التي كانت تعتمد على مِهن وحرف يدوية تقليدية؛ كالزراعة والصيد في موطنها الأصلي».

وتتابع: «ويترتب على ذلك كثير من الآثار النفسية للمرأة النازحة خاصة، وأنّها من أكثر الفئات تأثّرًا بتبعات النزوح، ومنها: الخوف من المستقبل، والقلق، والحزن، واليأس، والأمراض، ومحاولات الانتحار عند بعضهنّ، والاكتئاب وسوء التوافق النفسي والتكيف».

وللحدِّ من هذه الآثار توضح العريقي: «أنّ هناك العديد من المقترحات، مثل: تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للنساء النازحات لرفع كفاءتهنّ النفسية وتحسين صحتهنّ العقلية، وتمكين النساء النازحات اقتصاديًا لتحسين سبل العيش، ورفع الوعي لديهنّ لتحسين مهارات التكيف الاجتماعي مع المجتمع المضيف».

فيما يقول علي الكبسي (مُختص نفسي): «إنّ الآثار النفسية المترتبة على حياة النازحات كثيرة، منها: عدم الاستقرار النفسي والأسري، والشعور بالقلق والتوتر، بالإضافة إلى ظهور أمراض نفسية أخرى خاصة لدى النساء الأكثر حساسية من المشاكل».

ويرى الكبسي أنّ من الحلول الممكنة لمساعدتهنّ: توفير مؤسسات تدعم العلاج النفسي في تلك المجتمعات، وتوفير فرص عمل لهنّ بمّا يضمن قدرتهنّ على توفير مصدر دخل يقتتَن منه، وتنظيم رحلات النزوح إلى مناطق يتوفر بها الأمن الغذائي أكثر من غيرها.

من جهتها تقول مليون محمد الثمري (مختصّة نفسية): «للنزوح أثر سلبي على حياة الناس جميعًا، ولكن النساء والأطفال وكبار السنّ هم الأكثر تأثّرًا».

وتضيف من الآثار النفسية على المرأة النازحة: «الهلع والخوف من المستقبل المجهول». موضحة: «أنّ سماع أيِّ أخبار مرعبة يحدث هلعًا، وهذا بدوره ينعكس على الجسم ويسبب أمراضًا قد تصبح مزمنة، منها ألم المعدة والقولون العصبي والصداع والغثيان، بالإضافة إلى الشعور بالانعزال الاجتماعي والحزن الشديد وصعوبة في النوم».

وتتابع: «هناك حلول تمكّن المرأة النازحة من التغلب على تلك الآثار، منها: تقبل الواقع

WDP المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (20) 15/2/ 2024

حتى تستطيع العيش بسلاسة ومرونة، إضافة إلى السعي بقدر الممكن والمتاح لتغيير الحياة، أما بحرف يدوية أو أي عمل، والتعرف على أماكن الدعم الخاصة بالنزوح، والاندماج الاجتماعي لتطوير الذات والأسرة ورفع الوعي».

من جهته يقول صالح أحمد باشامخة (مختصّ نفسي):» إنّ انعدام الأمن الغذائي للمرأة وأسرتها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على صحتها النفسية ورفاهيتها العامة، وقد تواجه كثيرًا من المشاكل النفسية، منها القلق والتوتر»، موضحًا: «عدم توفر الغذاء الكافي يمكن أن يسبب قلقًا مستمرًا وتوترًا لدى المرأة؛ إذ يكون لديها القلق المستمر بشأن كيفية تلبية احتياجات أسرتها وتأمين الطعام اليومي لهم».

ويرى أنّ الانعدام المستمر للغذاء يؤدي إلى الشعور بالحزن والاكتئاب، وأنّ الشعور بالجوع المستمر وعدم القدرة على تلبية احتياجات الطعام الأساسية يمكن أن يؤثر سلبًا على المزاج والأحاسيس العامة للمرأة.

ويضيف: «عندما يكون الجسم في حالة جوع مستمرة، فإنّه يتأثر بشكل سلبي بالتركيز والقدرة العقلية، وفي هذه الحالة من الصعب على المرأة التركيز في الأعمال اليومية والتفكير بوضوح، في ظلّ انعدام الغذاء الكافي».

وعن الإجراءات التي من شأنها الحدّ من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي من الناحية النفسية، يقول باشامخة: «يجب تحقيق الجهود لتوفير الأمن الغذائي للمرأة وأسرتها، وينبغي أن يكون هناك تركيز على توفير فرص العمل المستدامة والدخل المناسب لتمكين الأسرة من تلبية احتياجاتها الغذائية، وتوفير فرص التدريب والتعليم المهني للنساء لتكتسب مهارات تمكنها من العمل وكسب دخل مستقل، هذا يمكن أن يساعد في تحسين الأمان الغذائي للأسرة، ويعزز الثقة والاستقلالية النفسية للمرأة».

ويضيف: «إلى جانب توفير جلسات نفسية ودعم اجتماعي للمرأة للتعامل مع التحديات النفسية، التي قد تنشأ نتيجة لانعدام الأمن الغذائي. من المهم أن يكون هناك جلسات تساعد المرأة في التعامل مع القلق والاكتئاب، وتعزيز الصحة النفسية والمرونة العقلية».

مؤكدًا على ضرورة تعزيز الدعم الاجتماعي للمرأة؛ من خلال توفير شبكات الدعم المحلية، والمشاركة في مجتمعات محلية قوية، وبدورها تساعد هذه العلاقات الاجتماعية القوية في تقديم الدعم العاطفي والموارد العملية، التي تساعد المرأة على التعامل مع الصعوبات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

الآثار الاجتماعية

في إطار الآثار الاجتماعية، يقول عبد الكريم غانم (باحث في علم الاجتماع): «في ظل تضاؤل فرص العمل التي تحفظ كرامة المرأة النازحة، تفتقر كثير من النازحات للأمن الغذائي، فكثير من الأسر النازحة تعجز عن تقبل خروج نسائها وفتياتها للشارع، أو ممارستهنّ للأعمال التي لا تضمن حمايتهنّ من الاستغلال، في ظل سوق العملِ التي فرضها الصراع، ولم تترك فيها هامشًا كبيرًا لعمل النساء».

ويضيف: «تفقد النساء في حالة النزوح آلية الحماية التقليدية، جراء فقدان العائل من الرجال، سواء الأزواج أو الأبناء أو الأخوة أو غيرهم من الأقارب، فتتفاقم الأعباء؛ إذ يستلزم عليهنّ القيام بأعمال ذات مردود ماديّ، إلى جانب المهام المنزلية المعتادة، في ظل اقتصاد الصراع وما يفرضه من أولوية للذكور على الإناث».

ويتابع: «وعلى الرغم من الجهود التي قد تبذلها النساء النازحات في الأعمال التي قد يلتحقنَ بها؛ فإنهنّ قلّما يحققنَ الرفاهية التي تنعكس إيجابيًا على حياتهنّ الشخصية، ففي أوقات النزوح وما يصاحبه من أزمات المرأة، هي مَن يأكل أقل، وإن كانت هي مَن يعول الأسرة».

ويشير في حديثه إلى أنّ كثيرًا من النساء النازحات تضطر للبحث عمّا يسدّ الحاجة للطعام بين مخلفات القمامة، أو تضطرّ للقيام بأعمال هامشية كجمع النفايات البلاستيكية لبيعها بما يضمن توفير لقمة العيش، عوضًا عن الالتحاق بالمدارس، وتضطر كثير من الفتيات النازحات للتسول في الشوارع.

تعيش المرأة النازحة في مختلف مناطق البلاد ظروفًا استثنائية في ظل الأوضاع التي تمرُّ بها البلاد، وهو ما يتطلب جُهدًا أكبر؛ لتحسين وضعها ومعيشتها، إلى جانب حمايتها من أي أضرار نفسية قد تترتب على صحتها جراء ما تواجهه من معاناة، خاصة أنّها المتضرر الأول في مجتمع النزوح.

المبادرات الشبابية.. جهود حاسمة لدعم الأمن الغذائي للنساء

تبذل عددٌ من المبادرات الشبابية جهودًا حاسمة لتحسين الأمن الغذائي للنساء، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز وصول النساء اليمنيات إلى الغذاء، من خلال تنفيذ مشاريع مبتكرة، وتوفير التدريب والتوعية والدعم المالي.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

وتعدّ المبادرات الشبابية جزءًا مهمًّا من العمل الجماعي، الذي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للنساء في اليمن، بالشراكة مع المنظمات الإنسانية والمؤسسات الحكومية، وتقدّم المبادرات حلولًا مبتكرة؛ تعزّز الإنتاج الزراعي، وتحسّن الوصول إلى الغذاء.

مبادرة الأصالة والتواصل للتنمية الاجتماعية، أحد أهم المبادرات الشبابية التي أسهمت في تنفيذ مشاريع مهمة، وخاصة لدعم الأمن الغذائي للنساء في اليمن.

وزعت المبادرة عددًا من السلال الغذائية للأسر الأشد فقرًا، واستهدف المشروع الفئات الموجودة في المناطق المهمشة، والمناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية الواقعة في أطراف عدن.

التوعية والتثقيف

قدّمت "مبادرة الأصالة والتواصل للتنمية الاجتماعية" حملة توعوية كبيرة، تتحدث عن سوء التغذية وأعراضها وأسبابها، وبهذا الجانب تقول حنان أحمد، رئيسة المبادرة: «هناك كثير من المناطق التي تقع في أطراف مدينة عدن لا تصل إليها المساعدات الغذائية، وتفتقد النساء في هذه المناطق إلى التوعية الغذائية وإلى تعزيز الوعي الغذائي في هذه المناطق».

وتضيف: «يجب استهداف هذه المناطق بحملات توعوية مجتمعية شاملة، وبرامج تثقيفية حول مواضيع تنوع النظام الغذائي، والأطعمة المغذية والصحية، التي يجب تضمينها في الوجبات اليومية».

وأوضحت في حديثها أنّ تنظيم ورش عمل ومحاضرات قصيرة لتثقيف النساء حول تناول الأطعمة المغذية، وتعزيز الوعي بأهمية التغذية المتوازنة والصحية للنساء، من أهمّ الخطط التي تمنع النساء من الإصابة بأمراض سوء التغذية.

مضيفة: «في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة قد يكون من الصعب على المبادرات الشبابية تنفيذ مشاريع مستدامة تهدف إلى تحسين الإنتاج الغذائي، وتوفير مصادر غذائية مستدامة للنساء والأسر في المجتمع، إلّا إذا كان هناك تدخلات من قبل المنظمات لتقديم الدعم المالي، وتوفير السلسلة والمكملات الغذائية للنساء الحوامل والمرضعات».

وأشارت إلى الخطط التي تضمن للنساء الحصول على حصص غذاء كافية؛ أهمها رفع كشوفات صحيحة من قبل الأشخاص المعنيين في المناطق الأشد فقرًا، ورصد الحالات التي تحتاج إلى الغذاء، وإيصالها إلى المنظمات؛ لتوزيعها بشكل عادل لضمان وصول الغذاء لها.

التأهيل والتدريب

أوضحت سحر الهاشمي (عضو في مبادرة إحسان) أنّ التأهيل والتدريب من أهم الأدوار التي تقوم بها المبادرات الشبابية؛ لتحسين الإنتاج الغذائي، وتوفير مصادر غذائية مستدامة للنساء والأسر في المجتمع.

وتقول: «تقوم المبادرات الشبابية بتقديم فرص تأهيلية وتعليمية للنساء لزيادة الإنتاجية لتعزيز الدخل، وتحسين الظروف المعيشية، ويمكن للتدريبات التي تتلقاها المرأة أن تُسهم في التمكين الاقتصادي، وزيادة فرص العمل؛ نتيجة اكتسابها مهارات جديدة عزّزت من قدراتها القيادية».

مضيفة: «برزت في الآونة الأخيرة مبادرات شبابية قدمت فرص تدريب للنساء في مجال الزراعة وتربية الحيوانات، وتصنيع المنتجات الغذائية، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي للنساء للقيام بمشاريع غذائية صغيرة».

وتؤكد من خلال حديثها: «استطاعت كثير من النساء القيام بمشاريع خاصة، الأمر الذي أسهم في زيادة فرص العمل، وتحسين الأمن الغذائي لهنّ ولأسرهنّ».

تأمين الغذاء

شارك الناشط المجتمعي علي محمد في عدد من المبادرات التي تدعم تأمين الغذاء للفئات الأشد فقرًا. ويؤكد أنّ مشاريع توزيع الطعام وتوفير الدعم للأسر المحتاجة من أهم المشاريع التي تهدف إلى تحسين الوضع الغذائي للنساء.

وأشار إلى أهمّ الأدوار التي تقوم بها المبادرات الشبابية لضمان حصول النساء على الغذاء، أهمها: تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للنساء والأسر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتوفير الموارد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى دعم مشاريع زراعية، وتوفير مصادر غذائية مستدامة للنساء.

مشدّدًا على ضرورة توفير الدعم والتمويل؛ لتحقيق أقصى قدر من الفاعلية والتأثير الإيجابي لمثل هذه المشاريع، التي تحقق الأمن الغذائي للنساء في اليمن.

صعوبات وتحديات

حول أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهه المبادرات الشبابية أثناء عملها في تعزيز الأمن الغذائي للنساء؛ تواجه المبادرات الشبابية العديد من التحديات والصعوبات التي أثرت بشكل كبير على تنفيذ مشاريعها الإنسانية والتنموية.

وترى حنان أحمد أنّ هناك كثيرًا من المبادرات الشبابية التي تمتلك أفكارًا ومشاريعَ تخدم فئات المجتمع جميعًا، لكن الشباب لا يستطيعون تنفيذها؛ بسبب الأوضاع الأمنية والتحديات الاقتصادية والمالية.

وتقول: «تواجه كثير من المبادرات صعوبة في عدم الحصول على التراخيص الخاصة لممارسة العمل، بالإضافة إلى غياب الدعم والتمويل لتنفيذ المشاريع الصغيرة؛ نتيجة توجيه الدعم والتمويل لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الكبيرة».

مضيفة: «تحتاج المبادرات الشبابية إلى الدعم والتشجيع من قبل الحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى توفير الفرص التعليمية والتدريبية للشباب الراغبين في العمل المجتمعي والإنساني، وتوفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ مشاريعهم الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في اليمن».

WDP المـــرأة في التنميـــة والســـلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (20) 15/2/ 2024

دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي

تعد المرأة الريفية اليمنية من فئات المجتمع الضعيفة بسبب الظروف غير المواتية؛ فهي محرومة من الوصول إلى معظم الفرص الاجتماعية المتاحة. وفي مثل هذه الظروف لا يمكن أن نتوقع أن في استطاعتها توفير ما يكفي من غذاء لعائلتها، ومن باب أولى مساهمتها في الأمن الغذائي على مستوى الوطن.

م/ فتحية أرشد محمد
مديرة إدارة تنمية المرأة الريفية لحج
مستشار عدد المرأة في الأمن الغذائي في اليمن

عند تحليل وضع المرأة الريفية ينبغي أن نضع في البال التباينَ بين المناطق الجغرافية وما يترتب على ذلك من آثار متغيرة على المرأة، ومع ذلك يمكن أن نعرض السمات المشتركة للحياة والأوضاع الاجتماعية للمرأة الريفية اليمنية.

تشارك المرأة الريفية مشاركة فعالة وجادة في كل أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، سواء داخل المنزل أو خارجه، ويقع على عاتقها العبء الأكبر من المسؤولية العامة. ومن الأنشطة التي تقوم بها:

– توفير مياه الشرب وتنقيتها لأسرتها في كثير من الأحيان، ويحتاج هذا النشاط إلى جهد ومشقة، إما بالسير مسافات طويلة حاملة للأواني المملؤة بالماء، وإما في تنقيته وتصفيته ليكون صالحًا للاستخدام. وكذا تقوم بتجهيز الطعام وإعداده للأسرة، وتربية الأطفال ورعايتهم.

– تربية حيوانات الحقل والأغنام والدواجن وتغذيتها، والرعي ومداواة الحيوانات في بعض الحالات المرضية البسيطة، وتربية النحل وإنتاج العسل.

– حلب اللبن وتصنيعه وتحويله إلى مشتقات الألبان المختلفة، مثل الحقين والزبادي والزبدة والسمن، بمهارات فائقة.

– المشاركة في الأنشطة الزراعية خارج المنزل في عمليات تمهيد الأرض وتسويتها، وبذر البذور وتصفية الأعشاب والتسميد والري، واستخدام المبيدات وجني المحاصيل وتجهيزها وإعدادها.

– المشاركة في عمليات صيد الأسماك وخاصة في التجهيز والحفظ والتخزين من خلال عمليات التجفيف والتمليح.

– ممارستها لعدة حرف تستخدم فيها مواد البيئة الخام وتحولها إلى منتجات ذات نفع لها ولمجتمعها، مثل استخدام العَزَف والخوص في صناعة الجِعَاب (تشبه الحقائب) والسلال والمَشَاجِب (أقفاص شبه هرمية تُعلق عليها الثيَاب ليتم تعطيرها بالبخور) والمراوح وغيرها. وكذا إنتاج مطحون الحناء الذي يعد مصدر دخل للعديد من الأسر في مناطق زراعة محصول الحناء.

– أعمال الحياكة وغزل الصوف والأشغال اليدوية والحرفية بأنواعها.

– المرأة في الريف هي طبيبة المنزل؛ إذ تحضر بعض المستحضرات البسيطة من الأعشاب البرية والطبية؛ لتعالج بها الأسرة من نزلات البرد وبعض أمراض الجلد والمعدة والكلى. وللمرأة البدوية خبرة طويلة في هذا المجال.

– إنتاج أدوات التجميل من الزيوت والعطور، وصنع البخور ومشتقاته، وهذا يعد مصدر دخل للعديد من النساء الريفيات، وكذا صناعة الفخَّاريات مثل المجامر والمواقد.

– بعض النساء الريفيات يستفدن من مخلفات الحيوانات في إنتاج البيوجاز الحيوي لإنتاج الطاقة، وفي إنتاج السماد البلدي لتسميد الأراضي الزراعية.

– ومن أهم الواجبات التي تقع على عاتق المرأة حتى آخر عمرها، إلى جانب كل ما تقدمه من أعمال، أنها تكون أمًّا ومسؤولية البيت بكامله هي مهمته المقدسة.

– فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي نجد أن المرأة الريفية اليمنية مسؤولة عن إنتاج الغذاء في أراضٍ مطرية من أجل إعاشة الأسرة، وهي مسؤولة أيضًا عن تربية الماشية، ويتولى الرجل المزارع مسؤولية إنتاج محاصيل السوق النقدية في أراضٍ مروية.

– وعلاوة على المسؤوليات الخاصة بالزراعة وتربية الماشية نجد أن المرأة الريفية اليمنية مسؤولة بشكل كامل عن الاحتياجات المنزلية للأسرة، كما أن الدور الإنجابي للمرأة ما يزال محور التركيز بدرجة كبيرة من جانب المجتمع، والمرأة ذاتها.

–وفضلا عن العمل في الحقل والعمل المنزلي ورعاية الأطفال تتولى المرأة الريفية مسؤولية جلب المياه وأخشاب الوقود، وهي مسؤولية تستهلك كثيرًا من الوقت والطاقة خاصة أن المياه والحطب يوجدان عادة بعيدًا عن القرية. وتنفق المرأة الريفية اليمنية حوالي 16 ساعة يوميًا في أعمال زراعية ومنزلية.

– وتتولى المرأة أيضًا مسؤولية المهام ذات العمل المكثف التي تستهلك كثيرًا من الوقت، خاصة أن إنجاز معظم هذه المهام يتم يدويًا أو باستخدام أدوات بسيطة.

من أولويات الأمن الغذائي في اليمن تحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الرئيسية على الأقل. ومن المهم جِدا، بالنسبة لبلد مثل اليمن، الإبقاء على التوازن بين الأهداف الاقتصادية، التي تضع في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الكمِّية، والأهداف السياسية والإنسانية والاجتماعية ذات الطبيعة الكيفية، وفي ظل هذه الظروف تكون الحلول ذات طابع سياسي.

التحديات التي تواجهها المرأة الريفية اليمنية

– رغم أن المرأة قد تكون مسؤولة عن نشاط زراعي معين فإن دورها ينتقل إلى الرجل عند التعامل مع الجهات الداعمة. إن الدخل المنخفض في اليمن يعد سببًا رئيسيًا في صعوبة الحصول على الغذاء، سواء كان منتجًا محليًا أو مستوردًا، وسوف يزداد هذا الوضع سوءًا مع تطبيق المرحلة الثانية في برنامج التكثيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، وإلغاء دعم الغذاء يؤثر على القوة الشرائية للفقراء؛ وهو ما سينعكس سلبًا على مستوى تغذيتهم المنخفضة بالفعل (يبلغ سوء تغذية الأطفال 30%).

– وعلى الرغم من أن القدرة الاقتصادية يجب أن توضع في الاهتمام، فإن من المهم بذل الجهود لتحقيق مستوى معين من الاعتماد على الذات في مجال الأمن الغذائي قبل التسليم بمسألة استيراد احتياجات الغذاء الرئيسية غير المأمونة على الأطلاق.

– ولا يتم تقييم إسهام المرأة في الإنتاج الزراعي والحيواني تقييمًا حقيقيًا؛ نظرًا إلى أن عمل المرأة الريفية يتم عادة خارج الاقتصاد النقدي، ومن ثم فإنه لا يدخل ضمن المسوح والتعدادات الوطنية، وبالتالي لا يدخل ضمن الإحصاءات القومية. وهذا ويؤثر سلبًا على وضع المرأة وفرصها في المجتمع، كما أنه يؤدي إلى توجيه جميع تسهيلات الإنتاج الزراعي إلى المزارعين الرجال المنتجين للمحاصيل النقدية، ويترتب على ذلك تجاهل المجالات التي تقع ضمن مسؤوليات المرأة.

– تستخدم المرأة تكنولوجيا بدائية، ومن ثم فإن إنتاجيتها الزراعية منخفضة بشكل واضح، ويضاف إلى ذلك عدم قدرة المرأة على الحصول على معلومات جيدة عن تربية الحيوانات أو على تكنولوجيا توفر الجهد المبذول (تنفق المرأة الريفية ثلاث ساعات يوميًا في إطعام البقرة يدويًا).

– عدم حصول المرأة الريفية على الخدمات البيطرية، خاصة أن تخصص النساء في المجال البيطري نادر جدًا في اليمن. وعلاوة على ذلك تنفق المرأة الريفية كثيرًا من الوقت والجهد في توفير العلف للحيوانات، بالإضافة إلى المسؤوليات الضخمة الخاصة بتسمين الأغنام وحلب الماشية. وهناك بعض الأنشطة التي تراها المرأة اليمنية متدنية الإنتاجية ومستغرقة للوقت والطاقة، مثل طحن الحبوب يدويًا وحمل المياه وجمع الحطب وعمل أقراص روث الماشية وجمع العلف الطازج وتغذية الأبقار باليد بأعواد الذرة وفصل الزبدة من اللبن ودَرْس الحبوب (إخراجها من قشورها) وبذرها يدويًا.

– لا تتحكم المرأة الريفية اليمنية المنخرطة في الإنتاج الزراعي بوسائل الإنتاج ومصادره؛ إذ لا تملك أي قدر من السيطرة على الأراضي أو المياه أو المعدات الزراعية أو الائتمان ورأس المال. فضلا عن ذلك هناك قيود على احتمالات اكتسابها مثل تلك السيطرة. ومن النادر أن تمتلك المرأة أراض زراعية باستثناء الجهات التي توجد بها أعداد كبيرة من النساء.

– عدم حصول المرأة على حقوقها في تمَلُّك الأراضي يحرمها من الحصول على القروض التي تحتاج عادة إلى ملكية الأرض كضمانة، ويؤدي ذلك إلى استمرار دائرة فقر المرأة.

– لا توجد للمرأة سيطرة (حق التصرف) على رأس المال العيني أو المالي، مثل آبار المياه وحيوانات الجر والمعدات الزراعية أو التسهيلات الإنمائية. ومن جانب آخر يتحكم الزوج –بفضل احتكاره أوجه الأنشطة المرتبطة بالتسويق– برأس المال المالي والعيني الذي يسيطر عليه ويستطع التصرف فيه بالفعل، كما أنه يحصل عادة على التسهيلات الإنمائية.

– عدم توجيه أي اهتمام جدي للزراعة المطرية؛ لأنها تقع في إطار الاقتصاد المعيشي المسؤولة عنه المرأة حتى وإن كانت مصدرًا لإنتاج الغذاء.

– يتحكم الرجل في القرارات المتعلقة بالمسائل المالية، أي المتعلقة بالائتمان والقروض والتسويق وتوزيع الدخل والمدخرات وصفقات الأراضي.

المقترحات والتوصيات

– ضرورة التعاون بين الرجل والمرأة في مواجهة التحديات التي تفرضها التنمية؛ للنهوض بمستوى المرأة التعليمي والسياسي.

– ضرورة الاعتراف الرسمي بمشاركة المرأة في الزراعة كشرط أساسي للنهوض بخدمات الإرشاد وزيادة قدرتها، والاعتراف بمهام النساء المشتغلات؛ لتقديم خدمات الإرشاد مع توفير التدريب العملي لهن وتحقيق التوازن السليم بين التدريب على المهارات التقليدية والمهارات الجديدة التي تحقق دخلاً للنساء وتساعدهن على توفير هذا الدخل وحسن الاستفادة منه.

– التوازن بين الحرف التقليدية وغير التقليدية؛ لتحسين جودة المنتجات، وفتح قنوات التسويق لتصريف منتجات المرأة.

ضمان حق المرأة في الملكية؛ لأنه يساعد على زيادة دور المرأة الريفية في التنمية، فيما يؤدي عدم ضمان هذا الحق إلى فشل المشروع.

– مقترح دعم المشروعات التي تنفذ في المناطق الريفية؛ للحد من تدفق سكانها إلى المراكز الحضرية.

– عمل دراسة للمرأة في القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص والنظر في احتياجات هذين القطاعين في ظروف عمل المرأة في القطاع الخاص.

– تزويد العاملات الزراعيات مالكات الأراضي بالتكنولوجيا الملائمة لزيادة إنتاجهن، والتقليل من الجهد البدني.

– توفير تدريب للمرأة بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع، مع ضرورة زيادة عمليات التدريب الحالية، والتدريب المهني في مختلف القطاعات مثل المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

– توفير التسهيلات الإنمائية للنساء في المشروعات الإنتاجية الصغيرة في القطاع غير الرسمي.

– توفير المشورة القانونية لتوضيح حقوق المرأة وتنظيم أوضاعهن الشخصية في العمل والأسرة.

– ينبغي أن نركز على الإنتاج الزراعي والماشية وتربية النحل وتربية الأعشاب الطبية والعطرية، وتوليد الدخل والصناعات الصغيرة بالقرى. ويجب أن يتم أيضًا الاهتمام بالإرشاد الخاص غير الزراعي من قبل الوزارات الأخرى والمؤسسات ذات الصلة، مع أهمية التنسيق مع الإرشاد الزراعي، وعلى سبيل المثال التنسيق بشأن محو الأمية بوزارة التربية والتعليم والقضايا الصحية بوزارة الصحة وما إلى ذلك.

– ويجب تقديم خدمات للمرأة الريفية وإرشادها وتنميتها، وأن تبذل اهتمامًا خاصًا بالثروة الحيوانية؛ ويجب تشجيع الطالبات على الالتحاق بالطب البيطري، ولا بد من توفير مزيد من الخدمات البيطرية من خلال وحدات متنقلة، ويجب تدريب المرشدات الزراعيات على الخدمات البيطرية البسيطة. وعليهن أن يساعدن المرأة الريفية في مجال تسمين الأغنام، وحلب الحليب وتصنيع مشتقاته من أجل الوصول بالناتج إلى أعلى المستويات مما يزيد من دخل المرأة.

– لا بد من حصول المرأة على التكنولوجيا التي تزيد من الإنتاجية وتوفر الجهد، وعلى مشروعات الري، التي يتم توجيهها عادة إلى إنتاج المحاصيل النقدية التي يسيطر عليها الرجل، أن تتوجه للنساء أيضًا. وينطبق الشيء نفسه على حصول المرأة الريفية على خدمات الإرشاد الزراعي بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالنوع. ويترتب على ذلك حرمان المرأة الريفية من خدمات زراعية هي في أمس الحاجة إليها.

– تشجيع الحرف اليدوية؛ كونه نشاطًا إنتاجيًا واضحًا.

إدماج المرأة في المشروعات الإنمائية، بدلاً من تقديم الدعم للمشروعات القاصرة على المرأة.

– ويمكن الاستفادة من مخلفات الحيوانات من خلال إدخال التكنولوجيا الريفية البسيطة لمشروع إنتاج الغاز الحيوي لطهي الطعام وإنارة المنزل.

– إدخال تكنولوجيا تقليل الفاقد من أعلاف الحيوانات باستخدام قصاصات الأعلاف وتأهيل حظائر الحيوانات لحمايتها من المفترسات.

– إتاحة فرص وصول المرأة إلى الموارد وإكسابها مهارات في أوجه الأنشطة المولدة للدخل، وهذا سوف يؤدي إلى تحسين وضعها في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة.

WDP
المـــــرأة في التنميـــة والســـــلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE

صحيفة اجتماعية - تنموية - شاملة - مستقلة
(شهرية) - تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر

العدد (20) - 20 صفحة - السعر (مجانا) - 2024/2/15

(الصفحة الأخيرة) - 20 صفحة

90.5 % يرون أن من الضروري تعزيز دور المرأة في صناعة القرار والتخطيط للأمن الغذائي في اليمن

إعداد: يُمنى احمد
المرأة في التنمية والسلام

تواجه اليمن، نتيجة الأزمة الإنسانية التي تعاني منها منذ سنوات، تحديات كبيرة في القدرة على تأمين الغذاء الكافي للأفراد؛ إذ تعيش نقصًا حادًا في الموارد الغذائية والمياه مما أدى إلى تعرض نحو 17 مليون شخص، أي ما يعادل 60% من السكان، لمستويات متعددة من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى شهر مارس من عام 2023، لا سيما أن قطاع الزراعة في اليمن لا يوفر في الوقت الحالي سوى 15-20% من احتياجات اليمن الغذائية الأساسية مما زاد الوضع سوءًا، وزادت احتمالات حدوث مجاعة في اليمن.

ومما يزيد من أهمية الدور الذي تلعبه المرأة اليمنية في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن أن المرأة اليمنية عمود أساسي في تأمين الغذاء لأسرتها، وتمثل الجزء الأكبر من القوى العاملة في القطاع الزراعي في اليمن؛ إذ يتجاوز عدد النساء العاملات في هذا المجال عدد الرجال العاملين فيه، وتقدر نسبتهن بنحو 60% مقابل 40% فقط للرجال.

تعمل النساء في القطاع الزراعي في تربية المواشي بنسبة 90%، وفي الزراعة بنسبة 75%. وهذا يجعل الدور الذي تلعبه المرأة اليمنية في حل أزمة الغذاء في اليمن وتحقيق الأمن الغذائي مهمًا جدًا ويصعب التغافل عنه؛ لذلك أجرت وحدة المعلومات واستطلاع الرأي بـ«يمن إنفورميشن سنتر» استطلاع رأي حول هذا الدور بعنوان (المرأة في الأمن الغذائي في اليمن).

أُقيم الاستطلاع على عينة بحثية بلغت (152) شخصًا، كان أكثرهم من الإناث بنسبة 73.8%، مقابل 26.2% من الذكور. وكانت الفئات العمرية للمستطلَعين متفاوتة، فـ68.3% منهم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 26-35 عامًا، وتراوحت أعمار 22% منهم بين 18-25 عامًا، فيما 7.3% منهم كانت أعمارهم ما بين 36-45 عامًا، و2.4% فقط لمن أعمارهم بين 45-65 عامًا.

أما عن المؤهل الدراسي فأغلب المشاركين من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة 64.3%، ثم الحاصلون على الشهادات العليا بنسبة 28.5%، ونسبة 4.8% للحاصلين على شهادة الثانوية العامة، ثم الطلابُ الجامعيون بنسبة 2.4%.

وبالنسبة للنطاق الجغرافي للاستطلاع، جاءت العينة من ست محافظات يمنية، هي: صنعاء بنسبة 42.9%، تعز بنسبة 33.3%، الحديدة بنسبة 9.5%، حضرموت بنسبة 7.1%، ذمار بنسبة 4.8%، وعدن بنسبة 2.4% فقط.

النتائج الرئيسة

في البداية، قال 71.4% من المشاركين في الاستطلاع إنهم يرون أن المرأة اليمنية عامل مهم في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن، ويعتقدون أن ذلك عائد لعدة أسباب منها*:

زراعة المحاصيل ورعاية الماشية، بنسبة (83.3%).

تحضير الطعام وطهيه، بنسبة (81%).

تسويق المنتجات الزراعية، بنسبة (28.6%).

إدراة الموارد المائية والري، بنسبة (26.2%).

تنظيم الأنشطة الاقتصادية المحلية، بنسبة (23.8%).

في حين يعتقد ما نسبته 28.6% عكس ذلك.

كما يعتقد 90.5% أن من الضروري تعزيز دور المرأة في صناعة القرار والتخطيط للأمن الغذائي في اليمن، أما البقية (9.5%) فقالوا إن من غير الضروري تعزيز دور المرأة في صناعة القرار والتخطيط للأمن الغذائي في اليمن.

وعند الحديث عن التحديات التي تواجهها المرأة اليمنية فيما يتعلق بالحصول على الموارد الغذائية الأساسية، كانت إجابة 85.7% بـ«نعم»، وأن من تلك التحديات ما يلي*:

- التحديات الاقتصادية والفقر، بنسبة (92.9%).
- النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الأمني، بنسبة (88.1%).
- قلة الفرص التدريبية والتعليمية، بنسبة (35.7%).
- تحديات الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، بنسبة (21.4%).

في حين قال 14.3% ألا وجود لأي تحديات تواجهها المرأة اليمنية فيما يتعلق بالحصول على الموارد الغذائية الأساسية.

ويرى المشاركون في الاستطلاع أن من الممكن دعم مشاركة المرأة في تعزيز الأمن الغذائي في اليمن من خلال*:

توفير التمويل والدعم المالي للمرأة العاملة في قطاع الزراعة في اليمن، بنسبة (78.6%).

التركيز على تأهيل المرأة وتدريبها في هذا المجال، بنسبة (76.2%).

نشر الوعي حول أهمية دور المرأة في تعزيز الأمن الغذائي في اليمن، بنسبة (28.6%).

في الختام، يرى المشاركون في الاستطلاع أن من الضروري توفير الدعم المستدام والمستمر للمرأة اليمنية؛ لتعزيز دورها في تأمين الغذاء لأسرتها، وللإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلاد.

* سؤال متعدد الخيارات، حُللتْ كل إجابة عن هذا السؤال -بوصفها عينة منفصلة- بنسبة تقدر بـ 100%